وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

**مبادئ**

**علم السياسة**

**للمرحلة الاولى**

**للدراسة الصباحية والمسائية**

**إعداد**

1. **م. د. عادل ياسر ناصر**

تمهيد

 يعتبر علم السياسة من اهم العلوم الانسانية التي تهتم بواقع الانسان وعلاقته بعلم السياسة والفكر السياسي بصورة عامة , حيث تهدف مبادئ علم السياسة الى تزويد الطالب بمدخل شامل للعلوم السياسية والتي هي من احدى التخصصات التي تدرس النظرية السياسية وتطبيقاتها ووصف وتحليل النظم السياسية وسلوكها السياسي . وهذه الدراسات غالباً ما تكون ذات طابع اكاديمي التوجه في اطاره النظري وبحثي .

 لقد أصبحت الجامعات تعترف بعلم السياسة كعلم وفرع اساسي من العلوم الاجتماعية والانسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر وقد تكون اهمية هذا العلم باعتماده كمادة للتدريس في الجامعات الاوربية بصفة خاصة – ومنها انتقلت الى الجامعات العربية وفي مقدمتها الجامعات العراقية بصفة خاصة . والتي افتتحت العديد من الجامعات في اختصاصات العلوم السياسية. وهناك العديد من الاسباب التي أدت للاهتمام بعلم السياسية حيث اقترن ذلك الاهتمام بالمزيد من الاتجاه نحو الدراسة الاستقرائية بمختلف الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط وغيرها .

 إن علم السياسة قد اكتسب أهمية كبرى بعد انقسام العالم الى فريقين وقيام كيانات دولية جديدة حيث فتحت الباب للبحوث السياسية والدراسات المستقلة وأعطت لعلم السياسة أبعاد جديدة تبرزه عن العلوم الاجتماعية الاخرى ولقد كان ارسطو وهو واضع أسس علم السياسة محقاً في رأيه عندما اطلق على علم السياسة سيد العلوم وهو كان يعني بذلك ان كل شيء تقريباً يحدث في المجتمع يكون ضمن اطار سياسي. إن هذا المقرر ( علم السياسة ) سوف يضعنا امام معلومات ذات اهمية كبيرة في التعريف بعلم السياسة وعلاقته مع العلوم الاخرى فضلاً عن بدايات هذا العلم في المجتمعات القديمة والحديثة وصولاً الى اهميته في الحياة بصورة عامة. إن اهمية الدراسة في كلية العلوم السياسية تكمن في اعداد مؤهلين في دراسة علم السياسة ومزودين بأسلوب التفكير العلمي والقدرة على البحث الاكاديمي والتقصي عن الحقيقة العلمية في ميدان الفكر السياسي والنظم السياسية لإعداد مختصين في العمل في المؤسسات السياسية ووزارة الخارجية والمنظمات الدولية والوظائف المتعلقة بالإعلام والعلاقات العامة وتدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية .

 نأمل ان تكون هذه الملزمة المنتقاة من امهات الكتب في علم السياسة حافزاً للتفوق والنجاح في مجال العلوم السياسية.

 **أ. م. د**

**عادل ياسر ناصر**

اولاً : علم السياسة كحقل من حقول المعرفة :

 ان المعرفة العلمية لأي حقل من حقول المعرفة تتطلب في البداية ارجاع الحقل الى اصله ومعرفة طبيعته وماهيته . وعلم السياسة كغيره من بقية العلوم يلزم في البداية معرفة اصله كحقل من حقول المعرفة وطبيعته كعلم مميز وماهيته كمدخل للفهم السياسي . فعن طريق هذه المعرفة نستطيع ان ندرك استقلالية علم السياسة وفي نفس الوقت تداخله كحقل مع بقية حقول المعرفة الاخرى . وانطلاقاً من ذلك نستطيع تعريف علم السياسة وتحديد مناهج البحث فيه وبيان علاقته مع العلوم الاخرى .

 يميز الباحثون في طبيعة المعرفة بين نوعين من العلوم . العلوم التجريبية Empirical وعلوم غير تجريبية None empirical بالنسبة للعلوم التجريبية التي تحاول ان تستكشف , تصف , تشرح , وتتنبأ وفي محاولاتها للاستكشاف والتنبؤ تنطلق من افتراضات Hypothesis وهذه الافتراضات يجب ان تفحص وتقارن نتائجها مع الواقع للتأكد من صحة الافتراض او خطأه . لذا يلزم دعم الافتراض بدليل علمي ملموس عن طريق التجربة . والتجارب التي نلجأ لها لفحص الافتراضات او الفرضيات التي قد تتمثل في الملاحظة المنتظمة , المقابلة , الاستبيان, الفحص , ومراجعة تاريخية للوثائق والمستندات . ان الاعتماد على الدليل التجريبي هو الذي يميز العلوم غير التجريبية مثل المنطق والرياضيات المجردة والتي افتراضاتها عادة ما تقبل اللجوء الى الدليل التجريبي لإثباتها .

 والعلوم التجريبية تنقسم بدورها الى قسمين : علوم طبيعية وعلوم اجتماعية . ان المعيار او الاساس الذي يتخذ للتقسيم ليس من السهولة تحديده. فتحديد الخط الفاصل بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية أصعب من تحديد الخط الفاصل بين العلوم التجريبية وغير التجريبية . لكن عموما يمكن القول ان العلوم الطبيعية تشمل : الفيزياء , الكيمياء , وما يدخل ضمن مجال هذه العلوم . اما العلوم الاجتماعية فهي تشمل : علم الاجتماع , علم السياسة, علم الاقتصاد وما يدخل ضمن مجال هذه العلوم . اما بالنسبة لعلم النفس فلم يستقر وضعه فهو احياناً يدخل ضمن مجال العلوم الطبيعية واحياناً ضمن مجال العلوم الاجتماعية حيث يعتمد تحديد موقعه على طبيعة الفرع في علم النفس ومدى ارتباطه بالمتغيرات الفردية او الاجتماعية . لذا يمكننا الان ان نحدد علم السياسة بأنه علم اجتماعي تجريبي يسعى لفهم الواقع السياسي للجماعة عن طريق الافتراضات والنظريات والمفاهيم التي يستخدمها .

 ان اهتمام علم السياسة بفهم السلوك السياسي للجماعة وطبيعة التفاعل السياسي في المجتمع اعطى علم السياسة سمات ميزته عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع , علم الاقتصاد , وعلم الجغرافيا والتي تسعى لفهم الجوانب غير السياسية في سلوك الجماعة وطبيعة المجتمع . وهذه السمات المميزة لعلم السياسة هي التي جعلته علماً مميزاً عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى له مفهوم علمي مستقل . الا ان ما يجب ادراكه هو ان هذا التمييز والاستقلال لعلم السياسة لم يحصل منذ البداية , بل مر في مراحل من التطور . فحتى الحرب العالمية الثانية كان ((علم السياسة)) ((يسمى)) ((بالعلوم السياسية)) وهذه العبارة تعني مجموعة العلوم التي تعالج الجوانب السياسية , علم الاجتماع السياسي , علم الاقتصاد السياسي , علم النفس السياسي , التاريخ السياسي , هذه الفروع المختلفة التي تعالج الجوانب السياسية للعلوم الاجتماعية كانت في مجموعها تسمى ((العلوم السياسية)) . الا ان تسمية ((العلوم السياسية)) لم تستمر , حيث بدأت العلوم السياسية تنصهر في مفهوم واحد جديد ومستقل وهذا المفهوم الجديد هو ((علم السياسة)) والذي تبلور في اجتماع علماء السياسة في دار اليونسكو في باريس في ايلول 1948 م . والذي درسوا فيه السياسة كحقل من حقول المعرفة اتفقوا على اعتماد عبارة ((علم السياسة)) لتحل محل عبارة ((العلوم السياسية)) . وحددوا ((لعلم السياسة)) فروع تختلف كلية عن فروع ((العلوم السياسية)) وهذه الفروع هي :

1. النظرية السياسية :
2. النظرية السياسية .
3. تاريخ الافكار السياسية .
4. المؤسسات السياسية .
5. الدستور
6. الحكومة المركزية
7. الحكومة الإقليمية والمحلية
8. الادارة العامة
9. وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية
10. المؤسسات السياسية المقارنة

ج- الاحزاب والفئات والرأي العام :

1. الاحزاب السياسية
2. الفئات او الجمعيات
3. مشاركة المواطن في الحكومة والادارة
4. الرأي العام

د- العلاقات الدولية :

1. السياسة الدولية
2. التنظيمات الدولية
3. القانون الدولي

الا ان ما يلزم الاشارة اليه هو ان استقلال علم السياسة عن بقية العلوم الاخرى لا يعني انفصاله عنها . فاستقلال علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية هو استقلال جزئي وليس كلي , ذلك ان الاستقلال الكلي يعني الانفصال بأن علم السياسة منفصل عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى هو مجرد ادعاء . فاحتكاك العلوم الاجتماعية بعضها ببعض امر لا غنى عنه ويوفر لها مكاسب متبادلة . وقد اطلقت مدرسة امريكية على التبادل والاحتكاك بين العلوم الاجتماعية اسم ((التخصيب)) Cross-Fertibation . ونحن هنا في هذا الكتاب في الوقت الذي ندعم فيه الاتجاه القائل بأن علم السياسة هو علم مستقل وليس مجموعة علوم , علم له مفهومه الخاص به ومكوناته الذاتية فأننا في نفس الوقت ندعم الاتجاه القائل بأن استقلال علم السياسة لا يعني بأي حال من الاحوال انفصاله عن بقية العلوم الاجتماعية , بل ان هناك علاقة قوية بينهما سنتحدث عنها فيما بعد .

ثانياً : تعريف علم السياسة :

 ما هو المقصود بعلم السياسة ؟ نظراً لوجود تعريفات عديدة ومختلفة فلعل من المفيد ان نبدأ باستعراض بعض التعريفات العامة المتداولة :

تعرف الموسوعة العلمية الصادرة عن جامعة كولومبيا الامريكية علم السياسة بأنه علم ((دراسة الحكومة ودراسة عملية الممارسة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي)) .

وعرف معجم ( ليتريه ) الفرنسي السياسة بأنها ((علم حكم الدول)) كما عرفها ايضاً معجم (روبير) بأنها ((فن حكم المجتمعات الانسانية)).

ويرى العالم الامريكي ايستن D.Easton الذي يعتبر من اهم واضعي القواعد الحديثة لعلم السياسة , ان علم السياسة يهتم بدراسة (( التوزيع السلطوي الالزامي للقيم في المجتمع )) .

 وأخيراً جاء في قاموس العلوم الاجتماعية المعد تحت اشراف اليونسكو بأن السياسة ((تعني بممارسات الاعمال الانسانية التي تسوى او تدعم وتتابع الصراع بين الصالح العام وبين مصالح الجماعات الخاصة , والتي تشمل دائما ً على استعمال القوة او السعي اليها)) .

 من الواضح ان هناك تعريفات مختلفة الابعاد لعلم السياسة والتي يمكن تصنيفها في اربعة نظرات متباينة . فبحسب النظرة الاولى يرتبط علم السياسة بالدولة والحكومة حيث وصف ((بعلم الدولة)) او علم سلطة الحكومة , او العلم الذي يبحث في علاقات الافراد مع الدولة , او العلم الذي يتناول كل ما يتعلق بشؤون الدولة سواء على الصعيد الداخلي ام في علاقاتها مع الدول الاخرى .

 ويرى اصحاب النظرة الثانية ان علم السياسة يجب الا يقتصر فقط على الدولة والحكومة , بل يجب ان يمتد ليشمل بعض المؤسسات الاجتماعية والتجارية مثل العائلة والمدرسة والنادي الثقافي والاجتماعي والمصنع والبنك .. ومن هذا المنطلق عرف علم السياسة بأنه علم ممارسة القوة او علم صناعة القرارات او علم السلطة او علم ((القوة والقواعد والسلطة)) وبهذا الخصوص يرى العالم السياسي الشهير (روبرت داهل) (R.Dahl) بأن السياسة يجب الا تقتصر بالضرورة على المجال العام الخاضع للحكومة او الدولة ((وانما يمكن بشكل واضح)), ومن ذلك يتضح ان وجود القوة والقواعد والسلطة في علاقات الاسرة والنقابة وشركة الاعمال والجامعة يضفي على نشاطات هذه المؤسسات الصبغة السياسية .

 اما النظرة الثالثة المبنية على مفهوم البروفسور (ديفيد ايستن) عن المنتظم السياسي Political System والتي اخذ بها كثيرون من علماء السياسة , فهي تأخذ موقفاً وسطا بين المنطلق الاول والثاني لتعريف السياسة . فبحسب هذه النظرة يتم التركيز على الممارسة السياسية في الحكومة , وتستبعد نشاطات وعلاقات الاسرة والمدرسة والنادي والشركة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية من مجال السياسة الا اذا كانت تتعلق بالمجال العام للمجتمع او يجير العملية السياسية فيه او بتفاعلات المنتظم السياسي على نحو ما سنفصله فيما بعد .

 ويربط أصحاب النظرة الرابعة معنى السياسة بوجود الاختلافات الانسانية , فحيثما توجد الاختلافات الانسانية توجد السياسة . ومن اهم انواع الاختلافات التي تتعلق بالسياسة بشكل مباشر يمكن ان نذكر الاختلافات العرقية والطبقية واختلافات العقيدة واختلافات المصالح , والسياسة في اسمى معانيها بحسب هذه النظرة تلعب دوراً أساسياً في عملية تسوية اختلافات المصالح.

 وفي الاخير لا بد ان نشير الى ان الصورة التي يملكها الجمهور عن علم السياسة لا تزال غير واضحة . وليس ادل على ذلك من الخلط ما بين (السياسة) بمعنى Policy وعلم السياسة Science Political . ان هذا الخلط كان قد ازداد حدة بعد محاولة بعض المختصين الامريكان الارتقاء (بالسياسة) Policy الى مستوى العلم ليتم الكلام عن (علم السياسة) بمعنى Policy Science .

 ان الاستاذ هارولد لاسول Harold Lasswell هو الذي كان قد ابتكر هذا العلم الاخير . والترجمة العربية (والفرنسية كذلك) لهذا الاصطلاح تنتهي به الى ان يخلط لا سيما في ذهن الجمهور باصطلاحنا المتداول (علم السياسة) بمعنى (Political Science) وذلك لأن الترجمة العربية (والفرنسية كذلك) لكلا الاصطلاحين هي (علم السياسة) .

يحاول الاستاذ لاسول ان يحدد موضوع (علم السياسة Political Science ) انطلاقاً من تحديد معنى كلمة السياسة Political الواردة فيه فيقول ان كلمة ( سياسة Political ) مستخدمة في هذا الاصطلاح بالمعنى المتداول لتشير الى القرارات الاكثر اهمية التي تتخذ على مستوى الحياة العامة او على مستوى الحياة الخاصة .

 وهكذا فإننا نتكلم عن (سياسة Political ) حكومة مثلما نتكلم عن (سياسة) اعمال او (سياسة) شخصية وذلك بقصد الاشارة الى التوظيفات المالية او اي عملية اخرى .

 وتحاول (مادلين كروفيتز Madelene Grawitz) ان تحدد معنى كلمة (سياسة Political ) فتقول , ان الانكلوسكسونيين يستخدمون كلمة ( سياسة Political ) التي يبدو من الصعب ترجمتها وهذه الكلمة تغطي مجموعة القرارات العملية التي من شأنها ان تجعل ( سياسة Political ) ذات طبيعة تطبيقية . ومن هنا يتأتى في حالة استعمال كلمة ( سياسة Political ) طرح سلسلة من الاسئلة من قبيل , ما هذه الاجراءات السلطوية المتخذة من قبل المجتمع ؟ كيف تحددت ؟ كيف وضعت موضع التطبيق . ان هذه الاعتبارات تتميز بأفضلية أساسية هي ابراز الوظيفة التحكيمية للسلطة . واظهار تدخلها في اختيار القيم وفي تبيان المستوى المضاعف للسياسة الذي يتخذ معنى التوجيه والتطبيق .

ان هذا ما ذهب اليه كذلك الاستاذ ( بردو Burdeau) حيث قال ان علم السياسة Policy Science هو مجموعة المعارف المتعلقة بالقرار السياسي , ثم يضيف الاستاذ ( بردو ) موضحاً ان موضوع العلم Policy Science هو تجميع كل العناصر الاعلامية والاخبارية التي تسمح في لحظة معينة . وفي وضع معين باستخلاص القرار الافضل .

و(علم السياسة Policy Science ) يأتي كاستجابة لهذا الرغبة في المساهمة في حل القضايا السياسية التي لا تبدو موضع اهتمام واضح من قبل (علم السياسة Policy Science ) ويؤكد الاستاذ ( روجه – جيرارد شفارتزنبرغ RG Schawartzen berg ان قيام (علم السياسة Policy Science ) على يد (لاسول ) جاء تعبيراً عن عدم اهتمام ( وعلم السياسة Policy Science ) بهذا الجانب الذي يعني (علم السياسة Policy Science ) على اعتبار انه لا يستجيب لهذا النزعة العامة التي سادت العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة. والتي تتلخص بتكريس هذه العلوم لخدمة الممارسات العملية كما سنرى ذلك فيما بعد.

 ولكن اذا كان هذا هو مضمون (علم السياسة Policy Science ) فانه من الضروري . حتى نزيل هذا الخلط الي يود الجمهور ان نحدد مضمون العلم الذي نعنى به وهو (علم السياسة Policy Science ) بمختلف ابعاده والكتاب يأتي اسهاماً في هذا المجال .

 هذه هي الطموحات التي تحكم هذا الكتاب . ولكن بالمقابل لا نستطيع ان نجزم بأن هذا الكتاب قد استطاع ان يشبع بشكل كامل هذه الطموحات . فهو بهذا المعنى يبقى يمثل مجرد محاولة اولية

 الظاهرة القابلة للإدراك الحسي التي من شأنها ان تسمح بالتعرف لأول وهلة وبكل سهولة على ما يكون موضوع علم السياسة . ان هذه الخصائص ينبغي ان تكون موضوعية وعلى هذا الاساس ينبغي تجاوز انطباعاتنا وتصوراتنا الغريزية ز ان التحديد بدلالة الانطباعات والتصورات بدلالة لا يعني الا عدم التحديد ذلك لأنه لا يوجد ما يتميز بعدم الثبات مثل هذا النوع من الانطباعات والتصورات حيث انها تتغير من فرد الى اخر ومن شعب الى اخر (( ان الفزيائي يحدد الحرارة بدلالة تمدد الاجسام وليس بدلالة انطباع الحرارة . فينبغي اذا داخل الاشياء نفسها عن الخاصية التي تحدد بموجبها هذه الاشياء )) هذا ما ذهب اليه ( مارسيل موس ) ومع ذلك فأن التحديد لا يمكن ان ينصرف الى ادراك جوهر الموضوع بشكل نهائي وانما كل الذي يفيده هو تحديد ميدان البحث الجيد هو الذي يقرن بشكل جيد البحث بموضوع معين .

 بعد ان بينا ما الذي يفيده تحديد موضوع علم السياسة يحق لنا ان نتابع محاولتنا بشكل عيني لتحديد هذا الموضوع . فما موضوع علم السياسة ؟

 لا شك ان موضوع اي علم من العلوم الاجتماعية هو مجموعة الوقائع الاجتماعية التي يختص بها دون غيره من هذه العلوم . فإذا كان علم الاثرويولوجية مثلاً يختص بدراسة الوقائع الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات البدائية . فأن التساؤل عن موضوع علم السياسة ينصرف الى التساؤل عن الوقائع الاجتماعية التي يختص بها هذا العلم .

فما هذه الوقائع الاجتماعية التي يختص بها علم السياسة ؟

الفصل الاول

**علم السياسة**

" علم السياسة كعلم متخصص يبدو حديثاً " ( بندكس , ليست ) فهو " من انتاج القرن العشرين " ( فالدو ) وترجع ( مادلين فروفتز ) هذه الحداثة الى الطابع الاستحواذي للعلوم القريبة من علم السياسة كالقانون والفلسفة والتاريخ كما ترجعه الى عدم وجود متخصصين وبالتالي خضوعه لرغبات الهواة . وربما كان ذلك سبباً لمحاولة تحديد موضوعه . لان هذه الحداثة كانت قد قادت الى عم استقرار المختصين حول موضوع معين يختص به علم السياسة .

هذا من جهة ومن جهة اخرى حتى في الاحوال التي نلتمس فيها لدى عدد كبير من المختصين استقرار حول موضوع معين على اعتبار انه هو الموضوع الذي يختص به هذا العلم . سرعان ما نجد الخلاف يثور بينهم حول ابعاد هذا الموضوع وحدوده كما سنلاحظ ذلك فيما بعد بخصوص موضوع السلطة مثلاً كموضوع يختص به هذا العلم ومحاولة التحديد هذه لا ترد عادة بالنسبة للعلوم ذات البعد التاريخي الطويل اذ لا يوجد هناك خلاف اساسي حول موضوعات هذه العلوم .

 ذلك لأن البعد التاريخي كان كفيلاً بأن يحدد موضوعاتها فلا يوجد على سبيل المثال خلاف كبير حول موضوع علم الاقتصاد الذي يمتد بشأنه الى القرن السادس عشر .

ليس هذا فقط انما الملاحظ هو يسبب من هذه الحداثة على الشك قد اثير حول ما اذا كان علم السياسة يمثل علماً أم لا ؟ . ومن هذا الشك يعكسه على سبيل المثال لجوء كثير من الجامعات البرطانية الى استعمال تعبير "الدراسات السياسية " بدلاً من علم السياسة .

 في الفصول القادمة من هذا الكتاب سنحاول ان نكشف الطابع العلمي لعلم السياسة وانما نكتفي الان بالقول بأن تأكيد هذا الطابع يقضي بالضرورة تعيين موضوعه و ذلك لأن الشرط الاول لأي علم هو تمتعه بموضوع خاص به.

 لقد كتب ( جان مينو ) بهذا الصدد قائلاً ان التمتع بموضوع هو الخاصية المسبقة للعلم فلا بد من وجود مجموعة كافية من الوقائع التي ينصب عليها تأمل العالم ويستطيع ان يدركها بشكل موضوعي .

 ولكن ما الذي يفيده تحديد الموضوع بالنسبة لعلم السياسة ؟

سبق ان أشرنا الى الصفة القلقة التي يبدو فيها موضوع علم السياسة على مستوى المختصين وربما كان ذلك سبباً في ان تكون ابعاده وحدوده متسمة لديهم بالترجرج . ان تحديد الموضوع يستهدف في مثل هذه الحالة تحويل الانطباع غير الثابت الخاص بالموضوع الى مفهوم متميز . لاشك ان هذا التحديد لا يمكن ان يكون الا مؤقتاً ز اذ لا يستطيع الاحاطة مرة واحدة وبشكل متكامل بجوهر هذا الموضوع . وربما قد يصح القول ان الاحاطة الكلية بالموضوع لا يمكن ان تتم الا مع نهاية العلم الذي يعنى به . مع ذلك فإن التحديد مكرس بالدرجة الاساسية لتعين الشيء الذي يراد دراسته او بالاحرى ان التحديد مكرس لتعيين مجال الملاحظة دوت تطلع الى نتائج نهائية.

 ان التحديد يستهدف وضع حد للإلمام الاولي الغريزي وبالتالي تعين المصطلحات , ولكن ينبغي ان لا ننسى ان التحديد بقدر ما يرد في بداية البحث اي في الوقت الذي يكون فيه الموضوع موضع ادراك من الخارج فقط . فإنه سوف لا يتم الا بدلالة مؤشرات خارجية وبكلمة اخرى انه سيتم التعلق ببعض الخصائص سبقت الاشارة من قبل الى ان عدم اتفاق المختصين على الموضوع الذي يختص به علم السياسة . ان ذلك كان بلا شك سبباً لتنوع الاجتهادات الخاصة بالوقائع الاجتماعية التي يعنى بها هذا العلم . ولكن بالمقابل ينبغي ان لا ننسى بأن عدم الاتفاق على تحديد هذه الوقائع كان قد قاد بعض المختصين الى انكار تمتع علم السياسة بوقائع اجتماعية يختص بها دون العلوم الاجتماعية الاخرى ان هذا الاتجاه كان قد ساد فترة طويلة لاسيما في بدابة نشأة هذا العلم.

 على هذا الاساس فإن متابعتنا لتحديد موضوع علم السياسة ينبغي ان تتجه باتجاهين , الاول يتمثل بمتابعة المحاولات التي تميل الى انكار تمتع علم السياسة بوقائع اجتماعية خاصة به وبالتالي انفراده بموضوع معين بالذات . وقد سمينا هذه المحاولات بالمحاولات السلبية . والاتجاه الثاني يتمثل بمتابعة المحاولات التي تميل الى تأكيد تمتع علم السياسة بوقائع اجتماعية خاصة به . وبالتالي انفراده بموضوع معين بالذات ز وقد سمينا هذه المحاولات بالمحاولات الايجابية . ولما كانت هذه المحاولات الايجابية لا تتمتع بقيمة واحدة فقد ابحنا لأنفسنا تقسيمها الى محاولات ايجابية تقليدية ومحاولات ايجابية معاصرة .

المبحث الاول

**محاولات تحديد موضوع علم السياسة ان هذه المحاولات تبدو متعددة , لذا فإننا سنكتفي بالإشارة الى اهمها.**

 1- **نظرية القائمة النموذجية :**

 ان عدم اليقين الذي احاط بموضوع علم السياسة كان قد قاد على حد قول الاستاذ ( جان مينو ) الى رفض تحديد موضوع هذا العلم تحديداً دقيقاً واضحاً وقاطعاً . ومثل هذا الرفض يمثل في اغلب الاحوال . موقفاً تفرضه حالة عدم التمكن من الوصول الى مثل هذا التحديد . ان هذا ما تكشف عنه الاجتماعات الدورية والمؤتمرات المتعددة لمناقشة المشكلات الخاصة بعلم السياسة . فالاستاذ ( مينو) يشير الى انه كان من الصعب جداً في مثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات التوصل الى صيغة تناسب كل الاعضاء المساهمين . ان مثل هذه الحالة كثيراً ما تدفع الى البحث عن مخرج , ولكن يلاحظ ان هذا المخرج لم يكن يسمح باختيار واسع وانما يتمثل على سبيل الحصر بتعداد المواد الاساسية التي تخضع للتحليل باعتبارها مواد يعنى بها علم السياسة دون باقي العلوم الاجتماعية الاخرى . ان انتاج عملية التعداد هذه سيكون بلا شك متواضعاً انه سبيدو في شكل قائمة نموذجية بالمواد .

في ايلول 1948 اجتمع عدد كبير جداً من المختصين بعلم السياسة في دار اليونيسكو في بياريس بناءً على طلب اليونيسكو لغرض مناقشة بعض مشكلات علم السياسة . وفي هذا المؤتمر كانت قد طرحت للبحث مشكلة موضوع هذا العلم . غير ان عدم الاتفاق بين المساهمين على تحديد هذا العلم بوضع قائمة نموذجية بالمفردات التي بإمكان عالم السياسة المختص ان المفردات كانت قد وزعت في ابواب . كل باب يتضمن قسطاً من هذه المفردات على اعتبار انها تتناسب مع العنوان الذي يحمله .

 ان القائمة النموذجية تتخذ الشكل التالي :

1- النظرية السياسية :

1. النظرية السياسية
2. تاريخ الافكار السياسية

2-النظم السياسية :

1. الدستور
2. الحكومة المركزية

جـ- الحكومات الاقليمية المحلية

د- الإدارة العامة

هـ- الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة

و- النظم السياسية المقارنة.

3-الاحزاب والجماعات والرأي العام

أ- الاحزاب السياسية

ب- الجماعات والجمعيات

جـ- اشتراك المواطنين في الحكم والادارة

د- الرأي العام

4-العلاقات الدولية :

أ- السياسة الدولية

ب- السياسة والتنظيم الدولي

جـ- القانون الدولي

 ويقدر الاستاذ ( دفرجه ) فحوى القائمة النموذجية فيقول " ان الخبراء الذين ساهموا في تحضير هذه القائمة لم يشاؤا ان يمنحوها قيمة مطلقة . ان كل ما كانوا يرغبون فيه هو وضع قائمة بالقضايا الرئيسية التي ينبغي ان يعنى بها علم السياسة او ينبغي ان تكون موضع تفضيل في حالة الرغبة في القيام بدراسة يراد لها ان تدخل في نطاق هذا العلم .

 ان اسلوب القائمة كان قد حظى . بلا شك , بتأييد ومساندة بعض المختصين . فالأستاذ ( برلو ) يشير الى ان ( جان دايان ) ينطلق في تحديده لمعنى السياسة من معنى قاطع لا يقبل الشك . وطبقاً لمفهوم ( جان دايان) فأن معنى السياسة هذا سيتحدد بالموضوع الذي تنصب عليه . وهذا الموضوع هو الشيء السياسي Re-Politica والشيء السياسي في نظر ( دايان ) يتحدد بقائمة من المواد تقرب من القائمة التي وضعها مؤتمر ايلول 1948 . وتشمل هذه القائمة كل اشكال الواقع , وكل المفاهيم والقيم التي يعبر عنها الشيء السياسي : علاقة سياسية , جماعات سياسية , سلطة سياسية , افكار سياسية, قوى سياسية , احزاب سياسية , حوادث سياسية , حياة سياسية , ثورات سياسية , ويشير الاستاذ ( برلو ) الى ان ( جان دايان ) كان قد سار في الطريق نفسه الذي سارت فيه القائمة . ان الفرق الوحيد يتلخص بمحاولة ( جان دايان ) ايجاد نوع من العلاقة المشتركة بين المفردات هذه والعلاقة تتمثل بالشيء السياسي الذي يكون القاسم المشترك لهذه المفردات .

 ويبدو ان اسلوب القائمة كان قد وجد له صدى لدى ( دفيد بتلر ) فهو يرى ان من الافضل , بدل اللجوء الى تحديد موضوع خاص بعلم السياسة , القيام بوضع مختصر موجز بسلسلة النشاطات التي ينبغي ان يهتم بها المختص بالدراسة السياسية ثم يقول " ان وضع قائمة بالقضايا الخاصة من شأنه ان يقدم صورة واضحة عن هذا العلم ( علم السياسة ) تعوض عن الكلمات المجردة " ثم يخلص مما تقدم الى ضرورة تبني القائمة التي وضعت في مؤتمر ايلول 1948 .

كما وجد له صدى لدى الاستاذ ( روجه – جيرار شفار تزبنرج ) حيث ذهب الى القول بأنه من المناسب من الناحية العلمية التمسك بقائمة من المواد تشكل حقل ملاحظة بالنسبة لعلم السياسة . وقد تمسك بالقائمة التي كان قد اقترحها عام 1957 كل من ( بندكس ) و ( ليبست ) والتي تتضمن:

1. السلوك الانتخابي
2. عملية اتخاذ القرارات السياسية
3. ايديولوجيات الحركات السياسية
4. الاحزاب السياسية
5. الحكم

اما الاستاذ ( جان مينو ) فيحدد موقفه من القائمة بقوله " ان اسلوب القائمة يبدو في المرحلة الراهنة الاسلوب الاقرب الى اليقين .

ان القائمة النموذجية كانت في الاقل قد اشارت الى مواد معينة على اعتبار انها تكون مواد خاصة بعلم السياسة غير ان هناك اتجاهاً سلبياً اخر يميل الى القول بعدم تمتع علم السياسة بأية مادة خاصة به . انما مثل هذه المواد تتوزع ما بين العلوم الاجتماعية المختلفة . واذا ما تمتع بمادة معينة فان هذه المادة سوف لا تكون اكثر من مادة اهملتها العلوم الاجتماعية الاخرى .

2- نظرية العلوم السياسية :

 يرى الاستاذ ( لافو ) ان علم السياسة ولد نتيجة للاهتمام الفائق بالواقع الاجتماعي . وهو يلاحظ في الوقت نفسه , ان علم السياسة يملك ميلاَ ارادياً لإدراك القضايا السياسية في كل ابعادها وفي كل خطوطها وفي كل التأثيرات المتبادلة , ان مثل هذا الميل في اعتقاد الاستاذ ( لافو) كان قد كشف من خلال بعض الامثلة عن تنوع , وربما عن ميادين الباحثين المختصين .

 ان مثل هذا التنوع والتشتت في الميادين قد قادها الى الولوج في ميادين ليست خاصة بعلم السياسة وانما التابعة للعلوم الاجتماعية الاخرى وبسبب ذلك راحت هذه العلوم الاجتماعية تدعى اولويتها وافضليتها في معالجة هذه الميادين التي كان يظن انها خاصة بعلم السياسة . فهكذا راح علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم القانون العام , يفرعون علم السياسة من احسن الاشياء التي تكون ميادينه بكلمة اخرى ان علم السياسة بهذا الشكل اصبح علماً مجردا من كل موضوع خاص ليعلن بالتالي اختفاؤه علماً مستقلاً . ان القول بعدم وجود علم سياسة مستقل كان قد مهد السبيل للقول بوجود علوم سياسية تتكون من فروع العلوم الاجتماعية التي تعنى بالظواهر السياسية .

 وبكلمة موجزة ان وجود العلوم السياسية يقوم على اساس من ان المعرفة العلمية المنصبة على الظواهر السياسية قابلة لأن تتحقق باتجاهات متنوعة ومتعددة ومختلفة وهي في الواقع لم تتردد ابداً في ان تحقق فعلاً في مثل هذه الاتجاهات لتأتي بنتائج ملحوظة الى حد بعيد .

 اما الاستاذ ( جان دايان ) فهو يرى ان القول بوجود علوم سياسية بدل علم سياسة واحد , يرجع في الأساس الى الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الدولة. ان الدولة , في نظرة تمثل واقعاً معقداً , وبسبب هذه الطبيعة فأن علماً واحداً يعجر عن الالمام بكل جوانبها , بكلمة اخرى فأن وجود العلوم السياسية يتأتى من تعدد الجوانب التي تتكون منها الدولة المعقدة وضرورة تخصص كل علم سياسي بجانب واحد من هذه الجوانب .

 اما الاستاذ ( شارل ايزنمان فهو يعتقد ان تعدد العلوم السياسية يجد اساسه في تنوع القضايا التي تدخل ضمن الميدان السياسي , وتخصص كل علم سياسي بنوع معين من القضايا .

 وطبقاً لهذا المفهوم فأن التاريخ السياسي . والقانون الدستوري والنظريات والمذاهب السياسية , والعلاقات الدولية, والادارة وفروع علم الاجتماع , كعلم الاجتماع الانتخابي , ودراسة التدرجات الاجتماعية وعلم النفس السياسي , كلها تكون فروعاً جديرة في نظر القائلين بهذا المفهوم في ان يعلن كل واحد منها عن نفسه كعلم سياسي مستقل .

 ان الاستاذ ( بردو ) يعتقد كل هذه العلوم السياسية تهتم بما له علاقة بالمجتمع السياسي والعلاقات السياسية التي تنشأ بين المخلوقات الانسانية وان هذه العلوم السياسية تميل طبقاَ لمناهجها الخاصة والتكتيك المتبع في معالجة موضوعاتها نحو تجاوز مرحلة الملاحظة التجريبية. لتقوم باستخلاص نظرة متناسقة عن الوقائع التي تنضوي تحت الويتها . وربما لتقوم بالتالي باستخلاص القوانين التي تحكم هذه الوقائع .

 ان هذه العلوم السياسية تستقطع , طبقاً للاستعمال المتبع بالنسبة لكل واحد منها جزءاً من الواقع السياسي . فتارة بصنف معين من الوقائع المرتبطة بهذا الواقع لتقوم بتحليلها من جميع جوانبها . وتارة تنصب جهودها لا على صنف معين من الوقائع فحسب وانما على مجموع اكثر شمولاً , ولكنها لا تقوم بتحليلها الا من جانب معين من الوقائع , او عبر خاصية معينة بالذات . ولكن يلاحظ في كل الاحوال هذه العلوم .

في مواقفها هذه تؤكد تعددها من ناحية واستقلال كل واحد منها من ناحية اخرى ونستطيع ان نقول بكلمة موجزة. ان هذه الفروع العلمية المختلفة هي التي تكون ما يسمى بالعلوم السياسية كما هو معروف في فرنسا بشكل خاص . ان هذا التعدد يبين بجلاء انه على الرغم من التوجه العام والمشترك الذي يسود هذه العلوم السياسية كلها , فان كل علم من هذه العلوم يحتفظ باستقلاله سواء فيما يتعلق بأدواته العقلية ام التكتيكية ام فيما يتعلق بموضوعه .

 ان الاستاذ ( برلو ) يؤكد بهذا الخصوص , قائلاً : ان ما يكون علم السياسة الكلاسيكي اصبح تابعاً لعلوم اخرى اكثر تطوراً واكثر جدارة . في ضمان تقدم المعرفة . ان فروع هذه العلوم التي اصبحت تعنى بما كان يكون علم السياسة الكلاسيكي باتت تسمى اليوم بالعلوم السياسية .

 لقد مر مفهوم العلوم السياسية بمرحلتين متميزتين : المرحلة الاولى هي المرحلة السابقة على عام 1939 . والمرحلة اللاحقة على هذا العام .

ففي المرحلة الاولى كان يوجد ميل عميق للكلام عن علوم سياسية بدل علم السياسة والعلوم السياسية في مثل هذه المرحلة كانت تشمل كل العلوم الاجتماعية وربما كل العلوم الانسانية . على اعتبار انها تعني بشكل ما او اخر بالحياة السياسية . ان المدرسة الحرة للعلوم السياسية في فرنسا كانت قد بقيت لمدة سبعين سنة تسير في مثل هذا الاتجاه . اذ انها كانت تعنى بتدريس العلوم السياسية المتمثلة بالتاريخ والاقتصاد والجغرافية والفلسفة والقانون دونما اعتناء خاص بفرع علمي محدد يحمل اسم علم السياسة .

اما في المرحلة الثانية فقد تم نوع من التخصص فالعلوم السياسية لم تعد تشمل كل العلوم الاجتماعية وانما اصبحت تمثل فروعها المتخصصة التي تعنى فعلاً بالحياة السياسية فالتاريخ السياسي , والقانون الدستوري وعلم النفس السياسي كلها تكون فروعاً تستحق ان تكيف باعتبارها علوماً . لتكون بالتالي العلوم السياسية .

 اما العلوم الاجتماعية العامة فلم تعد تكون بذاتها علوماً سياسية انما اصبحت تكون مجرد علوم ملحقة تساعد عند دراسة الظواهر السياسية Politiques phenomena's على تفهمها فالعلوم السياسية المتخصصة لا تملك امكانية القيام وحدها بدراسة مختلف الابعاد التي تتخذها الظواهر السياسية . انما من اجل القيام بمثل هذه المهمة لابد من ان تستعين بجهود المتخصصين بهذه العلوم الاجتماعية العامة الملحقة . ان الاستاذ ( شارم ايزنمان ) عبر عن حدود هذا المعيار الذي تتميز به هذه المرحلة من مفهوم العلوم السياسية فقال " مهما يتصف به موضوع العلوم السياسية من سعة فأنه لا يستطيع ان يشمل كل القضايا وكل الوقائع التي تتعلق بحياة الناس المنضمين الى المجموعات السياسية او المجتمعات السياسية . فهي لا تستطيع ان تقدم نفسها بديلاً عن العلوم الاجتماعية العامة التي تعنى هي الاخرى . ولكن بدرجة مختلفة بهذه المجموعات السياسية والمجتمعات السياسية.

 ولكن مع ذلك ينبغي ان نؤكد بالمقابل ان مفهوم العلوم السياسية في هذه المرحلة من شأنه ان يوقف مفعول هذه العلوم الاجتماعية عند حد معين بحيث لا يسمح لها ان تقى الى مستوى العلوم السياسية بمعنى اخر ان العلوم السياسية تشمل الفروع العلمية فقط ذات العلاقة بالوقائع السياسية فكل واقعة منذ ان تتم معالجتها والتمعن فيها تتوقف عن ان تكون مرتبطة بالمجموع الذي كانت قد جرت العادة , من قبل على تسميته بعلم السياسة لتدخل في اطار فروع علمية خاصة ذات طبيعة وضعية . ان ما كان يكون علم السياسة الكلاسيكي يجد نفسه موزعاً بين علوم اكثر تطوراً واكثر كفاءة على تحريك البحث وتقدم المعرفة . ان السياسة في حالة العلوم السياسية تختفي كجوهر لتتحول الى مجرد وصف يرتبط بفروع علمية متعددة . ولكن هذه الفروع العلمية تبقى متميزة عن العلوم الاجتماعية العامة .

 هذه العلوم في مواقفها هذه تؤكد تعددها من ناحية واستقلال كل واحد منها من ناحية اخرى ونستطيع ان نقول بكلمة موجزة ان هذه الفروع العلمية المختلفة هي التي تكون ما يسمى بالعلوم السياسية كما هو معروف في فرنسا بشكل خاص. ان هذا التعدد يبين بجلاء انه على الرغم من التوجه العام والمشترك الذي يسود هذه العلوم السياسية كلها . فأن كل علم من هذه العلوم يحتفظ باستقلاله سواء فيما يتعلق بأدواته العقلية ام التكتيكية ام فيما يتعلق بموضوعه .

 ان الاستاذ ( برلو ) يؤكد . بهذا الخصوص قائلاً ان ما كان يكون علم السياسة الكلاسيكي اصبح تابعاً لعلوم اخرى اكثر تطوراً واكثر جدارة . في ضمان تقدم المعرفة . ان فروع هذه العلوم التي اصبحت تعنى بما يكون علم السياسة الكلاسيكي باتت تسمى اليوم بالعلوم السياسية .

 لقد مّر مفهوم السياسة بمرحلتين متميزتين , المرحلة الاولى هي المرحلة السابقة على عام 1939 . وفي المرحلة الثانية هي المرحلة اللاحقة على هذا العام .

 ففي المرحلة الاولى كان يوجد ميل عميق للكلام عن علوم سياسية بدل علم السياسة والعلوم السياسية في مثل هذه المرحلة كانت تشمل كل العلوم الاجتماعية وربما كل العلوم الانسانية . على اعتبار انها تعنى بشكل ما او بآخر بالحياة السياسية . ان المدرسة للعلوم السياسية في فرنسا كانت قد بقيت لمدة سبعين سنة تسير في مثل هذا الاتجاه . اذ انها كانت تعنى بتدريس العلوم السياسية المتمثلة بالتاريخ والاقتصاد والجغرافية والفلسفة والقانون دونما اعتناء خاص بفرع علمي محدد يحمل اسم علم السياسة .

ولكن ينبغي ان نشير الى التمايز بين الفروع العلمية المتخصصة والعلوم الاجتماعية العامة قد يشوبه عدم الوضوح , مما يسمح لأول وهلة بالقول بتداخلها . غير ان الاستاذ ( شارل ايزنمان ) كان قد اوضح هذا التمايز يمثل مستخلص من علم الاقتصاد. فهذا العلم في طبيعته العامة يعنى بالقضايا النظرية للانتاج والتوزيع ولكن في الوقت نفسه هناك جزء من هذا العلم يرتبط بالقضايا السياسية وهذا مايكون علم الاقتصاد في طبيعته الخاصة . ان الاقتصاد على حد قول الاستاذ ( ايزنمان ) . لا يدخل ضمن ميادين السياسة الا في اللحظة التي تبدأ فيها السلطة السياسية بوضع يدها . بشكل او بآخر عليه . او بالقيام به بشكل مباشر . وفيما عدا هذه الاحوال فان الاقتصاد لا يدخل ضمن العلوم السياسية . فعلم الاقتصاد النظري الذي يهتم بدراسة الوقائع الاقتصادية ويبحث عن اكتشاف القوانين الطبيعية التي تربط بين هذه الوقائع لا يكون علماً من العلوم السياسية.

 والذي نستنتجه من كل ما تقدم ان القول بوجود علوم سياسية بدل علم السياسة لا يعني الا انكار وجود موضوع خاص بهذا العلم . ان الاستاذ ( برلو Prelot ) كان قد اوضح ذلك بقوله : ان السياسة " في مسألة العلوم السياسية " لا تشير الى موضوع معين طالما انها لا ترد كأسم (Substanslf ) وانما كصفة (Adjective ) ان كل واقعة وكل قضية ( وهو مايكون موضوع العلم ) ستفلت من هذا العلم الافتراضي الموسوم بعلم السياسة .

2- نظرية وجهة النظر :

 يبدو ان نظرية وجهة النظر كان قد تم استخدامها في ميادين متعددة من المعرفة وبشكل خاص ميادين العلوم الاجتماعية . ففي ميدان علم الاجتماع يلاحظ ان عالم الاجتماع الفرنسي ( رنه ورمز ) كان قد اكد بصدد التمييز بين الجماعات الاجتماعية بأن نفس الجماعة يمكنها ان تتعين بأشكال مختلفة طبقاً لوجهة النظر التي يتم الانطلاق منها . فتعابير مثل الشعب والامة تشير الى مجموعات اجتماعية منظور اليها من وجهات نظر مختلفة يتقرر بموجبها اختلاف الوظائف التي تضطلع بها .

اما في ميدان علم النفس الاجتماعي . فالاستاذ ( ستويتزل ) يؤكد بأن مختلف العلوم الانسانية تمارس نشاطها على مادة مشتركة بينها . انما هي تتميز الواحد عن الآخر طبقاً لإختلاف وجهات النظر التي يتم الانطلاق منها في تفحص هذه المادة المشتركة . فعلم النفس الاجتماعي يمثل طبقاً لهذا المفهوم وجهة نظر معينة.

 وبإيجاز فإن وجهة النظر لا ترد , على سبيل الحصر بصدد الفروع العلمية دون الاخرى , انما هي ترد بالنسبة لكل الفروع العلمية لاسيما الانسانية منها .

 وقد طبقت نظرية وجهة النظر في ميدان الدراسات السياسية لاسيما فيما يتعلق بالدولة .

 ويؤكد الاستاذ ( كاره دي مالبرج ) ان الفقيه الالماني (يلنك ) هو الذي كان قد بين بأن الدولة قد تبدو مرة كوحدة اجتماعية ومرة اخرى كمؤسسة قانونية . وذلك طبقاً لإختلاف وجهات النظر. ويضيف ( دي ملبرج ) في الاخير قوله , ان ( يلنك ) يميز . طبقاً لوجهة النظر التي يعتمدها بين النظرية الاجتماعية للدولة .

 ان مثل هذا المفهوم الذي اخذ به ( كاره دي مالبرج ) نجد انعكاسه لدى المختصين المعاصرين . ان ( جان دابان ) كان قد اكد . في تحليله للدولة . على وجود وجهتي نظر اساسيتين في دراسة الدولة هما وجهة النظر الاجتماعية ووجهة النظر القانونية . فالدولة تمثل . من جهة تكويناً اجتماعياً ومن جهة اخرى تمثل مؤسسة قانونية . ان كون الدولة تمثل مجموعة من الناس يجعل منها تابعة للعلوم . الاجتماعية او بالاحرى تابعة لعلم الاجتماع . وبشكل اكثر دقة تابعة لعلم الاجتماع السياسي , بينما القول بأن الدول تمثل مؤسسة قانونية يجعل منها مجموعة قائمة على اساس من قواعد قانونية تحكم تكوينها بقدر ما تحكم سير عملها . وفي مثل هذه الحالة ستكون الدولة تابعة للعلوم القانونية او بالاحرى للقانون العام . ان علم الاجتماع , في اعتباره الدولة موضوعاً من الموضوعات التي يعنى بدراستها , ينطلق بلا شك , من وجهة النظر الاولى اما القانوني , في اعتباره الدولة من الموضوعات من الموضوعات التي يعنى بدراستها , فأنه ينطلق من وجهة النظر الثانية .

 ولكن بالاضافة الى وجهتي النظر المذكورتين يتكلم الاستاذ ( جان دايان ) عن وجهة نظر ثالثة في تحليل الدولة من وجهة النظر التاريخية ووجهة نظر رابعة هي وجهة النظر الاقتصادية ان وجهة النظر التاريخية تسمح على حد اعتقاده بمواجهة الدولة من زاوية معينة هي زاوية التاريخ . فتتم دراستها عبر العصور منذ نشاتها الاولى وحتى الوقت الحاضر . كما تتم دراستها عبر التغيرات العديدة التي طرأت عليها في مجرى التطور الزمني . اما وجهة النظر الاقتصادية فتسمح بمواجهة الدولة من خلال الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية . ان وجهتي النظر التأريخية والاقتصادية من شأنها ان تجعلا من الدولة مرة موضوعاً من موضوعات الـتأريخ ومرة موضوعاً من موضوعات علم الاقتصاد .

 ان تطبيق نظرية وجهة النظر في مييدان الدراسات السياسية كان قد مهد السبيل لتطبيق هذه النظرية خفي تحديد موضوع علم السياسة تحديداً سلبياً . وقد تزعم عملية التطبيق هذه الاستاذ ( بردو Burdeau ) اذ هو الذي منحها اطارها ومحتواها النظريين بعد ان كانت من قبل محاطة بالخلط والغموض في الكثير من جوانبها .

 ان الاستاذ ( بردو ) كان قد لاحظ ان العادة قد جرت على النظر الى القانون العام . من جانبه القانوني البحت , ولكن الاستاذ المذكور , وكل الذين يأخذون بنظرية وجهة النظر , يؤكدون في الوقت نفسه انه بالامكان استخدام طرق البحث الخاصة بعلم السياسة فيما يخص القانون العام بصورة عامة والقانون الدستوري بصورة خاصة .

 ان الاستاذ ( بردو ) يرى ان علم السياسة , قبل كل شيء لا يتمتع بموضوع خاص به , فمنذ اللحظة التي يعتبر فيها علم السياسة مادة من مواد التعليم فأنه سيتوقف عن ان يكون موسوعة معارف.

 فإذا كان علم السياسة لا يتمتع بموضوع خاص به , فما الذي يمثله بالنسبة للاستاذ ( بردو ) ؟

 ان الاستاذ ( بردو ) يجيب على هذا السؤال بقوله : ان علم السياسة يمثل منهجاً في البحث , وان ما يهم بالدرجة الاساسية هو وضع المسائل في محلها الصحيح وايضاح العلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية والتي تبدو في بعض الاحوال بشكلها الواضح وفي احوال اخرى بشكلها الغامض الخفي كيفما يتيسر امكان اعادة بناء الانظمة طبقاً لما تحيط بها معطيات انسانية , ويمكن القول بكلمة موجزة ان ما يهم بالدرجة الاساسية هو فتح الطرق كل الطرق المؤدية الى الحقيقة , وهذه الطرق هي التي تمكن من الوصول الى معرفة الوقائع عن طريق المعرفة النظرية في الوقت الذي تسعى فيه هذه الوقائع لأن تنظم في منتظم عقلاني .

 ثم يؤكد الاستاذ ( بردو ) اخيراً ان علم السياسة ليس اكثر من نهج لضمان دراسة اكثر حيوية . في ميدان القانون الدستوري . انه لا يمثل اكثر من زاوية نظر موسعة يتم من خلالها تسجيل القضايا التقليدية للقانون العام. وفي كل حال فأن الكلام عن علم السياسة لا يتعلق بأكثر من تحديد للمناهج . وعليه فأن وجهة النظر المسماة " علم السياسة " يمكن ان تؤدي الى ادخال عدد كبير من الظواهر التي كان السلوك التقليدي للفكر القانوني يميل الى اهمالها الى ميدان المراقبة الخاصة التي على القانوني ان يقوم بها .

لقد كان " لنظرية وجهة النظر " بالشكل الذي خططه الاستاذ ( بردو ) صدى واسع لدى العديد من المختصين في القانون الدستوري .

4- نظرية التقاطع :

 لا تبدو في الواقع هذه النظرية خاصة بعلم السياسة , فقد تم استخدامها بالنسبة لعلوم اجتماعية اخرى فقد وجدت لها صدى بعض علماء الاقتصاد اثناء محاولتهم تحديد موضوع علم الاقتصاد , وقد كانت هذه المحاولة تنطلق في الجوهر من القول بوجود علوم اقتصادية بدل علم اقتصاد واحد , ان القول بوجود علوم اقتصادية كان قد استخدم من اجل الاشارة الى مجموعة المعارف اللازم توفرها لمتابعة الاعمال الاقتصادية . وهذه المعارف تشمل الاقتصاد والاحصاء والقانون الاقتصادي والقانون التجاري الخ .

ان علم الاقتصاد في حالة القول بوجود علوم اقتصادية سيجد نفسه في نقطة تقاطع هذه العلوم وبكلمة اخرى يمكن القول , اجمالاً ان علم الاقتصاد يمثل نقطة تقاطع العلوم النفسية والعلوم الاجتماعية , والقانونية .

ويرى الاستاذ (جان مينو ) ان نظرية التقاطع بالنسبة لعلم الاقتصاد كانت قد وجدت بشكل خاص في الاستاذ (جيل كاستون كرانجه ) مدافعا ً متحمساً لا سيما في كتابه الموسوم (( المنهج الاقتصادي )) الذي ظهر في باريس 1955 .

كما تم استخدام هذه النظرية في محاولة تحديد موضوع علم الادارة العامة. فالاستاذ ( لانكرو ) يرى ان موضوع هذا العلم يمثل نقطة التقاء علوم معينة .

ان هذه النظرية تنطلق , في الاساس من افتراض عدم وجود علم اجتماعي يحمل اسم علم السياسة . انما هذه العلوم الاجتماعية , اوبعضها في الاقل يتضمن جانباً سياسياً في جزء منها . وذلك بسبب ارتباطها بشكل ما او اخر بموضوع السلطة سواء اكانت السلطة بالمعنى العام الذي يمكن تلمسه في كل مجموعة اجتماعية بالمعنى الخاص الذي يرتبط بمجموعات معينة محددة على سبيل الحصر كالدولة مثلاً وعليه سوف يكون بالامكان الكلام عن علم الاجتماع العام , والاقتصاد العام , والفلسفة العامة , والانتولوجي العام . ان علم السياسة سوف لا يكون اكثر من تقاطع هذه الاجزاء السياسية مع العلوم الاجتماعية في ملتقى معين .

ان هذا المفهوم الذي يبدو في التقاطع كان قد اشار اليه الاستاذ ( برلو ) فقد قال , بالامكان ان نسلم بان كل المواد السياسية تتوزع بين علوم خاصة , وكل علم من هذه العلوم يكيف بإعتباره سياسياً و على الرغم من ان هذه العلوم الخاصة تبقى متميزة في حدود معينة , الواحد عن الاخر. فإنها تملك قابلية الالتقاء فيما بينها . ان هذا الالتقاء يمثل جوهر التقاطع الي ينبثق عنه علم السياسة .

واذا ما تم تحليل هذا التقاطع فإننا سنلاحظ انه يتكون في الاساس من طريقتين ( علميين ) او اكثر تتقاطع فيما بينها . وهذا التقاطع سيمثل التقاءاً في جزء قصير من امتدادها المتواصل . وان التقاطع ليس له وجود مستقل عن وجود الطرق ( العلوم ) التي تتقاطع فيما بينها . ومع ذلك فإن هذا التقاطع اذا ما وجد فأنه سيطرح قضايا خاصة به تمثل في الاساس جوهر موضوع علم السياسة .

واذا ما شئنا تجاوز هذا التشبيه لنتكلم بطريقة اكثر فنية , فاننا نستطيع ان نقول بأن علم السياسة هو تقاطع لعلوم متعددة تكيف بأعتبارها سياسة. ان العلوم السياسية المتعددة تسير معاً في جزء قصير وهذا الجزء القصير يمثل تقاطعها ولكن هذه العلوم عندما نفترق فيما بعد ليأخذ كل منها اتجاهه الخاص المستقل . فانها سوف لا تترك شيئاً مهماً يستحق الانتباه . ولكن عندما نسير معاً لتتقاطع في جزء كبير او صغير ليأخذ هذا التقاطع شكل امتزاج بين هذه الطرق . او بالاحرى بين هذه العلوم المختلفة فأنها ستملك قطاعاً مشتركاً واسعاً يستحق الانتباه .

ان علم السياسة في حالة نظرية التقاطع سوف يمثل على حد قول الاستاذ ( جان مينو) فروع العلوم الاجتماعية التي من المحتمل ان تعبر في جزء منها عن محتوى سياسي . وذلك عندما تلتقي فيما بينها في تقاطع معين . بمعنى اخر ان التقاطع سوف لا يضم كل فروع العلوم الاجتماعية ذات الطبيعة السياسية . انما هذه العلوم ستبقى , كل واحد منها محتفظاً باستقلاله سواء من حيث الموضوع ام مناهج البحث الخ ... ان ما يكون التقاطع هو التقاء فروع صغيرة من هذه العلوم السياسية التي تكون بدورها فروعاً للعلوم الاجتماعية العامة.

 والخلاصة ان علم السياسة يمثل تقاطعاً للاجزاء السياسية من موضوعات العلوم الاجتماعية ذات الطبيعة السياسية كعلم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد السياسي والفلسفة السياسية فمتى تلتقي هذه العلوم فيما بينها فان هذا الالتقاء يمثل جوهر التقاطع الذي ينبثق عنه علم السياسة.

5- نظرية المتبقيات :

يلاحظ الاستاذ ( دفرجه ) ان نظرية المتبقيات لم تحظ بالعناية اللازمة من قبل المختصين . لذا فانها لم تجد من يقوم بمهمة الكشف عن عناصرها . وخصائصها ومميزاتها . بالشكل اللازم ولكن اذا لم تكن هذه النظرية قد حظيت بالاهتمام اللازم , فالملاحظ انها كانت قد استطاعت ان تؤكد وجودها بشكل ضمني لتبدو بالتالي كأسلوب في تفهم موضوع علم السياسة او كسلوك يتخذه بعض المختصين بالعلوم الاجتماعية المختلفة المختلفة في تفهم قطاع معين من الواقع الاجتماعي , وفي تحديد مركزه بالنسبة لموضوعات العلوم الاجتماعية . ان كل ذلك يدل كما يرى الاستاذ ( دفرجه ) على اهمية النظرية .

ان بروز اهمية هذه النظرية بهذا الشكل كان بلا شك قد مهد السبيل لتبلورها . وبالتالي تأكيد وجودها بشكل واضح . ان كل ذلك كان قد زاد من عناية المختصين بها . كما زاد من عدد المختصين المتبينين لها اننا اليوم نجد استاذ مثل ( ريمون ارون ) يدعو للتمسك بها في فهم علم السياسة في جوانبه المختلفة فهو يقول , ان تكوين علم السياسة , كعلم اجتماعي مستقل نسبياً لا يمكن ان يتحقق الا باكتشاف ميدان مهمل او بالاحرى متبقي .

ان هذا المنطق الذي يفهم بموجبه موضوع علم السياسة . والذي يكون جوهر هذه النظرية يجد اساسه في الاصل التاريخي لعلم السياسة , باعتباره فرعاً علمياً ومؤدى هذا المنطلق ان علم السياسة سيكون اخر فرع علمي تمخضت عنه العلوم الاجتماعية . وقد ولد هذا الفرع العلمي لان هناك من يعتقد بانه يقوم بدراسة قضايا كانت العلوم الاجتماعية الاخرى قد اهملتها كما هو الحال مثلاً بالنسبة للقضايا الخاصة بالاحزاب السياسية , والانتخابات وقوى الضغط وتحضير القرارات الخ .... وعليه فأن من يهتم بدراسة مثل هذه القضايا سيعتقد كل الاعتقاد بأنه اصبح مختصاً بمثل هذه القضايا وان علم السياسة هو الذي سيطلق على مثل هذا الاختصاص بمعنى اخر ان ميدان علم السياسة سيكون مجرد متبقيات اهملتها باقي العلوم الاجتماعية .

ان نظرية المتبقيات تتميز بأنها تقووم على اساس من الاستفاده مما كانت العلوم الاجتماعية قد تركته بعد ان تبلور تخصصها بدلاً من الاستفادة مما يحمله تلاقي هذه العلوم او بالاحرى فروعها المتخصصة بالقضايا السياسية – ان علم السياسة في حالة نظرية المتبقيات . لا يحصل على ما يكون مما يسمح به تلاقي هذه الفروع العلمية المختلفة التي تدعي بالفروع العلمية السياسية . انما يحصل على موضوعه هذا مما يتبقى نتيجة تباعد هذه الفروع العلمية الواحد عن الاخر . فعندما يحدد كل فرع علمي سياسي موضوعه سيتبقى بلا ادنى شك شيء من الواقع الاجتماعي الذي تستمد منه هذه الفروع العلمية موضوعاتها . ان هذا الشيء المتبقي هو الذي سيكون موضوع علم السياسة الخاص . ان العلوم السياسية تترك دائماً في مجرى تقدمها المستمر سواء في ميدان المعرفة ام في ميدان التكتيك جزءاً من الواقع الاجتماعي الذ لا تستطيع ان تستوعبه بأي شكل من الاشكال بسبب تخصص هذه المعرفة وهذا التكنيك . ان هذا الجزء الذي سيجد نفسه خارج هذه العلوم سيبقى غير مكتشف .

ان علم السياسة في مثل هذه الحالة سيوجد ليقوم بمثل هذه المهمة اي مهمة اكتشاف هذا الجزء . على اعتبار انه سيكون موضوعه الخاص . وبكلمة اخرى نستطيع ان نقول ان علم السياسة سيتمثل بهذه البحوث الجديدة التي تكتسب مثل هذه الصفة بسبب انصبابها على مادة جديدة لم يقم اي واحد من العلوم الاجتماعية الاخرى بالاهتمام والعناية بها . كما ان علم السياسة سيمثل بهذه البحوث التنظيمية التي تكتسب مثل هذه الصفة بسبب معالجتها لمادة خام لم تعن بها من قبل باقي العلوم الاجتماعية ولم تتحكم بها في اي مستوى من مستوياتها . ان مثل هذه المادة التي يندفع نحوها علم السياسة بكل حيوية . ستكون الموضوع الخاص لعلم السياسة .

6- نظرية التركيب :

 ان علم السياسة طبقاً لهذه النظرية شكل مركز التقاء Centre de Convergence تلتقي عنده العلوم الاجتماعية طالما انها تصب فيه بكل المعارف التي كانت قد جمعتها . او بالاحرى بكل النتائج التي حصلت عليها ليقوم هو بدوره بتركيبها على طريقته الخاصة – ان اتجاه العلوم الاجتماعية نحو مركز واحد . بالمعنى الذي سبق بيانه . يبدو امراً طبيعياً , بقدر ما يبدو نتيجة طبيعية للتكامل الذي يسود العلوم الاجتماعية فيما بينها. انما يلاحظ مع ذلك ان اتجاه العلوم الاجتماعية نحو مركز واحد ليس من شأنه ان يصيب هذه العلوم في استقلالها , اذ ان كل واحد من هذه العلوم سبيقى يعمل في ميدانه الخاص حسب مناهجه الخاصة . وتطلعاته الخاصة . وتطلعاته الخاصة انما سيكفي في ان يقدم كل واحد منها الى التركه المشتركة . حصته من المعارف التي حققها او بالاحرى من النتائج التي توصل اليها . اما العلم الذي لايسهم بأي شكل من الاشكال . في تغذية او اغناء هذه التركه فسوف لا يهم ابداً علم السياسة .

ان النتيجة المنطقية التي يقود اليها هذا المفهوم للتركيب سيتلخص برفض كل تدرج بين العلوم الاجتماعية . ان مثل هذا التدرج سوف لا يكون له مجال للتحقق طالما ان هذه العلوم ستسير في اتجاه واحد من حيث المعارف . والنتائج المتوخاة ان ميادين هذه العلوم ستكون متلاصقة الواحدة الى جنب الاخرى . بحكم ما يقضى به السير في اتجاه واحد . كما انها ستقوم بالبحث , كل واحدة منها في نطاق ميدانه الخاص , بشكل متساوي ومتعادل . كما انها ستقدم في نتائج بحوثها على نفس الخط . كل ذلك بشرط ان يتم تجميع هذه النتائج عندما تصل الى نهايتها في تركيب خاص .

 ان موضوع علم السياسة , طبقاً لهذا المعنى الذي يتخذه للتركيب سيقتصر على تعميم ومنهجه النتائج المستحصلة من قبل العلوم الاجتماعية الاخرى . والمتعلقة بالسلطة ( او الدولة ) .

ويرى الاستاذ (دفرجه) ان مفهوم التركيب في مثل هذه الحالة , لن يعدو عن كونه شكلاً من اشكال التنويع او التكملة للفكرة القائلة بأن " علم السياسة هو علم تقاطع " التي سبق شرحها من قبل . وسيعتبر علم السياسة بمجموعه طبقاً لهذا المفهوم . كما انه لو لا يملك في مستوى ملاحظة ومراقبة الواقائع ميداناً خاصاً به . تنصب عليه هذه الملاحظة والمراقبة وعليه فينبغي تحليل الظواهر السياسية من قبل كل علم اجتماعي خاص . على انفراد طبقاً لمناهج بحثه الخاصة وادواته الخاصة . ان علم السياسة في مثل هذه الحالة سوف لا يوجد كفرع علمي مستقل الا في مستوى عالي جداً وهو مستوى التركيب انه سيقوم بتركيب النتائج التي توصلت اليها العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع السلطة ( او الدولة ) . وان هذا التركيب هو الذي تم فيه تجميع النتائج عندما تصل الى نهايتها , في تركيب خاص .

ان مفهوم التركيب , بهذا المعنى قد يختلط بالتركيب الذي يجري في العلوم الطبيعية . وقد حاول الاستاذ ( بردو) ان يميز بينهما فقال , اذا كان هناك تشابه بين التركيب في العلوم الطبيعية , والتركيب في علم السياسة , فان هذا التشابه لا يرقى , باي حال من الاحوال الى مستوى المطابقة التامة . ان التركيب في العلوم الطبيعية ( في علم الكيمياء مثلاً ) يؤدي الى تكوين جسم حديد او في الاقل الى خلق جسم يشبه الاجسام الموجودة في الطبيعة . اما التركيب في علم السياسة . فان جهوده لا تستهدف الوصول الى مثل هذه النتيجة فهو لا يستهدف خلق شيء جديد انه لا يضيف شيئاً الى الظواهر السياسية . كما لا يضر فيها ولا يبتكر ما يكن معروفاً فيها من قبل . اذن ما الذي يؤدي اليه التركيب الذي يضطلع به علم السياسة بالنسبة للظواهر السياسية ؟ انه يقوم بالكشف عنها في كليتها وهذا ما يهيئوه في الواقع الجهد المبذول من قبل اغلب العلوم الاجتماعية كل في نطاق اختصاصه وما تؤدي اليه النتائج التي تتوصل اليها بعد تركيبها .

 ان الاستاذ ( بردو ) الذي يعتبر من اشد المتحمسين لهذه النظرية حاول ان يدعم تحمسه هذا ببعض الحجج , فهو يرى ان نظرية علم السياسية علم تركيب تقوم على اساس من وحدة الوقائع . فالواقعة الاجتماعية تمثل " كلا Tout " فهي نوع من العالم الصغير الذي توجد فيه كل خصائص المجتمع الذي نلتصق به . ان العلاقات بين المستخدمين والمستخدمين التي تمثل واقعة اجتماعية او بالاحرى عالماً صغيراً تعكس كل جوانب المجتمع تاريخه . نطاقه الاقتصادي , تفاوت الطبقات الاجتماعية فيه , المعتقدات السائده فيه , وسطه الطبيعي , بنياته الحكومية الخ ... كما ان العلاقات العائلية هي الاخرى تعكس جوانب المجتمع المتعددة فالعلاقات الزوجية . وعلاقة الابوين بالأولاد وطبيعة السلطة التي يمارسها الاب على الام والابوين وعلى الاولاد كلها تعكس طبيعة المجتمع ونظامه الاقتصادي , ومؤسساته السياسية والعلاقات الطبيعية والسياسية ويمكن ان تقول الشيء نفسه فيما يتعلق بالظواهر السياسية التي ليس بإمكان احد ان يزعم ان في مقدوره ان يتتيع سلسلة العوامل التي تتحكم فيها .

والذي يلاحظ على المحاولات السلبية بنظرياتها المتعددة هو انها تنتهي الى انكار تمتع علم السياسة بموضوع خاص به ولكن اكثر من هذا يلاحظ ان اغلب هذه المحاولات تجد لها في القول بوجود علوم سياسية . منطلقاً في تأكيد هذا الانكار .و عليه فان التقدير الاجمالي لهذه المحاولات يتم بدلالة تقدير قيمة هذا القول , لا شك ان هذا القول كان قد وجدت له مبررات عديدة اشار اليها بعض المختصين . غير ان هذا المبررات لا تحجب النقد الذي وجه اليه .

ان توزيع الواقعة السياسية بين علوم مختلفة من شأنه ان يؤدي الى ان يختفي جوهر الواقعة. بقدر ما يؤدي الى ان تفتقد وحدتها التي كان بالامكان ضمانها لو كان يوجد . هنالك علم واحد يحتضن الواقعة كلها كعلم السياسة , هذا من جهة ومن جهة اخرى . يلاحظ الاستاذ ( بردو ) ان كل هذه الفروع العلمية تقتطع طبقاً لحاجاتها في الاستعمال . جزءاً من الواقعة السياسية فهي لا تتمسك الا بصنف او جزء معين من هذه الواقعة باعتباره يمثل الموضوع الذي تعنى به هذه الفروع العلمية . ان هذا ما يفعله على سبيل المثال . القانون الدستوري . فالصنف او الجزء الذي يعنى به من مجموع اصناف واجزاء الواقعة السياسية . هو العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة غير ان دراسة هذا الصنف او هذا الجزء من خلال القانون الدستوري الذي يفترض انه يتمتع بنوع من الاحتكار في الاهتمام بمثل هذا العلاقة التي تؤدي باي حال من الاحوال . الى معرفة متكاملة بالواقعة السياسية كلها . انما ستؤدي الى معرفة جزئية بها . بينما وجود علم واحد كعلم السياسة يجعل من الواقعة السياسية كل الواقعة السياسية . موضوعه الخاص سينتهي الى معرفة متكاملة بهذه الواقعة .

ويلاحظ الاستاذ ( برتراند دي جوفنل ) ان وجود علم سياسة واحد يهتم بالواقع السياسية بأمكانه ان يلعب بالنسبة للعلوم الاجتماعية المختلفة ما تلعبه الرياضيات بالنسبة للعلوم الفيزياوية بقدر ما تقدم لها الاطار العام والمفاهيم المشتركة . كل ذلك دون حاجة الى ان تتفرع عن هذه العلوم الاجتماعية فروع اخرى يعنى كل واحد منها بجانب من هذه الواقعة السياسية .

والذي تعتقده هو ان القول بتعدد العلوم السياسية لا ينفصل , في الاساس عن المنطق التجريبي الذي يميل الى مواجهة الواقعة , لا كظاهرة منسجمة , بل مجموعة واسعة من الظواهر . ان هذا المنطق كان قد تم تطبيقه بالنسبة لعلم الاجتماع . والذي ترتب على هذا التطبيق هو ان هذا العلم كان قد استبدل بدراسة الجوانب الخاصة للحياة الاجتماعية وقد تبع ذلك ان قسم الى علم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الريفي . وعلم الاجتماع الحضري الخ .... وكثيراً ما يميل العلماء المهتمون بعلم اجتماع الصغائر Micro Soclologues الذين ينطلقون من هذا المنطق التجريبي الى دراسة الجوانب الاقل اهمية ليخلصوا الى القول بوجود علم خاص ينظم هذه الوقائع .

ان تطبيق مثل هذا المنهج في دراسة الواقعة السياسية هو الذي قاد الى القول بتجزئتها بالشكل الذي سبق ان لاحظناه من قبل , ليؤدي بالتالي هذا التجزؤ الى تعدد العلوم السياسية . التي يفترض ان كل واحد منها يهتم بجزء معين من اجزاء هذه الواقعة .

ان المنطق التجريبي هذا كان قد تعرض للنقد غير ان نقده لا يعني باي حال من الاحوال . العدول عن الاهتمام بالجوانب المتعددة للواقعة السياسية . كما لا يعني عدم العناية بدراسة هذه الجوانب بشكل منفصل . ان هذا النوع من الدراسة يتمتع بلا ادنى شك . بأهمية بالغة . ولكن الذي يعاب عليه هذا المنطق هو عدم اعتبار الجانب الذي يدرس او الجزء الذي يدرس جانباً او جزءاً من كل متكامل . ان الدكتور ( حامد عمار ) كان قد اشار الى ذلك بقوله : وتحديد المفرد الاجتماعي الذي يعالج بالطريقة العلمية الامريكية ( التجريبية ) من اكبر مشكلات البحوث الاجتماعية ... ان الفرد الاجتماعي انما هو جزء لا يتجزأ من الموقف الاجتماعي الكلي وان فهمه الصحيح لا يستقيم . وامكانياته المتعمقة لا تفيد الا اذا امتدت العادة الى ما يمكن تصوره من مفردات اخرى على اساس ما بينها من ارتباط وتفاعل وتداخل مما يكون الصورة الكلية العامة .

وبالنسبة للواقعة السياسية لا يوجد ما يمنع من ان تدرس في جوانبها المتعددة وفي اجزائها المتعددة ضمن فروع علمية خاصة يطلق عليها العلوم السياسية . ولكن مما تجدر الاشارة اليه . ان اهتمام هذه الفروع العلمية بهذه الجوانب وهذه الاجزاء لا يمثل الا مظهراً من مظاهر تقسيم العمل . كما ان الفروع نفسها لا يمكن ان ترقى الى مستوى العلوم الخاصة لأنها تتشعب عن مادة رئيسية يبقى ينظمها علم رئيس هو علم السياسة .

 وفي الختام نستطيع ان نقول , بشيء من التأكيد ان رفض التسليم بوجود علوم سياسية خاصة تحل محل علم السياسة . لا يعني في الواقع الا التأكيد على استقلال هذا العلم , وهذا الاستقلال بقدر ما يشمل كذلك وبالدرجة الاساسية موضوعة بكلمة اخرى ان علم السياسة يتمتع بموضوع خاص به. فما هو هذا الموضوع ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تشكل الهدف الاساسي الذي تسعى وراءه النظريات الايجابية .

**المبحث الثاني**

**مناهج البحث في علم السياسة**

تعاني العلوم الاجتماعية بشكل عام من اختلافات واسعة في مناهج وادوات البحث . وتعدد هذه المناهج والادوات للظاهرة المراد دراستها . ولكن هذا التنوع والاختلاف بالرغم من المثالب التي يجلبها للبحث . فانه يعبر في حقيقته عن ديناميكية العلوم الاجتماعية وتكاملها , وبفتح المجال لكافة فروع العلوم الاجتماعية لتساهم معاً في اثراء المعرفة العلمية .

منهج البحث العلمي :

 يعرف منهج البحث بانه مجموع الطرق المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى نصل الى نتيجة معينة .

وتهتم مناهج البحث العلمي بتحليل الظاهرة السياسية وتفاعلاتها , وتحاول مناهج البحث العلمي تحليل هذه الظاهرة الى عناصرها الاولى والتعرف على العلاقة السببية بينها وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية بقصد كشف القوانين والقواعد التي تحكمها , وتختلف مناهج البحث عن ادوات البحث , فبينما تهتم مناهج البحث بالاسس العامة لاثبات النظريات والوصول الى القواعد العامة , فان مهمة ادوات البحث تقتصر على جمع المعلومات والبيانات , ويمكن الاستعانة بها في دراسة حالات جزئية داخل المنهج , والاداة تستخدم في ذاتها للحصول على المعلومات . ومن اهم , الملاحظة بأنواعها والاستبيان , وتحليل المحتوى , والوسائل الاحصائية , والمفاهيم والمؤشرات وغيرها .

ان هناك اكثر من طريقة يمكن ان تتبع في تصنيف مناهج البحث في علم السياسة , ويعود ذلك الى التداخل الموجود بين المناهج المختلفة وفي هذه المقدمه سوف نستعرضها بشكل نتوخى فيه تبسيط الفهم وسهولة العرض.

1-المنهج الاستنباطي الفلسفي ( المعياري ) :

يقوم هذا المنهج على مجموعة من التأملات الفكرية والتصورات المجردة التي يصوغها العلماء والفلاسفة اعتماداً على افكار مسبقة يؤمنون بها انطلاقاً من نظرتهم العامة لطبيعة الانسان وحياته والعالم الذي يعيش فيه , في محاولة منهم لربط تحليلاتهم للظاهرة .

السياسية مع مجموعة المبادئ والقيم الاخلاقية التي ينادون بها . ولذلك فان التركيز في مثل هذا المنهج يكون عادة على الاهداف العامة للمجتمع , والصورة المثالية التي ينشدها الفلاسفة لمجتمعاتهم وحكوماتهم بعيداً عن اي ملاحظة مباشرة او احتكاك مباشر بالواقع الذي يعيشون فيه . ويعتمد هذا المنهج في تحليلاته الى حد بعيد على المنطق والبرهنة العقلية والنظرية .

ويؤخذ على هذا المنهج بانه جمد المعرفة الانسانية لفترة طويلة لأنه لا يعطي الفرصة لاكتشاف معارف جديدة وانما يهتم بتوضيح معرفة كانت موجودة مسبقاً . وينقسم المنهج الفلسفي الى ثلاثة انواع من الدراسات :

1. النظريات الفلسفية القديمة المتمثلة بأفكار افلاطون وارسطو وكتاب عصر النهضة .
2. الدراسات الفلسفية التي يكن هدفها انتاج افكار فلسفية جديدة وانما اهتمت بتصنيف وتحليل وتنظيم النظريات الفلسفية الكلاسيكية او ما يعرف بالجانب التاريخي للفلسفة السياسية .
3. الدراسات الحديثة التي تأخذ طابعاً فلسفياً حيث يؤكد كتابها اهمية الافكار الفلسفية في فهم المشاكل السياسية المعاصرة ومن اشهر هؤلاء ( ليو ستراوس ) ( Leo Straus) وتلامذته .

2- المنهج الاستقرائي ( التجريبي ) :

يعتمد هذا المنهج على الملاحظة المباشرة للواقع (( الالتحام بالظاهرة السياسية واخضاعها للتحليل الكمي والكيفي , ويهتم هذا المنهج بتجميع المعلومات وتصنيفها وتبويبها للوصول الى تفسير دقيق للظواهر السياسية كما هي فعلاً , ويركز على دراسة تفاعلات الظاهرة السياسية وحركتها , وليس على مايجب ان تكون عليه .

ويبدأ هذا المنهج بالملاحظة ثم الاستفهام ومحاولة وضع الفرضيات التي هي عبارة عن علاقة سببية بين المتغيرات لتفسير هذه الملاحظة , ثم محاولة جمع المعلومات بواسطة ادوات البحث المختلفة للتحقق من صحة هذه الفرضيات في محاولة لتعميم هذه الفرضيات بعد ثبوتها على اساس انها نظريات وقواعد عامة يستعان بها في دراسة وتفسير حالات اخرى مشابهة .

3- المنهج التاريخي :

يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر اساسية لبياناته , ولكنه يختلف عن التاريخ الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع فقط حيث يستخدم المنهج التاريخي هذه الوقائع للاستدلال بتفسير الظواهر السياسية . اي ان التارخ يستخدم كتجارب يمكن الاستعانة بها في مجال الدراسات السياسية.

أساسيات المنهج التاريخ :

1. ادخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل حيث يهتم هذا المنهج بتتبع الظاهرة السياسية في مرحلة محددة لملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها ويسعى في نفس الوقت لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها .
2. المنهج التاريخي يرفض التجربة ويحطم الحواجز بين الافكار والنظم والحياة السياسية ويركز على دراسة الوقائع .
3. يعتمد المنهج التاريخي على المقارنة المنهجية لملاحظة اوجه الشبه والخلاف ويسعى للتقريب بين الظواهر السياسية ايماناً بوحدة عناصر التطور . ويهدف هذا المنهج في الاساس الى محاولة كشف العلاقة السببية بين احداث الظواهر وعرضها عرضاً يساعد في ادراك وكشف مقوماتها ودمجها في اطارها الحضاري الشامل , ويظهر استخدام المنهج التاريخي في دراسات كل من ابن خلدون ومونتيسكو وسان سيمون وكارل ماركس وغيرهم.

4- المنهج الوصفي :

يشمل هذا المنهج منهج المسح ومنهج الحالة , ويساعد هذا المنهج في تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها وفي تحديد شكلها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائها وجزئياتها بصورة كمية او كيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول الى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المعاصر دون الدخول في تحليل اسباب ودوافع الرأي هذا الواقع او العوامل المؤثرة عليه . وتظهر استخدامات هذا المنهج في دراسات الرأي العام , وتحليل الوثائق , والدراسات المجتمعة والاتجاهات العامة .

5-المنهج المؤسسي

تبرز اهمية هذا المنهج في دراسة النظم السياسية حيث ينظر هذا المنهج الى النظم السياسية باعتبارها مجرد انظمة قانونية تفسر في ضوء مصادرها النظماية والقانونية , ويهتم هذا المنهج بطريقة تشكيل المؤسسات والقواعد المنظمة والعوامل المؤثرة في فعاليتها , دون ان يكون هناك اهمية كبيرة للافراد العاملين بها حيث ينظر هذا المنهج للمؤسسة او السلطة على انها شخصية قانونية مستقلة , وان المجتمع السياسي يمثل مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية .

ويظهر استخدام هذا المنهج في جهود العلماء في دراساتهم للدساتير والمجالس التشريعية والمؤسسات الحكومية , وقد برز استخدام هذا المنهج في كتابات ارسطو وتحليلاته لدساتير دولة المدينة , وكذلك في جهود العلماء الرومان وتحليلاتهم للظاهر السياسية على اسس قانونية ومؤسسية , وقد كانت جهود العلماء السابقين تربط بين هذا المنهج والمنهج القانوني ولكن مع بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة لبلورة هذا المنهج بشكل مستقل .

6- المنهج السلوكي :

يهدف هذا المنهج الى الاستفادة من النتائج والمبادئ التي تم التوصل اليها في العلوم السلوكية ( علمي النفس والاجتماع ) في مجال الابحاث السياسية , ويعد ذلك السلوك طبقاً لهذا المنهج وحدة التحليل السياسي وذلك انطلاقاً من الايمان بأن علم السياسية علم حركي يهتم بالحركة والتفاعل ومحاولة التكيف مع المحيط والبيئة العامة ولا ينظر للظواهر بصورتها الجامدة , وفيما يلي اهم عناصر هذا المنهج :

1. ان محور اهتمام هذا المنهج هو سلوك الافراد والمجموعات ويقصد بالسلوك هنا كل مايصدر عن الانسان من اقوال او افعال تلبية لدافع ذاتي او استجابة لما يحدث في البيئة تحقيقاً لغرض معين .
2. يهتم هذا المنهج بربط التأصيل النظري بالابحاث التجريبية والمعلومات المستمدة من الابحاث الميدانية , ويسعى لتطوير اساليب البحث الخاص به .
3. الايمان بتداخل العلوم الاجتماعية وقدرتها على الاستفادة من تقدم بعضها في مجالات البحث العلمي.
4. الاعتماد على المادة الموضوعية ووجوب فصل الفرضيات والتساؤلات المطروحة من ناحية نظرية عن القيم والمعتقدات العقيدية .
5. ان الهدف من الوصول الى هذا المنهج هو الوصول الى نظرية تجريبية في مجال العلوم كما هو في بقية العلوم الاجتماعية .

ويسعى المنهج السلوكي الى تفسير سلوك المؤسسة او السلطة في ضوء قواعد مسبقة تم التوصل اليها في العلوم الاخرى وينظر هذا المنهج الى المؤسسة او المنظمة على انها بمثابة مجموعة من الافراد . وان شخصيات هؤلاء الافراد تنطبع على تصرفات تلك المؤسسة , وان اي قرار سياسي يصدر عنها ماهو في النهاية الا تعبيراً عن تفاعل وتشابك وتصورات الاشخاص المكونين لتلك المؤسسة , ولذلك تتركز اهتمامات هذا المنهج على دراسة الاسباب والدوافع التي دفعت هؤلاء الافراد وبالتالي المؤسسة نفسها الى تبني سياسات معينة , لذلك وجدنا بان انصار هذا المنهج يحاولون الربط بين طبيعة الشعوب وطابعها القومي من جهة وسياساتها وقراراتها من جهة اخرى.

وترجع بدايات ظهور هذا المنهج الى دراسات افلاطون وارسطو واهتماماتها بالتنشئة السياسية والتعليم والتفاعل الاجتماعي , كما ظهرت بعض جوانب هذا المنهج في كتابات ابن خلدون ومحاولته ربط السلوك السياسي للفرد بالبيئة الاجتماعية ( بادية –ريف –حضر ) وكذلك في كتابات هوبز وتركيزه على اهمية الدافع الامني وغريزة المحافظة على النفس في نشوء الدولة وسلوك السلطة بداخلها .

اما الدراسات السلوكية الحديثة فتربط بالثقافة الامريكية , ومن العلماء الذين كان لهم دور بارز في بلورة المنهج السلوكي العالم الامريكي واطسون الذي نادى بأهمية دراسة الوسط الاجتماعي في دراسة السلوك . هذا وقد استفاد المنهج السلوكي الحديث من الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات حيث بدأ الاتجاه مؤخراً لاستخدام الكمبيوتر والقياس الكمي والكيفي في تصنيف المعلومات وتحليلها بطرق علمية خاصة في مجال دراسات الرأي العام والانتخابات وسلوك القادة ومقرراتهم .

7- المنهج المقارن :

اتجهت معظم الدراسات الحديثة الى مجال المقارنة والمنهج المقارن على اساس ان هذا المنهج ضروري لاثبات النظريات والوصول الى القواعد العامة التي يمكن ان تكون صالحة لكل زمان ومكان وذلك من خلال قدرة المنهج المقارن على استيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين والتي يمكن ان تؤثر على نتيجة دراسات الباحث.

وتبدأ الدراسة المقارنة باستمرار بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لاكتشاف اوجه الشبه والخلاف بينهما . سواء كانت هذه المقارنات مقارنة مكانية من خلال دراسة مجتمعين او دولتين مختلفتين ان مقارنة زمانية بمقارنة ظاهرة سياسية في مجتمع واحد في فترتين زمنيتين ام مقارنة موضوعية تركز على دراسة ظاهرة معينة في عدة حالات مختلفة زمانياً ومكانياً وربطها بالظروف المحيطة بها .

ويهدف المنهج المقارن في النهاية الى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان او زمان معين و ولكي تكون هذه النتائج دقيقة يجب ان تزداد الحالات المدروسة لأن تعددها يتيح المجال لاستبعاد تأثير الحالات الخاصة والمتطرفة .

المبحث الثالث

**تداخل علم السياسة بالعلوم الاخرى**

ان تداخل علم السياسة مع العلوم الاخرى قد اختلف بحسب تطور مفاهيم علم السياسة ونظرياته ومناهج البحث فيه . وحتى نهاية النصف الاول من القرن العشرين كان علم السياسة يتداخل بشكل اساسي مع القانون والتاريخ والاقتصاد والجغرافية البشرية والاخلاق , وبعد التطورات الحديثة التي المت بعلم السياسة ظهرت مجالات جديدة للتداخل مع علم الاجتماع وعلم الانسان وعلم النفس السياسي وسوف نلقي نظرة مختصرة على علاقة علم السياسة ببعض هذه العلوم .

 أ- علم السياسة وعلم الاجتماع :

 بعد تطور المفاهيم الحديثة في علم السياسة التي تهتم بالسلوك السياسي للانسان , ظهرت اهمية دراسات علم الاجتماع بالنسبة لعلم السياسة , فعلم الاجتماع الذي يدرس السلوك الاجتماعي , وانماط العلاقات الاجتماعية , والعادات والتقاليد والثقافة والقيم , اصبح في الحقيقة من اكثر العلوم الاجتماعية ارتباطاً بعلم السياسة , ولقد انتشرت دراسات التنشئة السياسية (( التي اهتمت بالدور الذي تلعبه هيئات المجتمع الاساسية كالأسرة والمدرسة والجماعة في التأثير على التفاعلات السياسية في الدول , كما تطور علم (( الاجتماع السياسي )) الذي يم بالبعد الاجتماعي لسلوك الانسان السياسي .

ب- علم السياسة وعلم الاقتصاد :

لقد كان الاقتصاد والسياسة يدرسان معاً حتى الماضي القريب, وكان الاقتصاد يعرف باسم (( الاقتصاد السياسي)) لأن التركيز فيه ككان على الطرق التي تستطيع بها الدولة الاشراف على الشؤون المالية والتجارية والانتاجية . وفي الوقت الحالي فان الموضوعات الخاصة بالثروة والدخل والضرائب والتوزيع , والسياسة التجارية والصناعية واوضاع الطبقة العاملة هي من ضمن الموضوعات التي يشترك فيها ككل من علمي السياسة والاقتصاد . وكذلك فأن عملية التسوية بين مصالح تجار الاستيراد ومصالح اصحاب المصانع هي من اهم مجالات الممارسة السياسية . وبإختصار فان السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج تتأثر الى حد كبير بعوامل اقتصادية اساسية . ولقد اوضحت تجارب بعض الدول على ان اهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على قرارات وسياسات الدول المختلفة تزداد وقت الحرب عن اوقات السلم . وهناك ثلاثة اتجاهات في تحديد علاقة علم السياسة بالاقتصاد فيرى فريق بأن السياسة هي التي تؤثر في الاقتصاد ومنهم من يرى بان العلاقة بينهما علاقة تفاعل ( تأثير وتأثر متبادل ) .

جـ - علم السياسة والانثروبولوجيا ( علم الانسان ) :

تهتم الانثروبولوجيا بتصنيف وتحليل الجماعات البشرية من الناحية الفسيولوجية ( التركيب الجسمي ) , الثقافية , والاجتماعية , والتاريخية ويمتاز علم الانثروبولوجيا في اعتماده على الحفريات من اجل دراسة بقايا التركيب الجسمي للانسان القديم و فهم ثقافته ومجتمعاته , وقدرته على التكيف مع البيئة التي عاش فيها , ومقارنة كل ذلك بأوضاع انسان اليوم .

 ان منشأ التداخل بين الانثروبولوجيا وعلم السياسة يعود الى التركيز الخاص للأبحاث الانثروبولوجية على دراسة الفوارق الانسانية , وخاصة فيما يتعلق بالسلالة والثقافة فلقد حاول بعض علماء الانثروبولوجيا الاستفادة من بعض الدراسات لزيادة معرفتهم بهذه الفوارق الانسانية , وخلال هذا التداخل تم نقل خبرتهم الانثوبولوجية الى علم السياسة . ولقد نقل علماء السياسة من علم الانثروبولوجيا مصطلح الثقافة وطوروا له مفهوماً خاصاً عرف (( بالثقافة السياسية)) .

ويوجد حالياً في علم الانثروبولوجيا حقل خاص للدراسات السياسية يعرف ((بالانثروبولوجيا السياسية)) وتتحد اهتماماته بدراسة مصادر الصراع الانساني , ومجالات تلاحم الاختلافات الانسانية , وقانون الطبيعة , والطرق التي تؤثر فيها المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية التي تحتك معها .

د- علم السياسة والتاريخ :

 ان هناك ايضاً علاقة قوية بين علم السياسة والتاريخ الي يهتم بدراسة الاحداث الماضية , ولقد قال احد علماء السياسة مشيراً الى علاقة العلمين بان علم السياسة هو ثمرة التاريخ و وان التاريخ هو جذور علم السياسة, وتتضح هذه العلاقة بصفة خاصة في مجال التاريخ السياسي الذي يعالج الاحداث والنشاطات السياسية الماضية للمجتمعات البشرية والقادة السياسيين والعسكريين , وبذلك يعتبر التاريخ السياسي مصدراً خصباً للمعلومات التي يستفيد منها كتاب وصانعي السياسة في دراستهم وقراراتهم .

ولكن الفرق بين التاريخ السياسي والتحليل السياسي هو ان علماء التاريخ السياسي يركزون على الشخصيات السياسية او الحوادث الفريدة من نوعها والمشهورة بينما يهتم علماء السياسة بالخصائص العامة للمعلومات التاريخية التي هم بصدد دراستها.

هــــ - علم السياسة وعلم النفس :

 يعطي بعض المفكرون السياسيون اهتمامات خاصة في ابحاثهم لموضوعات علم النفس التي تهتم بفهم الطبيعة الانسانية التي تتعلق بالخوف والطمأنينة, العنف والمسالمة , الخير والشر وعدم المبالاة .

ولقد ظهر ما يعرف ب(( علم النفس السياسي )) الذي يهتم كتابه بمعرفة مدى تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي . وهناك محاولات اخرى كثيرة لمعرفة تأثير الخلفية النفسية للسياسيين في القرارات التي يتخذونها . وفي مجالات اخرى ينظر الباحثون الى الحرية والمساواة على انها قيم اساسية تدخل في جذور النفس الانسانية وتوجه تطلعات الانسان وسلوكه .

و- علم السياسة والقانون :

 ان كثيراً من كتاب النظرية السياسية يسندون شرعية السلطة في الدولة الى القانون . ولقد اوضح ارسطو وافلاطون اهمية القانون في تأدية وظائف الدولة كما استطاع المشرعون الرومان ان يضعوا بعض القوانين الاساسية التي ساعدت روما على حكم وادراة اكبراطوريتها الواسعة والتي اصبحت فيما بعد مصدراً اساسياً للقوانين الوضعية في الدول .

وفي النصف الاول من هذا القرن كان القانون محور الدراسات السياسية , وفي الوقت الحاضر يتضح التداخل بين القانون والسياسة من موضوعات القانون الدستوري او القانون العام الذي يحوي على دستور الدولة وأسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة , ولعلاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية , ولحماية حقوق الافراد وحرياتهم وممتلكاتهم , وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية .

الفصل الثاني

المبحث الاول

الفكر السياسي

يعد الفكر السياسي في طليعة مجالات علم السياسة , فعلم السياسة في معظم الحالات يبدأ بالتفكير ووضع التصورات لطبيعة السلطة او المؤسسات المنشودة والتي قد تسبق الواقع السياسي القائم , وفي حالات اخرى فان عملية التفكير والتأمل تأتي من خلال وصف وتحليل الواقع السياسي وانتقاده , ومحاولة وضع تصورات بديلة لما يجب ان تقوم عليه السلطة والدولة .

واذا ما نظرنا الى الفكر السياسي على انه التفكير بالظواهر السياسية المحيطة بالانسان فإننا نجزم بأن هذه العملية قد بدأت منذ وجد الانسان ومنذ وجدت الحضارات القديمة , فأينما وجد الانسان وجدت الحاجة لنوع من التنظيم لحياته, ووجب وجود سلطة تكون مسؤولة عن ادارة شؤونه ومنذ ذلك الحين بدأ الانسان يبحث في متغيرات تلك السلطة بتنظيماتها ووظائفها المختلفة فوقف مؤيدأ لها في احيان معينة ووقف معارضاً لها في احيان معينة ومن هذا الصراع مع السلطة ظهرت الافكار والنظريات السياسية التي حاولت متابعة تطور السلطة بأشكالها المختلفة وكانت هذه الافكار والنظريات باستمرار على اتصال بالاحوال والواقع السياسي القائم . فهي نتاج لهذا الواقع لتعبر عن شكل السلطة والمؤسسات القائمة فيه حيناً وتسبق هذا الواقع وتقوده الى تصورات وحلول خياليه لم تكن معروفة احياناً .

ومن هنا تظهر الصعوبة في مجال البحث في الفكر السياسي لان الفكر السياسي نتاج عقلي في جميع احواله وعقول بني البشر وقدراتهم تتفاوت وتتباين تبعاً لمقومات الانسان الطبيعية ونظرا للظروف التي عاش فيها مما جعل الافكاار السياسية تتأثر بهذا المتغيرات تبعاً للزمن والمكان وجعل الافكار والنظريات السياسية عملية نسبية ترتبط بعوامل اجتماعية حيث يصعب تحديدها مما زاد في صعوبة التوصل الى قواعد واصول ثابتة بصوصها خاصة وان الظاهرة موضوع الدراسة هي السلطة وحياة الجماعة العامة وهي موضوع شائك وله حساسية خاصة لدى كل من الحكام والمحكومين على السواء .

**خطة البحث :**

 نظراً للمشاكل العديدة التي تواجه الباحث في مجل الفكر السياسي ومجموعة الصعوبات التي تعترض طريقه وتتطلب منه توخي المزيد من الحذر والدقة في دراسته , كان لا بد لأي دراسة واعية في مجال الفكر السياسي من الاتجاه نحو الدراسة التاريخية التحليلية المقارنة وذلك من خلال ربط الافكار السياسية بمقدميها والبيئة والظروف المحيطة لان مثل هذه الدراسة تزودنا بمجموعة من القواعد العلمية والاحكام الموضوعية التي تدعم هذه الدراسة وتساعد في التغلب على تلك العقبات . ومن اهم مزايا هذه الطريقة :

1. ان اللجوء الى البحث التاريخي والترتيب الزمني للافكار يسهل الكشف عن التفاعل بين الفكر والظروف السائدة بحيث يكون الحكم على مدى صلاحية هذه الافكار من خلال قدرتها على ملائمة المجتمعات التي عاشت فيها
2. تزودنا هذه الدراسة بالموضوعية والحياد وذلك من خلال تحرير الفكر من الالتزام المسبق لافكار معينة والتمسك الجامد بنظرية او التعصب ضد اخرى وعدم تقديس اي مفكر على اساس ان افكاره صالحة لمجابهة كل المشاكل .
3. تساعد مثل هذه الدراسة على فهم تطور الفكر السياسي باعتباره سلسلة متصلة من الافكار وانه لا يوجد مفكر مهما بلغت درجة ابتكاره لم يستفد ممن سبقه .

تعريف الفكر السياسي : يعرف الفكر السياسي بانه ذلك البنيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الوجود السياسي وانه يمثل كل ما يخطر في ذهن الانسان حول تنظيمه السياسي وحياته العامة كما هي اوكما يجب ان تكون .

 وبذلك تكون الافكار السياسية عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية وتمثل صورة الظاهرة السياسية كما يتخيلها الانسان في مختلف الازمنة والامكنة , وانها تقوم على التأمل سواء كان فردياً او جماعياً وتختلف عن كونها واقع قائم .

وتقسم الدراسات في مجال الفكر السياسي الى نوعين [[1]](#footnote-1):

**تاريخ الافكار السياسية :**

وهي دراسة تاريخية تقوم على المتابعة الزمنية للتراث الفكري المرتبط بتفسير ظاهرة السلطة وتهتم بأراء وتصورات المفكرين والفلاسفة للظواهر السياسية لمختلف انواعها على مر العصور والتي تعكس في كثير من الاحيان الظروف والبيئات التي عاشوا فيها وستكون هذه الدراسة من خلال ربط الافكار بالاشخاص الذين يمثلونها [[2]](#footnote-2) وفي رأي الباحث بأن هذا النوع من الدراسة للفكر السياسي سيكون ايسر وانفع منن دراسة الافكار مجردة من مفكريها وهو الذي سيؤخذ به في هذا البحث .

2**- النظرية السياسية :**

 وهي حين تتجه الافكار السياسية من عناصر الزمان والمكان وتسير نحو ايجاد احكام مطلقة جامعة بين المنهاجية التجريبية والواقع او الحركة , وتحاول في هذه الحالة الربط بين مبادئ معينة ونتائج معينة لاكتشاف قواعد التحكم في النشاط , ووضعها في شكل علاقات ارتباطية تفسر العلاقة بين مختلف الظواهر المرتبطة بالسلطة .

 ويوكون التركيز في مثل هذه الدراسة على الافكار السياسية والمبادئ والقيم العليا في حد ذاتها بغض النظر عن خلافات وجهة نظر الكتاب بشأنها .

**موضوعات الفكر السياسي :**

اختلفت الموضوعات التي تعرض لها الفكر السياسي وتنوعت باختلاف مراحل حياته , فمنذ وجد الانسان بدأ يفكر في حياته وحياة الجماعة التي يعيش فيها , وطبيعة تنظيم هذه الجماعة والسلطة القائمة فيها , وتطورت افكاره السياسية بتطور الزمان والمكان .

فقد عرفت جميع الامم والحضارات القديمة بعض مظاهر التشريعات القانونية والسياسية وبعض القواعد والافكار السياسية , فقد عرفت الحضارة الصينية القديمة بعض المصلحين من ذوي الافكار السياسية والاخلاقية مثل كونفوشيوس ( 551 ق.م ) وعرفت الهند حكماً وافكاراً سياسية مثل افكار كوتيليا ( 345 ق.م ) كما عرف الشرق العربي حمورابي ( 2067 ق.م ) المشرع المشهور , وعرفت الحضارة الفرعونية شكلاً معيناُ من اشكال نظام الحكم , ولكن جميع هذه الافكار والتشريعات لم ترتق الى المستوى المنهجي للمعرفة العلمية وبقيت ترتبط بالأساطير وغيرها .

الى ان جاءت الحضارة اليونانية وبدأت الافكار السياسية في تصوير طبيعة العلاقات الانسانية في دولة المدينة , وركزت على الاسس الاخلاقية للحكم فاهتمت بالقيم السياسية كالعدالة والحرية , ونوعية الحكم والمشاركة الشعبية. ولذلك تعد الحضارة اليونانية القديمة من اول من قدم الفكر السياسي بصورة علمية مستقلة .

وفي حضارة العصور الوسطى سواء الاسلامية منها ام المسيحية ظهرت الافكار السياسية لتعبر عن الصراع القائم بين السلطة الزمنية اي الحكام الدنيويين والسلطة الدينية وركزت الحضارة الاسلامية بالذات على مواصفات الحاكم والشروط الواجب توفرها فيه .

وفي العصور الحديثة تركزت الافكار السياسية حول الشكل الامثل لنظام الحكم , وظهرت النظريات الملكية والديمقراطية لتبرير شكل السلطة وتصرفاتها .

وفي الوقت المعاصر امتدت الافكار السياسية لتشمل نواحي الحياة الاخرى الاجتماعية والاقتصادية , نتيجة التوسعات الضخمة التي شهدتها وظيفة الدولة الحديثة , وظهرت الايديلوجيات المختلفة لتبرير وظيفة الدولة .

مما سبق نستنتج بأن موضوعات الفكر السياسي تطورت بتطور الحياة الاجتماعية والسياسية , وواكبت هذه الافكار طبيعة السلطة والدولة وتطورهما في المجتمع .

وقد تعرضت الافكار السياسية لكل من اصل الدولة ومحاولة تفسير نشأة السلطة في المجتمعات القديمة , ثم تطرقت هذه الافكار لطبيعة الدولة والاسس التي تقوم عليها سلطتها , وحق السيادة بداخلها وصاحب السلطة في اصدار القرارات فيها , والعلاقة بين الحكام والمحكومين , ومدى شرعية السلطة فيها وانواع انظمة الحكم , والشكل المثالي للسلطة , بمعنى ان الافكار السياسية تعرضت لكافة فروع علم السياسة وان كانت تتركز في الاساس على السلطة ذاتها .

المبحث الثاني

**الفكر السياسي في العصور القديمة**

**الفكر السياسي**

تأثر الفكر السياسي بالبيئة التي عاش فيها , سواء كانت هذه البيئة جغرافية ام اجتماعية ام النظام الطبقي السائد ام الهيئات والمنظمات السياسية التي كانت موجودة في الحضارة اليونانية.

وسنحاول فيما يلي اعطاء تلخيص موجز عن اهم – العوامل التي نشأ في ظلها الفكر السياسي اليوناني , فأثرت به وانطبعت عليه وجاء هذا الفكر فأثر بها وعكسها في كثير من المراحل , وتتمثل في دولة المدينة بنظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

**مقدمة لمحة تاريخية :**

 ابتدأت الحضارة اليونانية بمرحلة من الاساطير والكتابات الغامضة مثل كتابات هوميروس وغيره و وعرفت تلك المرحلة بالعصر المثيولوجي , الى ان جاء طاليس في القرن السادس قبل الميلاد ومعه مجموعة من الكتاب وبدأوا يبحثون عن اصول الطبيعة ومكوناتها وانتقل بعدها الفكر ليركز على الانسان , ويعتبره محور التفكير , وظهرت هذه المرحلة فلسفة السفسطائين الذين علموا على بلبلة الفكر وزعزعة المفاهيم الموجودة , الى ان ظهر سقراط الذي حاول تحديد المعرفة وحاول وضع منهج لتفكيره , وتطور الفكر فيما بعد لتظهر الفلسفات السياسية التي بدأت تطور على شكل مذاهب متكاملة ممثلة في جهود كل من افلاطون وارسطو والذين سيكونان موضع الاهتمام في هذه الدراسة .

**دولة المدينة :**

كانت المدن اليونانية القديمة تتناثر في الوديان وعلى الجبال اليونانية وما جاورها من الجزر مما اتاح لهذه المدن الفرصة في الاستقلال , والسعي للاكتفاء الذاتي , ومحاولة تطوير انظمتها الاجتماعية والسياسية , والتصدي للغزو الذي بدأت تتعرض له من المدن الاخرى .

ومن اشهر هذه المدن التي امتازت بالاستقلال كل من اثينا واسبارطة . ولكن التركيز في دراسة دول المدينة سيكون منصباً على دولة اثينا باعتبارها المركز الحضاري الذي نشأ فيه المفكرون والفلاسفة اليونان الذين اثروا الحضارة الانسانية بأفكارهم ونظرياتهم .

**الحياة الاجتماعية في دولة المدينة :**

كان المجتمع اليوناني القديم يعيش حياة قبلية ممزقه وكان يرأس كل قبيلة من هذه القبائل زعيم يطلق عليه لقب ((ملك )) لأن نظامه وراثياً وكان هذا الملك القائد الحربي للقبيلة اثناء حروبها وكان الانتماء لهذه القبائل بالوراثة أيضاً.

ومن هذه القبائل نشأت دولة المدينة والتي كانت تعني مجموعة المساكن الخاصة والمباني العامة التي تكون المدينة وان كان هذا المفهوم قد امتد فيما بعد ليصبح مفهوماً سياسياً يشمل اراض واسعة تكون خاضعة للمدينة التي هي مقر الحكم ويتبعها عدة مستعمرات زراعية ومراكز تجارية بعيدة .

واهم ما يميز حضارة هذه المدن تلك الثقافة المشتركة التي كانت تجمع بين اليونانيين , وكذلك تماسكهم نتيجة شعورهم بالتفوق وتمايزهم عن غيرهم من الشعوب .

 **النظام الطبقي :**

ساد المدن اليونانية نظاماً طبقياً شكل الاساس للنظام السياسي في تلك المدن , ويقوم هذا النظام على تقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات رئيسية متميزة عن بعضها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, وكانت هذه الطبقات في صورة هرم قاعدته طبقة الارقاء وفي وسطه طبقة الاجانب وعلى رأسه طبقة المواطنين .

كما هو موضح في الشكل :

1- **طبقة المواطنين :**

هم اعضاء المدينة من اليونانيين الذين لهم حق المشاركة في حياتها السياسية وفي الشؤون العامة , وكانت صفة المواطنة وراثية يتوارثها الابناء عن الآباء وهي تخول صاحبها امتياز المشاركة في النشاط السياسي , اي ان صفة المواطنة كانت تعني اكثر مما تعنيه حقوقاً معينة يضمنها لهم القانون كما هي النظرة الحالية [[3]](#footnote-3).

2**- طبقة الاجانب المقيمين في المدينة :**

كان عدد هؤلاء كبيراً خاصة في المدن التجارية مثل اثينا , ولم يكن لهم حق اكتساب المواطنة رغم طول الفترة التي يقضونها في تلك المدن , وقد حرموا من ممارسة النشاط السياسي رغم انهم كانوا احراراً .

3**- طبقة العبيد والارقاء :**

كان نظام الرق في المجتمعات القديمة ومنها اليوناني نظاماً عاماً وكان عنصراً اساسياً في النظام الاقتصادي . وكانت طبقة العبيد والارقاء طبقة لها وزنها في دولة المدينة وكانت في حالات متعددة تمثل الاغلبية في المجتمع , وهي محرومة من ممارسة اي دور سياسي .

**النظام السياسي :**

قام النظام السياسي في دولة المدينة على ثلاث مؤسسات رئيسية تتولى تصريف شؤون الدولة وهي :

1**- الجمعية :**

تتكون الجمعية من جميع المواطنين الذين يبلغون من العمر عشرين سنة . وتمثل الجمعية ندوة شعبية تنتظم عشرة مرات في السنة . ويمكن ان تعقد اجتماعات طارئة حسب طلب مجلس الخمسمائة .

ومع ان نسبة الحضور فيها لم تكن مرتفعة , فإنها اختصت بوظائف عديدة منها الوظيفة التشريعية والتصويت على وظائف الحكام واستبعاد غير المرغوب منهم , ومناقشة بعض امور الموظفين والقضاة ومراقبة مجلس الخمسمائة , ويمتد مجال عملها ليشمل مناقشة السياسة الخارجية وبعض الشؤون الاقتصادية.

2**- مجلس الخمسمائة :**

يتكون هذا المجلس من خمسمائة عضو , بمعدل خمسين عضواً عن قبائل اثينا العشرة , وينتخب سنوياً بالقرعة ويشترط ان يكون عمر العضو فوق الثلاثين سنة , وكان هذا المجلس يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية في الدولة , ويمثل السلطة الفعلية وهو الذي يقوم باعمال الحكومة المركزية.

3**- المحاكم :**

المؤسسة الثالثة في النظام السياسي كانت المحاكم والتي تمثل السلطة القضائية في الدولة . ويبلغ عدد اعضاء هذه المحاكم حوالي ( 6000 ) عضو ينتخبون لمدة عام .

وقد قسمت المحاكم الى تخصصات محددة مثل المحاكم الجنائية او المدنية .... الخ .

**افلاطون :**

ولد افلاطون سنة 427 ق.م من عائلة ارستقراطية من اثينا وتثقف افلاطون كأحسن ما يتثقف به ابناء الطبقات الراقية , واظهر ميلاً خاصاً نحو الرياضيات واخذ الحكمة عن فيثاغورس , ثم تأثر افلاطون فيما بعد بفكرة استاذه سقراط وفلسفته الى درجة يصعب معها في كثير من الاحيان الفصل بين افكار افلاطون وافكار استاذه سقراط .

**منهجه وطريقة تفكيره :**

اتبع افلاطون منهجاً فلسفياً واتجه اتجاهاً عقلياً في تفكيره السياسي , وبذلك وصف افلاطون بانه من المفكرين النظريين التجريديين , وقد حاول الرجوع للانسان والجماعة ومعرفة طبيعتها اسرارها ومنها حاول تفسير اصل الدولة ونظامها , وكان اسلوبه يعتمد على الحوار .

**نشأة الدولة عند افلاطون .**

يرى افلاطون ان الدولة قد نشأت نتيجة لتباين حاجات الناس ورغباتهم وعجز الفرد عن سد حاجاته بنفسه . وحاجته الى الآخرين ومساعدتهم مما يستوجب تعاون الافراد لاشباع حاجاتهم , ونتيجة لهذا التعاون بين الافراد تنشأ الدولة لاشباع حاجات الناس الاقتصادية وتنظيم تبادل الخدمات بينهم , وبذلك يكون افلاطون قد استبعد فكرة القوة والسلطة في نشو الدولة .

ومن هنا تكون وظيفة الدولة الاساسية في رأيه توفير اسهل الطرق والوسائل لتعاون الافراد وتبادل الخدمات , وان على الدولة توفير قيام الفرد بالتزاماته الاجتماعية , وبذلك يكون تصور افلاطون بالدولة كنظام للخدمات المتبادلة يقوم كل عضو فيه بقدر من الاخذ والعطاء ومهمة الدولة تحقيق التوافق بين عمل الافراد .

**تقسيم العمل** :

انطلق افلاطون في نظرته لمبدأ تقسيم العمل والتخصص من الفرضية الاولى التي امن بها وهي تفاوت قدرات البشر ومواهبهم وان انتاج الفرد يكون اكثر جودة حين يعمل عملاً يتفق مع استعداده الطبيعي وان الدولة نشأت برغبة الافراد في تبادل الخدمات وان مهمتها الاساسية تسهيل تبادل الخدمات بينهم واشباع حاجاتهم .

وقد حاول افلاطون تقسيم النفس البشرية وقدرات البشر الى فئات اعتماداً على اسس فلسفية واخلاقية نابعة من تقسيمه للفضائل وهي الحكمة , والشجاعة والعفة والعدالة والتي منها توصل الى تقسيم الانفس الى ثلاث انواع هي :

1. النفس العاقلة ومركزها العقل والرأس وتختص بفضيلة الحكمة يمثلها الحكام الفلاسفة .
2. النفس الغضبية مركزها القلب والصدر وتختص بفضيلة الشجاعة يمثلها الحراس والجنود.
3. النفس الشهوانية ومركزها اسفل البطن وتختص بفضيلة العفة يمثلها اصحاب الحرف والمهن.

اما الفضيلة الرابعة وهي العدالة فتتحقق من خلال تقسيم العمل بين هذه الانفس وضمان التوازن بينها وعدم تدخل طبقة في شؤون الطبقة الثانية .

ومن خلال هذا التسلسل في تأملات افلاطون الفلسفية حول النفس البشرية وتقسيم العمل وانطلاقاً من ايمانه بالأصل المشترك لكل من الدولة والفرد توصل افلاطون الى تحديد ثلاث وظائف هامة للدولة هي:

1-حكم الدولة

2-حماية الدولة

3-اشباع الحاجات وتبادل الخدمات

وحاول افلاطون الربط بين وظائف الدولة هذه وطبقات المجتمع فقسم المجتمع الى ثلاث طبقات هي :

1- الطبقة الاولى :

طبقة الحكام الفلاسفة وهي الطبقة العليا في المجتمع والذين توكل لهم مهمة ادارة الحكم لانهم يتمتعون بالحكمة .

2- الطبقة الثانية :

طبقة المحاربين ومهمتهم حماية الدولة والدفاع عنها لانهم يمتازون بالشجاعة ويجب ان يكونوا تحت رقابة غيرهم.

3- الطبقة الثالثة:

وهي ادنى طبقة يمثلها اصحاب الحرف مثل الصناع والتجار والزراع وهم الذين اهلتهم الطبيعة للعمل وتلقى الاوامر وهم عامة الشعب والذين يجب ان يتمتعوا بالعفة .

يرى افلاطون بان الطبيعة هي التي فرضت هذا التقسيم للمجتمع ولذلك لا يجوز ازالة هذه الفوارق , كما انه لم يجعل الانتماء لهذه الطبقات وراثياً بل على العكس من ذلك آمن بان غاية المجتمع اتاحة الفرصة لكل طفل فيه الانتفاع باعلى مستوى من التدريب الذي يتلائم مع طبيعته وان تتاح له الفرصة لكي يصل الى اعلى المراكز التي تؤهله قدراته للوصول اليها .

**فكرة العدالة عند افلاطون :**

نظر افلاطون الى العدالة على انها رباط المجتمع واساس الدولة , وهي تعنى ان يجد كل فرد الدور الذي يؤديه وفقاً لاستعداده الطبيعي , وتقوم فكرة العدالة عنده من خلال التزام كل فرد حدود الطبقة التي ينتمي اليها تبعاً لطبيعته وتكوينه , ولا يحاول ان يتعدى نطاقها الخاص او يتطلع الى غيرها من الطبقات , وقد اعتبرها افلاطون فضيلة خاصة وعامة فهي فضيلة خاصة لانها تسمح للانسان الحصول على وظيفة او عمل مناسب وتجعله صالحاً لادائه , وهي فضيلة عامة لانها تجعل المجتمع صالح من خلال قيام كل شخص بعمل يجيده وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب وبذلك يستفيد المجتمع من عمل الافراد بصورة افضل .

**نظام التعليم**

يرى افلاطون بان التعليم هو كسب المعرفة وان الذين يحصلون العلم لا يفعلون اكثر من ان يتذكروا وان الجهل عبارة عن نسيان وتنطلق نظرية افلاطون في التعليم من ان (( الفضيلة هي المعرفة )) والفضيلة قابلة للتعليم ولابد من وجود نظام تعليمي في الدولة يضمن وصول المعرفة للمواطنين ونظر افلاطون الى الدولة باعتبارها منظمة تعليمية ويرى ان التعليم هو الوسيلة الايجابية التي يستطيع الحاكم بواسطتها تكييف الطبيعة البشرية وتوجيهها نحو تحقق مصلحة الفرد والمجتمع وتحقيق الدولة المتجانسة وان التعليم هو الوسيلة التي تزيل العقبات من طريق السياسي لذلك فهو يطالب بارتباط الطبقة الحاكمة بالمعرفة والثقافة.

**النظام الاجتماعي** :

آمن افلاطون بأن اصلاح عقول الناس بصفة دائمة يعتمد الى حد كبير على طابع الاحوال الاجتماعية التي يعملون بها وازالة الاحوال المادية التي تعرقل هذا الاصلاح ومن هنا كان افلاطون يبحث عن نظام للحياة يكون اكثر ملائمة للحياة المثالية العادلة ويخلص العنصر الاكثر سمو في العقل وهما طبقتي الحكام والجند من الدافع الاقتصادي والشهواني اللذين يعيقا انطلاقة العقل وسموه.

 ولهذا اقترح افلاطون فكرتين للنظام الاجتماعي لاستبعاد تأثير العوامل المحيطه على سمو العقل واداء الطبقة الحاكمة وهما :

1- تحريم الملكية الخاصة على الحكام سواء كانت عقاراً او مالاً منقولاً ووجوب عيشهم في معسكرات لكي لا ينشغلوا بملكيتهم عن اداء وظيفتهم .

الغاء الزواج الفردي الدائم والاستعاضة عنه بالانسان الموجه وفقاً لمشيئة الحاكمين لانتاج اصلح سلالة ممكنة ونظر افلاطون الى العاطفة العائلية كمنافس قوي للولاء للدولة فانشغال الافراد بابنائهم يشغلهم عن القيام بادوارهم السياسية بعدالة ولم يمانع في احتفاظ الطبقة الثالثة الزراع والصناع باسرهم وعائلاتهم .

**نظام الحكم :**

بنى افلاطون نظرته الى شكل الحكم انطلاقاً من ايمانه بضرورة سيادة العدالة بالمجتمع والتي تتحقق برأيه مهما اختلف شكل الدولة السياسي من خلال اعطاء الحكم للفئة الاحق به , ويوكل اليها هذا العبء لأنها الاقدر على حمله وحين حاول افلاطون المفاضلة بين انواع الحكومات ركز على اهمية المعرفة في الحكومة وقدرتها على تحقيق العدالة وقد تدرج مفهومه لشكل الحكومة وطبيعتها وفق تدرج خبرته وملاحظاته في كتبه الثلاث ففي :

1- كتاب الجمهورية

صب افلاطون اول تأملاته السياسية الفلسفية حول فكرة الجمهورية الفاضلة ( Utopia ) في كتاب الجمهورية الذي بلغ اعلى الكتب السياسية من حيث التسلسل المنطقي في تفسير افكاره , وتوصل افلاطون في نظرته المثالية تلك الى ضرورة اخضاع كل شيء في الدولة لشخص الحاكم الفيلسوف الذي هو قبل كل شيء مفكر وباحث عن الحقيقة وكان يعتبره المثل الاعلى , وكان ينظر الى الحاكم كوصي على المحكومين وراعياً للقطيع وان الافراد لا يملكون الا اطاعته . اي انه لم يتصور الحكم الا انه حكم مطلق و وقد ربط افلاطون بين المعرفة وللفضيلة واعتبر الحكومة المثالية هي الحكومة المستنيرة بالعقل , وبالتالي فهذه الحكومة لا يمكن ان تكون الا حكومة النخبة صاحبة المعرفة , وان الحكم يجب ان يترك في فئة من الخبراء وهم الحكام والفلاسفة . اي انه يدعو الى الدولة كما يجب ان تكون بمعنى انها دولة خيالية وغير موجودة فعلاً .

**2- في كتابه السياسي :**

لم يكن اغفال افلاطون لأهمية القانون في دولته المثالية الا نتيجة منطقية لفلسفته السياسية القائمة على ترجيح المعرفة العلمية على الاراء الشعبية وما يتبعها من قوانين وعادات وعرف , الا انه في كتابه السياسي ومن خلال تجربته وملاحظته توصل الى فكرة الحاكم الفيلسوف التي طرحها في كتابه الجمهورية صعبة المنال ان لم تكن مستحيلة , ومن هنا نحى منحاً آخر في السعي لتحقيق دولته المثالية , وسار نحو التمييز بين الحاكم المثالي الفيلسوف وبين رجل الدولة السياسي وتوصل الى ضرورة وجود القوانين لمساعدة السياسي في الحكم لما لها من اهمية في تنظيم المجتمع , ورأى فيها تعبيراً عن الحكمة او التجربة , وانها ناتجة عن نزعة البشر للحكمة .

وقد نظر افلاطون الى هذه الدولة التي تحكم بالسياسي والقوانين معاً كدولة تالية في الافضلية بعد الجمهورية .

3- في كتابه القوانين :

 تراجع افلاطون عن بعض ارآئه السابقة في الجمهورية بخصوص حكم الفلاسفة وشيوعية النساء والملكية , وقال بانه من المستحيل وجود نظام حكم مثالي لافراد ليسوا نفسهم مثاليين , ولذلك اقترح نظاماً يقوم على القانون لمجابهة الحياة الواقعية.

وتوصل افلاطون في كتابه هذا الى فكرة الدولة المختلطة التي تقوم على التوازن بين طبقات المجتمع , والتي تجمع مبدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي , وتستند هذه الحكومة المختلطة في رأيه على اساس دستور صيغت مواده بعناية بالاضافة لوجود حكومة ارستقراطية تقوم على فصل السلطات.

**ارسطو طاليس :**

حياته :

 ولد سنة 384 ق.م في مدينة ستاجيرا المقدونية و وهاجر الى اثينا سنة 367 ق .م ليدرس الفلسفة على يد افلاطون وقد تأثر بفلسفته , وقد شغل ارسطو عدة مناصب كان اهمها سنة 343 ق.م حين اخير معلماً للإسكندر المقدوني , وبعدها افتتح مدرسة خاصة به في اثينا , لكنه اضطر لترك اثينا بعد موت الاسكندر الاكبر نتيجة النقمة على المقدونيين .

**منهجه :**

انتقل ارسطو بعلم السياسة من اسلوب المحاورات المعروفة لدى افلاطون الى اسلوب المحاضرة المعروفة بدقتها والتي تظهر بشكل ادبي مميز , وقد ارجع الفضل لارسطو في تنظيم علم المنطق وترتيبه ووضع قواعد ونظمه , وقد اتسم منهج ارسطو في البحث بالواقعية ومعالجة العلوم الانسانية الموجودة في عصره , وقد كانت معظم ارآء ارسطو تقوم على الترتيب المنطقي والاعتماد على الملاحظة العملية الدقيقة التي تعتمد التحليل واستخلاص النتائج للظواهر الموجودة في عصره , وبهذا يكون منهجه قد اتجه اتجاهاً واقعياً واستقرائياً يحاول تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر السياسية .

**نظرته للمجتمع واصل الدولة :**

لإشباع حاجات الانسان الجنسية ورغبة الانسان في حفظ النوع , هذا بالاضافة الى نظام الرق الذي يقوم على العلاقة بين السيد والعبيد كنتيجة طبيعية للحياة ولرغبة الانسان في توفير ضروريات الحياة , ويرى ارسطو بأن هذين الاجتماعين البدائيين العائلة ونظام الرق يساعدان في اشباع حاجات الانسان الطبيعية والاساسية , يرى بان رغبة الانسان في تحقيق حياة اسمى دعته الى التجمع , فجمعت العائلات معاً لتشكل القرية , ومن تجمع عدة قرى انشئت المدينة , والتي من تجمعها وجدت الدولة .

**الطبقات الاجتماعية :**

اهتم ارسطو بالأساس الاقتصادي وتوزيع الثروة في عملية تقسيمه للمجتمع الى طبقات اجتماعية , واعتبر ارسطو بان وجود الثروة والملكية شرطاً أساسياً للحياة الاجتماعية والسياسية , ورفض نظرية افلاطون في شيوعية الملكية , وقال بان مساواة الثروة بين اهل المدينة قد يحقق بعض المنافع في تلافي المنازعات الداخلية لكنه لا يخلو من بعض المضار الناتجة عن ظلم الناس المبرزين والاكثر نشاطاً وحرمانهم من زيادة ثروتهم , ولذلك فهو يدعو الى الاعتدال في توزيع الثروة ويطالب بتحقيق العدل الاجتماعي .

وقد حاول ارسطو تقسيم الطبقات في المجتمع بناءً على تقسيم العمل والانشطة في داخل المجتمع , وقال بان طبقة المواطنين هي التي تمتاز بالتشريف السياسي وهي القادرة على الحكم وتقبل حكم غيرها .

اما الطبقات العاملة والحرفية فهي غير مؤهلة للاشتراك في الحكم وان الطبيعة قد اهلتها لتلقي الاوامر والاطاعة فقط .

**وظائف الدولة** :

يرى ارسطو بان الهدف الحقيقي للدولة يجب ان يشمل ارتقاء مواطنيها وان لا يقتصر على الحفاظ على الحياة لوحدها . لان الدولة يجب ان تكون شركة بين اناس يعيشون لتحقيق حياة افضل . وتعتبر الدولة في رأي ارسطو اسمى من الفرد والعائلة والمدينة لانها تمثل الكل والكل اسمى من الجزء لانه اذا فسد الكل لايبقى الجزء . ويعتبر ارسطو التعليم واجب الدولة والذي يسعى الى تحويل الافراد الى مواطنين صالحين من خلال رفع مستواهم الثقافي والخلقي والبدائي وتعليمهم العادات الحسنة .

**تقسيمه للحكومات :**

ميز ارسطو الدولة التي هي في نظره تتكون من مجموع المواطنين وبين الحكومة التي تتكون ممن يتولون سلطة اصدار الاوامر في الدولة ونظر الى الدستور على انه النظام المرتب لجميع الوظائف في الدولة وخاصة الوظائف المتعلقة بالسيادة وان السيادة في الدولة تكون للحكومة وان الحكومة هي الدستور نفسه وقسم ارسطو الحكومة الى ثلاث سلطات رئيسية هي التشريعية والتنفيذية والقضائية ونادى لنظرية فصل السلطات لتحقيق التوازن داخل الحكومة .

وقد اعتمد ارسطو على معيارين اساسيين في تقسيمه لانواع الحكومات وهما :

1-من هو صاحب السيادة العليا في الدولة والذي يمثل الدستور هل هو شخص ؟ ام اقلية ؟ ام جماعة ؟ .

2-من هو صاحب المنفعة من وجود الحكومة والدستور وما هي الغاية التي تهدفها الحكومة هل هي مصلحة خاصة ام عامة ؟ .

وبناءً على هذين المعيارين ميز ارسطو بين ستة انواع من الحكومات .

1-الحكومة الملكية : هي الحكومة التي تكون فيها السيادة لفرد فاضل يحكم للمصلحة العامة .

2- حكومة الطغيان " الاستبدادية " وهي التي يحكمها فرد يسعى لتحقيق منفعته الشخصية

3- الحكومة الارستقراطية : وتكون السلطة فيها بيد اقلية خيرة (( فاضلة)) وتهدف لتحقيق الخير الاكبر للمجتمع

4- الحكومة الاوليجاركية : وتكون السلطة فيها لأقلية تهتم بمصالحها الخاصة وتكون المنفعة فيها للأغنياء

5- الحكومة الجمهورية (( الديموقراطية )) وهي التي تحكم بواسطة الاكثرية ولا غرض لها الا الصالح العام

6- الحكومة الديماغوجية وهي التي تتكون فيها السلطة العامة من الفقراء المتبعين اهوائهم ويسعون لتحقيق مصالحهم .

**الحكومة والدولة الفاضلة :**

حين حاول ارسطو تحديد الحكومة الفاضلة من بين الحكومات السابقة توصل الا ان هذه الحكومة يجب ان تكون مناسبة للظروف التي تعيش فيها وقال بان العقل السياسي في الدولة الفاضلة لا يمكن فصلة عن العقل الكامن في قوانين وعادات الجماعة التي يحكمها وان الحكومة التي تنجح في ظروف معينة قد لا تصادف نفس النجاح في ظروف مغايره . وقد ركز على اهمية الحكم الدستوري القائم على سيادة القانون ورفضه الحكم الاستبدادي حتى ولو كان استبداداً مستنيراً وصادراً عن الملك الفيلسوف وقال بان العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدولة الدستورية تختلف عن اي علاقة اخرى تقوم على الخضوع وذلك لانها لا تسلب الطرفين حريتهم وقال بان سلطة الحاكم الدستوري على رعاياه تختلف عن سلطة السيد والعبد , وطالب بأشراف جميع المواطنين في اصدار القوانين سواء العامة منهم والخاصة لان اشتراك الطرفين معاً يخلق قوانين عادلة ولان الحكمة الجماعية للشعب اسمى من حكمة اعقل وافضل المشرعين . وان افراد الشعب يكمل بعضهم بعضاً وقال بان القانون هو الذي يتصف بالموضوعية لانه " العقل المجرد عن الهوا " وان السيادة يجب ان تكون للقانون المؤسس على العقل وهو في رأيه يعلو سيادة الشعب .

وبهذا يكون ارسطو قد اتفق في نظرته للدولة الفاضلة القائمة على سيادة القانون مع نظرة افلاطون . في كتابيه السياسي والقوانين والتي كانت تمثل بالنسبة لافلاطون المرتبة الثانية بعد الدولة المثالية التي عرضها في كتابه الجمهورية .

وقد فضل ارسطو الحكومة الدستورية لانها تتميز بمجموعة من الصفات تجعلها افضل من غيرها من الحكومات نوجزها في ما يلي : .

 1- انها حكومة تستهدف الصالح العام وليس مصلحة شخص او طبقة معينة وتسعى لتحقيق السعادة والخبرة لأفرادها .

2- انها حكومة قامت لهدف اخلاقي يسعى للارتقاء بمواطنيها خلقياً , وانها شركة بين افراد يعيشون معاً لتحقيق حياة افضل .

 3- اتها تعتمد على القواعد القانونية العامة التي تتناسب مع العادات والعرف السائد ولا تقوم على اوامر تحكمية

4- انها تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي وتعاون جميع الافراد وتهيئة جميع الظروف المناسبة لتحقيق حياة اسمى وهي متوسطة الحجم وقادرة على سد احتياجاتها .

5- انها تقوم على اقتناع الافراد بها وموافقتهم عليها وليس نتيجة خضوعهم لها بالقوة وانها تحفظ للافراد كرامتهم.

**الاستقرار السياسي والثورة :**

ركز ارسطو على اهمية الاستقرار السياسي للدولة الفاضلة واعتقد بان دولة المدينة المحدودة السكان والمساحة والقادرة على الاكتفاء الذاتي هي الاقدر على تحقيق الاستقرار السياسي بداخلها وآمن بان توزيع الثروة العادلة بالمجتمع من الامور الاساسية لضمان الاستقرار السياسي وذلك من خلال وجود طبقة وسطى كبيرة اما التفاوت الاجتماعي والغنى الفاحش او الفقر الشديد سيؤدي الى عدم الاستقرار.

وحين تعرض ارسطو للثورات واسبابها ارجعها لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة .

**خصائص الفكر السياسي اليوناني :**

امتاز الفكر السياسي اليوناني بمجموعة من الصفات التي تميزه عن غيره من الافكار السابقة واللاحقة نوجزها فيما يلي :

1- تميز الفكر السياسي اليوناني بانه كان باستمرار تابعاً للفلسفة الميتافيزيقيا ( علم ما وراء الطبيعة ) بحيث نجد ان معظم المفكرين السياسيين في الحضارة اليونانية هم في الاصل فلاسفة لهم نظرات عامة للكون والعالم والحياة وان اي محاولة لفهم هذا الفكر يجب ان تبدأ بتحليل نضرية المعرفة والفضيلة في الحضارة اليونانية ويلاحظ بان المفكرين اليونانيين استخدموا نظرياتهم الاخلاقية كأساس في تفسير السلوك السياسي

2- يجعل الفكر السياسي اليوناني غايته الوحيدة بناء المدينة الفاضلة وتقدين تلك الصورة التي تحقق للمواطن السعادة الحقيقية ولم تعرف الحضارة اليونانية الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة وكان بنظر باستمرار للفرد في اطار مدينته وكانت الحياة في المدينة تعنى المواطنة ونوع من المشاركة السياسية .

3- مال الفكر السياسي اليوناني في معظم حالاته الى الاتجاه الخيالي والابتعاد عن الواقعية حيث كان البحث يدور حول ما يجب ان تكون عليه الدولة وليس كما هي في الواقع كما امتاز بالتجريد والإطلاق الذي يتعارض في الغالب مع طبيعة الظاهرة والسياسية التي تمتاز بالتركيب والتعقيد .

المبحث الثالث

**الفكر السياسي الروماني**

**الحضارة الرومانية**

لمحة تاريخية

ظهرت روما في بداية عهدها كدولة مدينة مكونة من عدة قبائل تسكن التلال المحيطة بها وكانت لها حكومة ملكية ولها مجلس شيوخ استشاري وجمعية عامة مكلفة باختيار الملك وهي بذلك كانت تشبه نظام دولة المدينة القائم في المدن اليونانية .

وقد كانت السلطة في بداية حياة روما تتمركز في يد اقلية مختارة من الاسر الارستقراطية وبقي الوضع هكذا الا ان قامت الجمهورية سنة 500 ق. م وطرد اخر ملك من روما نتيجة الصراع بين الطبقات الارستقراطية والعامة من الشعب .

وبعد استتباب الامن للجمهورية في داخل روما اخذت بالتوسع لتقيم امبراطورية واسعة تعتمد على الحكم الدكتاتوري .

 ومع تزايد الولايات والشعوب التي تتكون منها الامبراطورية واتساعها كان لا بد من ارساء قواعد النظام القانوني الذي يساعد في ادارة هذه الامبراطورية فظهر " قانون الشعوب " الذي استمد قواعده من المبادئ العامة والمثل القانونية السائدة وبموجب هذا القانون اعطي سكان الولايات التي تخضع للإمبراطورية صفة المواطنين وفي ظل هذه الاوضاع ظهرت الفلسفة الرواقية في محاولة لمعالجة الوضع القائم .

**الفلسفة الرواقية [[4]](#footnote-4):**

تأسست المدرسة الرواقية سنة 300 ق.م ومؤسسها زينون من اهالي فينيقيا وقد عاش لفترة في اثينا ثم رحل الى روما حيث تبلورت فلسفته .

تنظر الفلسفة الرواقية الى ان كل الاشياء هي في الاصل اجزاء من نسق واحد تطلق عليه (( الطبيعة )) وان الفضيلة ارادة تنسجم مع الطبيعة وهي الخير الاوحد في حياة الانسان و وتهتم هذه الفلسفة بالقوى العقلية , وتعتبرها اشرف صفات البشر , وتعتبر العقل صانع القوانين ومنظم الدولة . وتنظر الفلسفة الرواقية الى العالم كله كمدينة واحدة وتبشر بالمواطن العملي والقانوني على اهتمامات هذه الفلسفة .

وقد قدمت هذه الفلسفة فكرة الدولة العالمية باعتبارها الدولة المثالية التي يتساوى فيها جميع الناس ولهم حقوق المواطنة , وان التمييز فيها لن يكون الا على اساس العمل الصالح , ولهذا فهي تدعو الى الشعور بالانسانية وتطالب بالغاء الرق كما تدعو الى المساواة بين الرجل والمرأة وتدعو الى طهارة الاسرة والاحسان للآخرين .

2- شيشرون :

حياته

ولد سنة 106 قبل الميلاد وعاش حتى سنة 43 ق. م وقد تميزت تلك الفترة بالصراع الدائر بين طبقة النبلاء والاغنياء من جهة ممثلين في مجلس الشيوخ , وطبقة عامة الشعب من جهة اخرى معبر عنها بالجمعيات العامة , وتبلور هذا فيما بعد الى صراع بين النظام الجمهوري والنظام الارستقراطي بقيادة يوليوس قيصر.

درس شيشرون القانون في روما , والفلسفة في اليونان و وتولى عدة مناصب في الدولة , وقد نهج شيشرون منهج افلاطون في كتاباته , واستعمل اسماء كتب افلاطون لكتبه , ولجأ في كثير من الحالات الى طريقة الحوار في عرض افكارة .

رأية في المجتمع :

آمن شيشرون بالمساواة بين الناس بالاستناد الى (( قانون الطبيعة )) وان الناس يتماثلون في النوع ويتميزون بتمتعهم بنعمة العقل الذي يرفعهم عن بقية الحيوانات , هذا وقد قلل شيشرون من اهمية عوامل الوراثة والغنى والاوضاع الاجتماعية في تقييم الافراد .

الدولة والحكومة :

تنشأ الدولة في رأي شيشرون نتيجة غريزة الانسان الطبيعية , وشبه الدولة بالمؤسسة المساهمة والعضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها , ويعرف الدولة بأنها جماعة معنوية (( اي مجموعة من الاشخاص يمتلكون الدولة وقانونها بالمشاع فيما بينهم )) وان الدولة هي مصلحة الناس المشتركة وتقوم من اجل تقديم المساعدة المتبادلة والحكم العادل لاعضائها , وقد ميز شيشرون بين الدولة والحكومة وقال بأن مهمة الحكومة تمثيل الشعب في القيام بنشاطاته العامة , وقد قسم شيشرون الحكومات الى ملكية وارستقراطية وفضل نظام الحكم المختلط الذي يجمع بين محاسن الملكية والارستقراطية والديمقراطية , ونادى بالدستور المختلط لتحقيق ذلك . كما له نظرية اخرى حول التغيير (( التغيير الدوري للدساتير )) لضمان ملائمتها للحياة المتجددة .

**فكرة القانون الطبيعي عند شيشرون :**

يرجع الفضل الى شيشرون في تفسير فلسفة الرواقيين عن القانون الطبيعي على الاعتراف بوجود قانون عام للطبيعة و وان على الاشياء الطبيعية ان تتوافق معه , وينبثق هذا القانون عن الحكمة الالهية للعالم ومن الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر .

وان هذا القانون يمثل دستوراً موحداً للعالم لا يتغير ولا يتبدل , لانه قانون حق وقائم على البداهة والتفكير السليم و لهذا فهو يماشي الطبيعة وينطبق على كل الناس في كل الاوقات ولا يجوز تعطيل احكامه بتشريعات من صنع البشر . كما ان هذا القانون من الوضوح والبساطة مما يجعله لا يحتاج الى مفسرين وفقهاء لتوضيحه وان الله وهو الذي يحافظ عليه ويفسره , وان الذي يعصي هذا القانون سيفقد ما في نفسه لانه ينكر خير ما في الانسان من الطبيعة الحقة , ولذلك فانه سيعاني شر العقوبات حتى ولو استطاع النجاة من عقاب التشريعات الوضعية .

وقد توصل شيشرون من هذه النظرية الى ضرورة المساواة بين الناس واعتبر عدم المساواة نتيجة لسوء العادات وزيف المجتمع

**سينكا**

ولد سنة 4 ق.م وشاهد الامبراطورية الرومانية وهي في حالة انهيار وفساد اجتماعي وسياسي وقد اتسمت فلسفته بالتشاؤم واليأس في نظرته للحياة الاجتماعية والسياسية وذلك بتأثير الظروف الاجتماعية والسياسية السيئة التي عاشها .

نظرته للدولة :

كان تصور سينكا للعالم الاكبر اقرب للمجتمع منه الى الدولة وان الاواصر التي تسود هذا العالم هي في الحقيقة معنوية ودينية قبل ان تكون قانونية وسياسية , وقد انطوت فلسفة سينيكا على عقيدة دينية اصيلة تدعو الى الابتعاد عن شؤون الدنيا والسياسة واللجوء الى التأملات الروحية بعيداً عن شرور الجسد وآثامه . والرجل الحكيم في رأيه هو الذي يؤدي خدمات للانسانية جمعاء بالرغم من انه لا يملك سلطة سياسية .

وحاول سينيكا تمجيد (( العصر الذهبي )) للانسانية الذي اعتبره سابقاً لوجود الحضارة والمدنية , ورفض سينيكا تمجيد الدولة باعتبارها المركز الاسمى للكمال المعنوي .

**نظرته للحكم**

اصطبغت فلسفة سينيكا ونظرته للحكم بالصبغة التشاؤمية , ووصل به الحد الى الدعوة الى تأييد الحكم المطلق الذي اعتبره افضل من حكم الجماهير , لان هذه الجماهير تتصف بالفساد والشرور وسيكون حكمها اقسى من الحكم المطلق , ويرى بان المجتمع وصل مرحلة من الفساد والقسوة لم يعد التساؤل يدور حول احقية الحكم , وانما اصبح يدور حول من يكون الطاغية . ولهذا يطالب الناس بالابتعاد عن الحياة السياسية لانها تفسد الانسان الصالح وتقضي على الخير في نفسه , ويطالب القيام بالوظائف التي تؤدي خدمات اجتماعية غير مرتبطة بالسلطة.

**خصائص الفكر الروماني :**

1- امتاز الفكر الروماني بالنزعة العلمية ولم يهتم بالتأصيل النظري للظواهر السياسية , حيث اهتمت الحضارة الرومانية بالتطبيق الواقعي لظاهرة السلطة المركزية الموحدة وقدمت الحضارة الرومانية الجانب التنظيمي والخبرة العملية المبنية على المشاهدة والتجربة المدعمة بالوثائق والمعلومات التاريخية لظاهرة السلطة تلك الخبرة التي افتقدتها الحضارات الاخرى .

ومن هنا يكون الفكر السياسي الروماني قد جاء ليكمل مواطن الضعف في الفكر السياسي اليوناني الذي اهتم بالجانب التطبيقي .

اهتم الفكر السياسي الروماني بالتحليل القانوني لظاهرة السلطة وقدمت الحضارة الرومانية مجموعة من القواعد والمفاهيم العامة التي صيغ حولها اطارات نظامية فيما بعد .

والمثال الواضح في هذا المجال فكرة القانون الطبيعي التي وضع اسسها وطورها شيشرون والتي كان لها اثر كبير في ظهور النظريات المختلفة فيما بعد عن وجود قانون اسمى له السيادة على بقية القوانين الاخرى .

الفصل الثالث

**الفكر السياسي في العصور الوسطى**

**المبحث الاول**

**الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى**

**لمحة تاريخية :**

بدأت الديانة المسيحية في الانتشار في اوروبا في الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية في اوج عظمتها , وقد بدأ تأثير هذه الديانة في النواحي الدينية والاجتماعية فقط , ولم تعر اهتماماً للنواحي , وقد كانت بداية انتشار المسيحية بين صفوف الطبقات الدنيا في المجتمع التي آمنت بها كنتيجة منطقية لمناداة هذه الديانة بمبدأ المساواة بين كل الناس , ولكن مع مرور الوقت وحين بدأت الإمبراطورية بالضعف والانهيار تدريجياً اخذت المسيحية في الانتشار بين كافة الطبقات , ولكن حتى تلك اللحظات بقي تأثير الديانة المسيحية بعيداً عن الحياة السياسية نتيجة لإيمان آباء الكنيسة الاوائل بضرورة اطاعة الحاكم تنفيذاً لوصية السيد المسيح عليه السلام (( دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله )) .

وبقي الوضع كذلك الى ان اعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية كديانة رسمية للامبراطورية , حيث بدأت هذه الديانة بالازدهار واصبحت الديانة الوحيدة المسموح بها وتخلت الدولة عن نظرية حرية العقيدة التي كانت سائدة في بداية ظهور الكنيسة مع ضعف الامبراطورية وتناقصت سلطة الاباطرة بحيث اصبحت سلطة الكنيسة موازية لسلطة الامبراطور , واتجه دور الكنيسة نحو المحافظة على الوحدة المحافظة على الوحدة والنظام على الوحدة والنظام ومحاربة الفوضى داخل الامبراطورية التي تسير في طريق الانهيار . وتزامن هذا الدور البارز للكنيسة مع ظهور نظام البابوية في الامبراطورية الرومانية حين عين اسقف روما في منصب مستشار للامبراطورية واصبحت له سلطة على رجال الدين في الولايات شبيهة شبيه بسلطة الامبراطور على حكام الولايات , واقتبست كنيسة روما النظام الروماني في تنظيم علاقتها بالكنائس الفرعية الاخرى . ويؤرخ بروز النفوذ البابوي بتوليه القديس جريجوري الاول سنة 590-604م وتزايد دور البابوات حيث نقلت قيادة الامبراطورية الى القسطنطينية واصبح البابا في روما يتمتع بسلطات دينية وسياسية واسعة .

مما سبق نستخلص بان فترة العصور الوسطى في اوروبا قد تميزت بالصراع الحاد بين الكنيسة والدولة ممثلة بالإمبراطورية ومحاولة كل منهما مد نفوذها الى مجال الاخرى للسيطرة عليها واحتوائها , واستمر هذا الصراع لفترة طويلة الى ان بدأت الدولة القومية بالظهور . وبدأ دور الكنيسة بالتراجع مرة اخرى وقد ظهر على طول هذه الفترة مجموعة من الكتاب والمفكرين والقديسين نذكر منهم أمبروز , واغسطين , وجريجوري , الى ان جاء توماس الاكويني في نهاية هذه الفترة .

**ازدواج السلطة (( ونظرية السيفين )) :**

ظهرت المسيحية كحركة دينية لها نظامها المستقل عن الدولة , وكانت هي المسؤولة عن النواحي الروحية وتسعى لتخليص الانسان من الخطيئة , وكانت تنظر للدولة كمؤسسة مستقلة تستمد سلطتها من الله مما يستوجب خضوع الكنيسة لسلطتها , ومن الملاحظ بان المفكرين خلال هذه الفترة لم يهتموا بالسياسة كعلم مستقل وبقي يدرس ضمن الدروس الدينية من خلال محاولة آباء الكنيسة توضيح العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية , ولكن مع تعاظم دور الكنيسة كما اسلفنا من قبل وتمتعها بسلطة منافسة لسلطة الامبراطور طرحت الكنيسة فكرة (( الولاء المزدوج )) والتي تدور حول وجوب خضوع المسيحي لنوع من الولاء المزدوج انطلاقاً من ازدواج طبيعة الانسان يتكون من روح وجسد . والروح تتوجه بالولاء نحو خالقها, والذي تظهر سلطته في الارض من خلال الكنيسة , اما الجسد فيتوجه بولائه الى السلطة الدنيوية ممثلة في الحكومة الامبراطورية . وانطلاقاً من هذه الفكرة اصبح الناس يجدون انفسهم اما خيارين اما ان يطيعوا الله وسلطته ممثلة في الكنيسة واما ان يطيعوا الحاكم او الامبراطور . وظهرت الافكار والمفكرين للدفاع عن كل جهة وتبلورت هذه الافكار فيما بعد الى هيئات نظامية وحصل توزيع للسلطة داخل المجتمع وخرجت الى الوجود (( نظرية السيفين او ازدواج السلطة )) على اساس وجود نوعين من الوظائف في المجتمع .

1- وظائف خاصة بالقيم الروحية والخلقية وتتولاها الكنيسة وتراقبها .

2- وظائف تتعلق بالمحافظة على الامن والنظام وتحقيق العدالة وتتولاها الحكومة.

**القديس اوغسطين**

حياته :

ولد اوروليوس اوغسطين سنة 345م و في شمال افريقيا في الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية تواجه مجموعة من الضغوط والهجمات الخارجية , وقد كان اوغسطين في بداية عهده وثنياً و ولكنه اعتنق الديانة المسيحية فيما بعد وعين اسقفاً في هيبو شمال افريقيا , وقد تأثر بأفكار استاذه القديس امبروز الى حد بعيد .

وقدم القديس اوغسطين معظم افكاره في مجلده الضخم الذي اسماه (0 مدينة الله )) City of God

**نظرته للدولة :**

عني القديس اوغسطين ببحث اساليب الحياة الاجتماعية ولم يعر اهتماماً كافياً للناحية التنظيمية , وذلك ناتج عن كونه قديساً مسيحياً تأثر بالديانة المسيحية التي لم تهتم بالحياة السياسية القدر الكافي وبصورة مستقلة .

آمن القديس اوغسطين بنظرية الولاء المزدوج التي سبق شرحها والتي تقول بتواجد طبيعتين للانسان من حيث كونه جسد وروح . مما ترتب عليه ان يكون مواطناً لدولتين في نفس الوقت و دولة الارض والتي تتمثل في الدوافع الدنيوية وتستهدف التسلط والتملك . ودولة الله وهي التي تستخدم السلام والخلاص الروحي , وقد حاول القديس اوغسطين ان يقيم توازناً ما بين هاتين الدولتين وان يميز ما هو روحي وديني وماهو جسدي وسياسي. كما حاول تفسير التاريخ البشري على انه وليد الصراع ما بين دولة الله او دولة المسيح ممثلة في الكنيسة والتي تسيطر عليها قوى الخير المستمدة من الروح و ودولة الارض او الشيطان – كما اسماها –القائمة على الشر الناتج عن غرائز الانسان الجسدية , وقال بأن هذا الصراع ما بين المدينتين سوف يستمر الى يوم القيامة و ومن الملاحظ بانه على الرغم من مهاجمة القديس اوغسطين للدولة الزمنية القائمة فانه لم يرفضها واعترف بفضلها في تدعيم المسيحية و واعتبرها شر لابد منه .

**نظام الحكم**

اعتقد القديس اوغسطين بان الدولة الحقة هي التي تقوم على المسيحية , وقال بانه اذا ما اعتنقت الدولة الديانة المسيحية فان الكنيسة ستكون هي الحاكمة وتكون الدولة حينئذ دولة وكنيسة في نفس الوقت وهي القادرة على تحقيق العدالة .

وقد تبنى القديس اوغسطين فكرة وحدة الامم المسيحية (( Christian Commonwealth )) من خلال قيام امبراطورية مسيحية عالمية يسودها العدل والسلام .

**القديس توماس الاكويني :**

حياته :

عاش القديس توماس الاكويني ما بين سنة 1225-1274 م , اي في نهاية العصور الوسطى , ويعتبر القديس توماس الاكويني من اشهر الفلاسفة السياسيين في العصور الوسطى , وقد حاول الجمع بين النظرية السياسية القديمة مثل نظريات ارسطو وشيشرون وبين التيارات المسيحية الرومانية التي تستمد اصولها مما جاء في الانجيل وكتابات القديسين الاوائل.

**نظرته للدولة ونظام الحكم :**

يرى القديس توماس الاكويني بان النظام الطبيعي مرتب بشكل تصاعدي يمتد في درجات تبدأ من الاله في القمة ويتدرج الى اسفل القاعدة التي تكون ادنى المخلوقات , وان كل كائن في هذا النظام يعمل حسب طبيعته , وانه من الطبيعي ان يسيطر الاعلى على الادنى وان للانسان قيمته لانه يتميز بالعقل والروح , وقد آمن بان الانسان اجتماعي بطبعه تلك الفكرة التي نادى بها ارسطو – وقال بان هذه الفكرة بالاضافة الى فكرة تفوق بعض الافراد في المعرفة والحق هما الاساس في قيام الحكومة والتي تنبثق عن الجماعة باعتبارها الوسيلة الخاصة لرعاية الصالح العام , وان مهمة الدولة تعتبر شرعية من ناحية الاحتياجات البشرية , ولكنها يجب الا تقصر على ذلك ويجب ان تمتد لتشمل ارضاء الله وستكون هذه المهمة مهمة رجال الكنيسة في المقام الاول.

وقال بأن الهدف الاخلاقي للحكومة المتمثل في اسعاد الناس وتحقيق السلام وحفظ النظام يتوجب ان تكون السلطة محدودة , وان الحكم امانة في عنق الجماعة والحاكم معذور في كل ما يفعله لانه يستمد سلطته من الله ويساهم في الخير العام.

ولذلك فهو يدعو الى احتمال الحاكم المستبد ويرفض الثورة عليه لان ذلك يسبب الفوضى في المجتمع .

**نظرته للقانون :**

اكد توماس الاكويني على مبدأ سيادة القانون وقدسيته وان سلطة القانون اصلية وكامنة فيه وهي ليست من صنع الانسان , وحاول اثبات العلاقة بين القانون السماوي والانساني , والقانون في رأيه جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الالهي الذي يسيطر على كل سيء في السماء والارض , ولذلك فان القانون هو الذي يميز الحكومة الصالحة عن الحكومة الفاسدة وان مخالفة احكام القانون ليست اعتداء على حقوق الافراد فقط انما اعتداء على النظام الالهي المدبر للكون , وقد قسم القوانين الى اربعة قوانين احدهما انساني هو القانون الوضعي وثلاثة اخرى لا يتدخل الانسان فيها وهي :

1- القانون الازلي

2- القانون الطبيعي

3- القانون الالهي

طبيعة الفكر السياسي المسيحي خلال العصور الوسطى وخصائصه:

 في الغالب لم يكن الفكر السياسي في العصور الوسطى يقوم على أسس علمية, ولم يعرف الفكر السياسي خلال هذه العصور التحليل العلمي لظاهرة السلطة الا نادرا في بعض الآثار المتفرقة لكل من القديس أوغسطين او توماس الاكويني أو غيرهم... وعلى العكس من ذلك كان الفكر السياسي خلال هذه الفترة يدور حول معتقدات جامدة مستمدة من الديانة المسيحية ويقوم على فكر رجال الدين غير القابل للنقد بعيدا عن الخضوع للمنطق القائم على المشاهدة والاستنباط والتجربة والبحث.

 وتركزت الأفكار السياسية خلال هذه الفترة حول توضيح العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية واتجهت نحو تبرير سيطرة الكنيسة وسيادة البابا الروحية المستمدة من وحده الكنيسة على السلطة الزمنية وضرورة خضوع السلطة الدنيوية والملوك لها لتنشأ امبراطورية مسيحية تسيطر على أوربا جميعها. وقد تبلورت هذه الفكرة فيما بعد على يد دانتي الإيطالي من خلال دعوته لقيام حكومة عالمية.

 وأخيرا يمكن تلخيص خصائص الفكر المسيحي فيما يلي:

1- أنه يعمل على تحقيق التكامل بين العقل والايمان, ويحاول التعبير بصورة حقيقة عن المعتقدات التي يؤمن بها تطبيقا للعبارة المشهورة أؤمن لأتعقل.

2- ان الفكر السياسي خلال هذه الفترة كان محدود المشاكل التي شغل بها وهي تتعلق بعلاقة الانسان بالخالق في المقام الأول واعتبرت المسائل الأخرى ثانوية.

3- الايمان بوحده الفكر والانسان وعدم إمكانية التفريق بين أجزاء العقل البشري فالفيلسوف المسيحي تكون فلسفته مسيحية وأن الشخص مرتبط بالفكرة والفكرة تتأثر بالشخص الذي اتى بها ولهذا فانه يجب ان يكون للفكر المسيحي طابعه المميز.

**المبحث الثاني :**

**الفكر السياسي الاسلامي**

مقدمة :

حاول الاسلام منذ بدايته ان يرسم شكل السلطة والمجتمع بصورة متكاملة محققاً الصلاح للمجتمع والفرد في نفس الوقت , وعلى خلاف الديانات الاخرى السابقة قدم الاسلام تشريعات شاملة لجميع امور المجتمع سواء فيما يتعلق بتنظيم السلطة في داخل هذا المجتمع او فيما يتعلق بعلاقة الدولة الاسلامية . بالدول الاخرى وتنظيم شؤون الحرب والسلام على السواء .

 واتسم الاسلام بمسحة شمولية تغطي جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا لمجتمع معين ولكن للمجتمعات الانسانية كافة .

ومع هذا فأن القرآن الكريم المصدر الاصلي والاساسي للاسلام والسنة النبوية الكريمة لم يتعرضا الى تفاصيل الدولة الاسلامية واساليب الحكم فيها , وانما اقتصروا على تحديد الاسس الثابتة والمبادئ العامة التي يسترشد بها في هذا المجال . وهنا تكمن عظمة الاسلام كدين يصلح لكل زمان ومكان , بحيث ترك الباب مفتوحاً . لتطور الافكار والانظمة السياسية بما يتوائم مع طبيعة العصر والمكان المعين , مع ضرورة الالتزام بالمبادئ والاحكام العامة التي وضعها في هذا المجال .

وبعد توسع الدولة الاسلامية وتعانقها مع الحضارات الاخرى وتطور طبيعة المجتمع المجتمع الاسلامي وحدوده ظهرت الحاجة الملحة لوجود مفكرين وفقهاء مسلمين لمعالجة الاوضاع المستجدة في الدولة الاسلامية ومحاولة تأصيلات فكرية منظورة في هذا المجال . فظهرت فئة من الفقهاء وعلماء الدين الذين اولوا سياسة الحكم الاسلامي نصيباً من ارائهم واجتهاداتهم وفتاويهم مثل ابن حزم الاندلسي والماوردي في كتابه (( الاحكام السلطانية )) الذي تعرض فيه لدراسة ظاهرة الخلافة , ومؤخراً ظهر ابو حنيفة كأحد الفقهاء الذين تعرضوا لظاهرة السلطة بالتحليل والانتقاد وبيان العلاقة بين الدين والسياسة .

والى جانب هؤلاء ظهرت مجموعة من الفلاسفة المسلمين الذين درسوا الفسلفة اليونانية وتأثروا بها وقدموا نظريات فلسفية متكاملة للسلطة والدولة المثالية ومنهم الفارابي في كتابه (( آراء اهل المدينة الفاضلة )) وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون في كتابه المقدمة هذا بالاضافة الى مجموعة من الادباء والكتاب الذين تعرضوا لظاهرة السلطة في كتاباتهم الادبية مثل ابن المقفع في كتابه (( كليلة ودمنة )) والجاحظ وابن عبد ربه وغيرهم . ومن نتاج جهود هؤلاء جميعاً وغيرهم قدم الفكر السياسي الاسلامي مجموعة من المبادئ والنظريات السياسية المتطورة , واستخدام طريقة مميزة في البحث العلمي والربط بين الفكر والحركة , كما طور التراث الاسلامي مجموعة من النظم السياسية المتقدمة وأبرز مجموعة من القادة والحكام العظام في التاريخ الانساني .

**التراث السياسي الاسلامي :**

 قبل الغوص في تحليل التراث الاسلامي ومدلولاته يجدر بنا الاشارة الى المعنى المقصود بكلمة السياسة في تقاليد الحضارة الاسلامية حيث يلمس الباحث في هذا المجال مدى الغموض الذي اكتنف هذه الكلمة في التراث الاسلامي فهي تعني اكثر من معنى واحد في نفس الوقت ومن هذه المعاني التي تعارف عليها المفكرون المسلمون :

1- السياسة بمعنى الرئاسة او القيادة والتوجيه Politics, اي ان من ساس الامر هو من قام بالامر بما يصلحه .

2- السياسة بمعنى التعاليم او قواعد الحركة , اي المبادئ التي يجب ان تتحكم في مواجهة الموقف اي انها تهتم بالحركة والتدبير بمعنى Policy .

3- السياسة بمعنى اداة او اسلوب معين من اساليب الحكم يقوم على قواعد معينة تميزه عن الاساليب الاخرى , وهي بهذا المعنى غالباً ما ترتبط بالدهاء والمكر وعدم الصراحة .

في دراستنا للتراث السياسي الاسلامي سنبدأ بدراسة تطور النظام السياسي الاسلامي ومن ثم نتعرض للفكر السياسي ونواحيه المختلفة :

**تطور النظام السياسي الاسلامي :**

 والمقصود هنا تنظيم وخصائص المجتمع السياسي الاسلامي كحقيقة سلطوية , ويعني الخلافة والتنظيم السياسي في الدولة , اي الاطار النظامي الذي نشأ في ظلاله الفكر السياسي , ويلاحظ المراقب في هذا المجال بان هيكل النظام السياسي الاسلامي قد مر بمراحل متعددة نذكر منها :

1-مرحلة المدينة الدولة وتمتد منذ سنة 622 م , حتى سنة 632 والتي كان الحكم فيها للرسول وكان المصدر الالهي اساس القواعد السياسية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

2- مرحلة الدولة الامبراطورية وتمتد حتى سنة 750 م . وهي مرحلة بناء الدولة وفيها انقطع المصدر الالهي وامتدت الدولة الاسلامية لتتعانق مع ثقافات وحضارات اكثر نضوجاً وهي فترة الخلفاء الراشدين والخلافة الاموية وفيها بدأ ظهور التسلسل الهرمي في السلطة وبعض المؤسسات السياسية .

3- مرحلة الدولة العالمية وتمتد قرن ونصف بعد ذلك وتشمل فترة ممتدة من الحكم العباسي وذلك بعد ان ضمت الدولة عديداً من الشعوب والاقاليم ونظمت الدولة خلالها على اساس مؤسسات سياسية وظهرت الدواوين المختلفة .

اما المراحل الاخرى اللاحقة فقد مثلت نوعاً من اللامركزية التي توسعت فيما بعد الى مرحلة من التفتت في الدولة وانقسامها الى عدة دويلات متصارعة .

**الفكر السياسي الاسلامي**

يختلف الفكر السياسي عن الانظمة القائمة والحياة السياسية ويمثل آراء وتصورات المفكرين المسلمين لظاهرة السلطة وهو بذلك يختلف ايضاً عن تعاليم الاسلام كدين يقوم على معتقدات ثابتة واردة في المصادر الاساسية للاسلام وسوف نبدأ في دراستنا للفكر السياسي بدراسة موضوعاته المختلفة .

**موضوعات الفكر السياسي :**

تناول الفكر السياسي الاسلامي بالبحث والتمحيص عدداً لا حصر له من الموضوعات التي تتعلق بالدولة والسلطة ونظام الحكم وقدم افكاراً متطورة في هذا المجال تعكس نوعاً من الايناع الفكري الاسلامي وتشكل اصولاً لكثيرمن النظريات السياسية الحديثة وتعكس هذه النظريات والموضوعات التي تعرضت لها في مضمونها القيم العليا في المجتمع السياسي الاسلامي القائم على اسس دينية.

واهم هذه الموضوعات :

**(1) نشأة الدولة ووظيفتها :**

 من خلال تحليل الاصول الاسلامية نستطيع ان نحدد ثلاث نظريات لنشوء الدولة :

 أ- النظرية العقدية ويقدمها الفارابي من خلال تفسيره لمبدأ البيعة في الاسلام .

ب- نظرية التطور القبلي ويقدمها الغزالي , وهي تشبه نظرية ارسطو في نشوء الدولة .

جـ - نظرية العصبية ويقدمها ابن خلدون وهي التي سنتعرض لها فيما بعد .

اما فيما يتعلق بوظيفة الدولة اي الاهداف التي تسعى لتحقيقها في الفكر الاسلامي فيمكن التمييز بين عدة نظريات في هذا المجال .

فقد رأى بعض المفكرين المسلمين بأن وظيفة الدولة تحقيق العدالة مثل الفارابي ومنهم من رأى بان وظيفتها الدفاع عن العقيدة مثل الماوردي , ومنهم من رأى بان مهمتهما تحقيق السلام والطمأنينة مثل ابن ابي الربيع . ومن الدراسات الجديرة في هذا المجال الدراسة التي قدمها ابن تيمية عن (( الحسبة ةظيفة الحكومة الاسلامية )) والتي يلخصها بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

 مما سبق بان النظرية السياسية للدولة في الفكر الاسلامي جاءت معبرة عن عدة نظريات متباينة تعكس يفي مجموعها مفهوم الامة كعلاقة سياسية وان الامة هي التجمع الحضاري الذي يشكل اساس الدولة وان الامة الاسلامية تقوم على فكرة اعتناق الجماعة للدين الاسلامي , وليس على اساس العنصرية القائمة على وحدة المجتمع والدولة في الفكر السياسي الاسلامي .

**(2) نظام الحكم :**

 اذا ما تنحينا مفهوم الدولة جانباً وانتقلنا لنظام الحكم في الفكر السياسي الاسلامي فاننا نجد بان المصادر الاساسية في الاسلام كالقرآن والسنة النبوية لم تتعرض لتفاصيل نظام الحكم وسياسته , وانما اقتصر دورها على تحديد بعض المبادئ العامة والاسس الثابتة التي يجب ان يقوم عليها النظام السياسي الاسلامي ومن هذه الاسس :

 **1- السيادة او الحاكمية لله :**

 تشكل السيادة – بمعنى صاحب السلطة العليا في المجتمع والدولة – القضية الاولى في اي نظام سياسي , وفي الدولة هناك اجماع على ان السيادة لله وحده لا شريك له ولشريعته المنزلة , وان الله هو رب الكون ورب الانسان ولا بد من التسليم بربوبيته , وقد فسر ابن تيمية بالتفصيل كيف تكون السيادة لله وان المخلوقين جميعاً عباد الله سواء كانت هذه العبودية قسرية في كونه خالقنا ومالكنا وكوننا خاضعين لقوانين الكون , ام عبودية ارادية من خلال الانقياد لشرائع الله .

ويتبع عملية الاعتراف بالسياد والحاكمية لله وحده ضرورة التقيد بشرعة وتعليماته التي يحددها الدستور الاسلامي , في مصدرين اساسيين هما القرآن والسنة النبوية حيث يقول تعالى : (( فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر )) سورة النساء الآية ( 95 ) .

هذا بالاضافة الى مجموعة من المصادر الثانوية او الوضعية مثل الاجماع والاجتهاد والقياس ونهج الصحابة الاوائل والتي تنحصر مهمتها في محاولة تخريج حدود وتفسيرات للقواعد والمبادئ العامة الواردة في المصدرين الاولين .

2**- العدالة** :

 تشكل العدالة بمعنى الحياد وعدم التحيز المبدأ الاصيل الذي يقوم عليه النظام السياسي الاسلامي ويقوم هذا المبدأ على اعطاء كل ذي حق حقه وعدم الاعتداء على الآخرين , وقد أخذ مقهوم العدالة في الحضارة الاسلامية طابعاً وظيفياً وقانونياً في احد مناحيه قال تعالى : (( واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل )) سورة الناس الاية (85) . وقد اعتبرت العدالة شرطاً ضرورياً من شروط الامام وقيمة عليا تسيطر على وظائف وممارسات الدولة .

3**- الشورى :**

 وتعني تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة واختبارها من اصحاب العقول والافهام حتى يتم التعرف والوصول الى اصوبها واحسنها للعمل به لتحقيق افضل النتائج , وقد اعتبر مبدأ الشورى كأساس للحكومة الصالحة ودعامة تتلاقى عندها سائر الرغبات والاماني لان الشورى في ابسط احكامها خير من رأى الفرد لانها تعبر عن الرأي الجماعي , ولهذا فانه يتوجب على الحاكم ان يرجع الى الشعب او مجلس شورى يتمتع بثقة الشعب لأخذ استشارتهم في تدبير امورهم والشورى هنا واجبة على الحاكم وليست اختيارية تطبيقاً لقوله تعالى : (( وشاورهم في الامر )) . سورة الشورى الآية ( 38 ) .

ولكن يجب ان يفهم بان وجوبية الشورى تتعلق بالامور التي لم يرد فيها نص وانه لا يجوز الشورى او الاجتهاد في الامور التي ورد فيها نص 55.

4**- المساواة :**

 ينظر الاسلام الى البشرية على انها شعب واحد , على اساس ان جميع الناس خلقوا من اصل واحد حيث آدم ابوهم وامهم حواء اذ يقول تعالى (( يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء)) سورة النساء ( الآية الاولى ) .

ويقرر الاسلام مبدأ المساواة بصورة مطلقة بغض النظر عن اللون او الجنس او اللغة الاجتماعية والاقتصادية ويقرر سبحانه وتعالى ذلك بقوله (( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم )) سورة الحجرات ( الآية 13)

 وتقوم المساواة في النظام السياسي الاسلامي على اساس ان الجميع متساوون امام القانون , وان المساواة تكون في الحقوق والواجبات كما جاء في الحديث الشريف (( ان اكرمكم عند الله اتقاكم وليس لعربي فضل على عجمي الا بالتقوى )) .

ومن خلال هذه الاس العامة التي يقوم عليها النظام السياسي الاسلامي نستطيع استجلاء بعض ملامح هذا النظام ومبادئه في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم . ومنها ان السلطة السياسية في هذا النظام ملتزمة بالتعاليم الدينية وان البعد السياسي للعلاقة بين الحاكم والمحكوم تنبع من البعد الديني ويقوم على الالتزام المستمر بالاخلاقيات .

**(3) الخلافة :**

 كانت الخلافة الاسلامية من اهم القضايا التي شغل بها الفكر السياسي وثار حولها جدل طريل وصراعات فكرية مريرة تبلورت فيما بعد الى تيارات ومذاهب سياسية متكاملة وقد كان هذا الصراع يدور حول جملة من الموضوعات نذكر منها :

 **أ – معنى الخلافة :** كان مصطلح الخلافة من اوائل المصطلحات التي ظهرت في دولة الاسلام في دولة المدينة حين انتفل الرسول صلى الله عليه وسلم الى رحمته تعالى , ودار البحث حول قضية احلال خليفة يحل محله ويتولى امور الدين والدنيا . وقد اخذ مصطلح الخلافة عدة مفاهيم منها ما اورده الماوردي في كتابه (( الاحكام السطانية )) والذي يتفق ما اورده ابن خلدون بهذا الخصوص حيث تعرف الخلافة بانها (( حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها ... فهي خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به )) .

 هذا وقد استخدم مصطلح الامامة بنفس معنى الخلافة خاصة بعد ظهور المذهب الشيعي .

**ب – وجوب الخلافة :** اتفق العلماء المسلمون على ضرورة السلطة ووجوبها سواء من اعتبر وجوبها شرعاً ام من اعتبر وجوبها كحتمية اجتماعية و ويدلل ابن تيمية على ضرورة وجود السلطة في الاجتماع البشري بحديث رسول الله (( صلى الله عليه وسلم )) (( اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا احدهم )) .

**جـ- اسلوب تولي الخليفه وشروطه** : اختلف الفقهاء المسلمون في طريقة اختيار الخليفة او الامام , فمنهم من راى بأن الخلافة تثبت بالنص والوصية لا بالاختيار مثال ذلك فقهاء الامامية والجارودة والشيعة الذين يرون بأن الامامة من اصول الدين ولا يجوز تفويضها الى عامة الناس , وقد حصر الشيعة الخلافة في ابناء علي بن ابي طالب كرم الله وجهه.

اما غالبية الفقهاء المسلمون فيرون بان الخلافة تركت للامة ولم ينص على احد بعينه , وان طريقة الاختيار غير مقيدة بطريقة معينة , وتختلف هذه الطرق حسب الزمان والمكان . وقد ثار جدل بينهم حول عدد الاشخاص المكلفين بالاختيار وهل البيعة عامة يشارك فيها جميع المسلمين ام انها بيعة خاصة يقوم بها اهل الحل والعقد واصحاب الرأي في المجتمع .

اما من ناحية شروط الخلفية فقد وضع المفكرون والفقهاء المسلمون عددا ً كبيراً من الشروط الواجب توفرها في الخلفية ومنها بعض الشروط العامة مثل ان يكون مسلماً وان يكون ذكراً بالغاً وان يتمتع بالحرية وسلامة الحواس والاعضاء , هذا بالاضافة الى بعض الشروط الخاصة مثل :

1- العلم

2- العدل

3- الكفاية

هذا وقد اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد شرط آخر وهو النسب القرشي .

د- **سلطات الخليفة** : يلاحظ المراقب لسلطات الخليفة في الاسلام بأنها سلطات شمولية تمتد بنشاطها ونفوذها الى جميع مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع الافراد وجماعتهم سواء كانت هذه المجالات فكرية ام اقتصادية ام اجتماعية , وقد جهد العلماء المسلمون في تعداد وظائف وسلطات الخليفة وعلاقته بالمحكومين سواء فيما يتعلق بالامور الدينية او الاقتصادية او الجهاد او القضاء ... الخ .

**(4 ) العلاقة بين الحاكم والمحكوم :**

 يتبع فكرة الخلافة فكرة اخرى مرتبطة بها وتتصل بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم وهي فكرة الطاعة والولاء من قبل المحكومين للحاكم .

 هذا ومع اقرار الاسلام بواجب الولاء والطاعة للحاكم وقد حض الاسلام على وجوب اطاعة الحاكم صراحة في قوله تعالى (( يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولي الامر منكم )) سورة النساء ( الاية 59) أي ان طاعة الحاكم فرض من فروض الاسلام وهي اطاعة مقيدة وليست مطلقة أي ما دام ملتزماً بتطبيق الشريعة الاسلامية وقائماً على العدل بين الناس , كما على الافراد ان يعاونوا الحكومة في كافة اعمال الخير وان يبذلوا ارواحهم ودمائهم في الدفاع عنها , كما ان لأفراد الدولة في الاسلام سواء المسلمين او غير المسلمين مجموعة الحقوق الاساسية التي على الدولة المحافظة عليها .

 كما يطلب الاسلام ايضاً من الحاكم ان يخضع لإرادة الشعب وأخذ رأيه في المشورة , اما من ناحية الثورة على الحاكم فقد اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد شروطها ووجوبها , وان كان هناك شبه اجماع على امكانية مقاومة الحاكم المستبد الخارج عن شريعة الله ان لم تؤد هذه المقاومة الى فتنة تنفيذا للحديث الشريف (( فمن رأى منكم منكراً فليغيره وان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان )) .

 مما سبق نستنتج بان العلاقة بين الحكام والمحكومين في الاسلام تقوم على التعاون في سبيل تحقيق شريعة الله والرفاهية للمجتمع كما قال تعالى (0 والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر )) سورة النساء ( الآية 71 ) وان هذه العلاقة بين الفرد والسلطة في الدولة في الاسلام تقوم على اساس التوازن بين مصلحة السلطة والافراد فلا الحكام لهم سلطان مطلق على الافراد , مما يجعلهم عبيداً مملوكين لهم , كما ان الافراد ليسوا مطلقي الحرية , بحيث يضرون بالمصلحة العامة .

 **ملاحظات ختامية :**

 وبعد هذا الايجاز في التعرض لموضوعات الفكر السياسي سواء فيما يتعلق بالدولة او انظام السياسي او الخلافة نستطيع ان نلخص ملامح الحياة السياسية في المجتمع الاسلامي :

 1- ان الدولة في الاسلام دولة عقيدية تخضع لقانون الهي سامي ولقيادة مؤمنة بالافكار والمبادئ الاسلامية , وان هذه الدولة تقوم على اساس المبدأ وليس على اساس العرق او الرقعة الجغرافية مما جعل هذه الدولة اقرب الى مفهوم الامة منه الى مفهوم الدولة الحديث كما ان هذه الدولة كانت ذات صبغة عالمية وترفض مفهوم الحدود الجغرافية .

2- ان هدف الدولة في الاسلام هدف اخلاقي و وهو تحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة الاخلاق و ولذلك كانت المهمة الاساسية للحكومة الاسلامية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

3- اما بخصوص نظام الحكم الاسلامي فنستطيع ان نحدد اهم خصائصه في النقاط التالية :

 أ- ان النظام السياسي الاسلامي قد دمج بين الدين والسياسة على اساس ان الاسلام دين ودولة في نفس الوقت .

ب- ان القيادة الاسلامية كانت ترجع في الاساس الى مقومات ذاتية تقوم على الكفاءة والعلم بأمور الدين وترفض الصفقات الاخرى , وان مهمة القيادة تنحصر في تنفيذ الشريعة وادارة شؤون المسلمين.

ج- انعدام الصفة السياسية للسلطة التشريعية والاقرار بعلوية القواعد الدينية على التشريعات البشرية وان عملية التشريع لك تكن تتعدى تفسير المبادئ العامة التي نزلت في المصادر الاساسية في الاسلام كالقرآن والسنة النبوية .

د- استقلال السلطة القضائية وتمتعها بالحياد والتمييز بين سلطة فصل الخصومة وهي من واجب القضاة وسلطة الافتاء التي اعتبرت كنوع من التخريج للحدود او التفسير للقوانين والتشريعات .

4- ان السياسة الخارجية للدولة تقوم على تقسيم المجتمع الدولي الى فئتين دار الحرب وهي مجتمع الكفر , ودار الاسلام وهي المجتمع الاسلامي ويقر الاسلام مبدأ الجهاد في سبيل الله ليعبر عن حالة الحرب التي تدخلها الدولة وذلك يوضح بان الحرب الاسلامية يجب ان تكون حرب عادلة وهي حرب لنشر الديانة وللدفاع عن الدولة وحماية العقيدة . يقول تعالى (( اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير)) سورة الحج ( الاية 39 ).

 وكذلك فان السياسة الخارجية الاسلامية يجب ان تقوم على الصدق التام والالتزام بالقواعد والقرارات وتحرى السلام والعدل الدولي وحسن السلوك تنفيذا لقوله تعالى (( واوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولاً )) سورة الاسراء ( الاية 34 ) .

المبحث الثالث

**السلطة السياسية ( الحكومة )**

لا يمكن الحديث عن تحقق مفهوم الدولة بمجرد توفر الشعب والاقليم بل لا بد من وجود سلطة عليا , تمارس سلطتها على الافراد الخاضعين لها . وبخلاف ذلك تكون امام حالة من الفوضى وعدم الاستقرار . لهذا كانت الدولة ومنذ ظهورها مقترنة بوجود سلطة عليا وهذه السلطة (( وكما ذكر البروفسور مارسيل برليوت M.Perlot ) , ليست عنصراً من عناصر تشكل الدولة , فحسب بل عامل توحيد دائم للمجتمع السياسي . والناس لا يختارون عادة , دولتهم , لقد ولدوا وعاشوا معها , وماتوا ويموت احياناً من اجلها .. واذا كان لديهم من خيار , فسوف يختارون دولة من هذه الدول . وعندما يفقد شخص ما ولأسباب مختلفة , انتماء الى دولة ما , فانه سيقع تحت رحمة الدولة الاخرى )) . لهذا فان اهمية وجود سلطة سياسية , لا تقتصر على كونها ركناً اساسياً لقيام الدولة من الناحية النظرية بل يتعدى ذلك الى ضرورتها في قيادة المجتمع , وتسير شؤونه في كافة المجالات . فالسلطة السياسية ليست هي في الواقع , السلطة العليا التي يجب ان تهيمن على بقية القوى , فحسب بل ان تمتلك حصرياً مقومات القيادة لكي تأمر فتطاع , ومن هذه المقومات امتلاك وسائل القوة المادية , وبدونها لا وجود للدولة حسب وجهة نظر الفقيه الالماني اهرنك ( I hering ) .

* وليس هناك شك ان مفهوم السلطة السياسية , اخذاً ابعاد مختلفة خلال المراحل التاريخية لنشأة الدولة ... فالملك في العصور الوسطى , كان يمارس السلطة , التي تنتقل اليه بواسطة الوراثة , وكأنها سلطته يدل ذلك على . قول لويس الرابع عشر قولته الشهيرة ( النا الدولة ) ( L . Etat c.est moi ) وتغيير مفهوم السلطة بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789 م . فأخذ الحاكم يمارس السلطة باسم الدولة او باسم الامة او الشعب , وترتب نتيجة لذلك فصل فكرة السلطة عن شخص الحاكم وبالتالي انتقالها من حاكم الى آخر بموجب قواعد منظمة على النحو الذي اضفى على السلطة صفة مؤسسة قائمة بذاتها ومستمرة ومتميزة عن شخص الحاكم . الذي هو مجرد ممارس لها.

وبظرة تحليلية يمكننا اجمال السمات الاساسية للسياسة او السلطة العامة بما يلي:

1- سلطة عليا واصلية تهيمن على السلطات الاخرى داخل الدولة وذات اختصاص عام وحيادية , فوصول حزب معين الى السلطة مثلاً لا يرتب في مواجهة الجميع وللصالح العام .

2- ينبغي ان تكون في صيغة مؤسسة اي مجردة عن شخص الحاكم , فالاخير ليس هو صاحب السلطة السياسية وانما الدولة ( المشكلة من الحاكم والمحكومين ) . اما الحاكم فهو مجرد ممارس لهذه السلطة .

3- لا تكتسب السلطة السياسية مفهومها الحديث , لمجرد امتلاكها وسائل القوة المادية لبسط سلطانهاعلى جميع افراد المجتمع وانما ان يترن ذلك برضاهم بها .

4- انها سلطة مركزية وتملك حق السيادة ... فالسسلطة والسيادة , لفظان مترادفان في الاستعمال عندما يجري الحديث عن سلطة او سيادة الدولة .

وبعد اكتمال توافر الاركان الثلاثة , الشعب والاقليم وسلطة سياسية عليا ( هيئة حاكمة ) عند ذاك نشهد نشوء الدولة ولا يهم الشكل السياسي الذي تتخذه هذه الهيئة الحاكمة في الدولة , ما دامت تتمتع بالسيادة التي تمكنها من فرض سلطانها على الاقليم وعلى الاشخاص الموجودين فيه , وتعكس في ذات الوقت , ارادة الدولة في التعامل مع الدول الاخرى في الخارج عن طريق تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وابرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية . وهنا تثار اسئلة كثيرة عن موضوع الاعتراف بالدولة , ما هو مضمونه ؟ وهل هو اجراء مكمل للاركان الثلاثة لقيام الدولة ام هو مستقل عنها ؟ وهذا ما سوف نتناوله بايجاز في الفقرة التالية :

المبحث الرابع

**الاعتراف بالدولة**

الاعتراف بالدولة هو التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية . والاعتراف اجراء مستقل عن نشأة الدولة , فالدولة تنشأ باستكمال عناصرها الثلاثة انفة الذكر . واذا ما نشأت تثبت لها السيادة على اقليمها وعلى رعاياها دون نزاع , لكنها لا تتمكن من ممارسة هذه السيادة في الخارج ومباشرة حقوقها قبل الجماهة الدولية , الا اذا اعترفت هذه الجماعة بوجودها .

 وقد اختلف فقهاء القانون الدولي في تكييف الاعتراف بالدولة الجديدة والآثر الذي يترتب عليه . فريق منهم يرى ان للاعتراف صفة انشائية فهو الذي يجعل الدولة الجديدة شخصاً دولياً , بدونه لا تستطيع الدولة ان تتمتع بالحقوق التي يقررها القانون الدولي العام للدول الاعضاء في الجماعة الدولية ولا تأخذ مكاناً داخل هذه الجماعة , وفريق آخر , وهو الاغلبية يرى بححق ان الاعتراف بالدولة ما هو الا إقرار من الدول بالامر الواقع , فالدولة الجديدة تصبح شخصاً دولياً له ما للدول الاخرى من حقوق بمجرد اكتمال عناصرها , وليس الاعتراف الذي يكسبها تلك الشخصية وهذه الحقوق.

 والامتناع عن الاعتراف بالدول الجديدة , لا يحول دون تمتع هذه الدولة بشخصيتها الدولية , وبالحقوق التي تؤهلها هذه الشخصية , وغاية الامر , انه قد يعوق ممارستها لسيادتها في الخارج , ولا يسمح لها بالدخول في علاقات سياسية مع الدول التي لم تعترف بها , ومن الطبيعي ان يكون للاعتراف ذي الصفة الاقرارية لا الانشائية اثر رجعي , اي انه يرجع الى التاريخ الذي ظهرت فيه الدولة الجديدة لافعل كدولة مستقلة .

المبحث الخامس

الفكر السياسي المعاصر

 ترتبط الأفكار السياسية التي ظهرت في القرنين الماضيين بما نتج عن الثورة الصناعية من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية, اذ تبلورت خلال هذه الفترة مجموعة من المتغيرات التي اثرت على مسار الفكر السياسي واحدثت تبدلات جوهرية في الحياة العامة وأدت هذه التغيرات الى ظهور نوع من الانقسام الاجتماعي يهدد حياة وأمن هذه المجتمعات. وقد أدى هذا الانقسام الاجتماعي الا انقسام في الفكر, فظهر الخلاف بين دعاة المبدأ الفردي الرأسمالي المدافعين عن الحرية الفردية وبين المفكرين الاشتراكيين الذين يدافعون عن حقوق العمال والطبقات الفقيرة وفي مواجهة هذه الأفكار ظهرت النظرية الشمولية في كل من المانيا وإيطاليا لتخلق وضعاً جديداً يتحدى هذه الأفكار.

 وفيما يلي سنحاول استعراض اهم التطورات التي اصابت الفكر السياسي خلال هذه المرحلة مولين الاهتمام نحو تحليل مضمون هذه الأفكار التي تبلورت كما يظهر من متابعتها الى نظريات متكاملة بغض النظر عن مقدميها وسيكون هناك إشارة الى اهم رواد هذه النظريات بصورة موجزة.

النظرية الرأسمالية ( الفردية)

 تعود بدايات ظهور هذه النظرية الى المدرسة الطبيعية Physicorats التي سادت افكارها فرنسا في القرن الثامن عشر والتي تقوم على فكرة القانون الطبيعي, وان للإنسان حقوقاً طبيعية مقدسة, وان واجب الدولة اكتشاف هذه الحقوق والمحافظة عليها, ورافق ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا آدم سمث في بريطانيا الذي دعى في كتابه ثورة الأمم الصادر سنة 1776 الى الحرية الاقتصادية1, بالإضافة الى ظهور مجموعة من المفكرين التقليديين في بريطانيا يدعون الى الحرية الاقتصادية ليس اعتماداً على الحقوق الطبيعية كما تقول المدرسة الطبيعية, واما اعتماداً على مبداً المنفعة والمصلحة الشخصية التي وضع اسسه هيوم وبنثام.

 ولكن النظرية الفردية لم تتبلور بصورة جلية الا في فترات لاحقة لظهور العلماء سالفي الذكر, وذلك على يد اثنين من العلماء البارزين الذين كان لجهودهما اثاراً واضحة في ظهور الأفكار الفردية بصورة متكاملة خاصة في الجانب السياسي وفيما يلي استعراض لأهم افكارهما.

1- جون ستيوارت مل 1806 – 1873

 دافع مل عم الحرية الفردية ضد تدخل الدولة, ودعى الى حرية التعبير عن الرأي, وقال بان التصادم الحر بين الآراء يجعل الأفكار القويمة هي التي تنتصر, كما دافع مل في كتابه الحكومة النيابية عن الحكم الديمقراطي والنيابي, وارجع السيادة في الدولة لمجموع الفراد المكونين للمجتمع.

2- هربرت سبنسر 1820 – 1902

 وهو احد علماء الاجتماع الذين حاولوا الدفاع عن المبدأ الفردي والحرية الفردية استناداً الى أسس علمية ضد تدخل الدولة, واعتمد دفاعه هذا على ان الحقوق الطبيعية تحتاج الى حريات فردية لصيانتها, وان الخلال بهذه القاعدة سيؤدي الى فرض الانسان ارادته على الآخرين بالقوة, وان تدخل الحكومة هو في الغالب لمصلحة جماعة معينة ضد مصلحة غيرها من الجماعات, ومن الأفضل عدم تدخل الدولة في أوجه النشاط المختلفة لكي لا تحد من حريات الافراد.

مضمون التجاه الفردي

 يقوم الأساس العلمي للنظرية الفردية على مجموعة من المبادئ الاساسية نذكر منها:

1- الايمان بفكرة القانون الطبيعي, وما يترتب عليها من حريات وحقوق طبيعية مقدسة للأفراد.

2- ان المصلحة الشخصية هي الباعث الأقوى لنشاط الانسان وهي التي تحقق النمو والازدهار للمجتمع. وان المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق مصلحة الافراد.

3- ان المنافسة هي الامتحان الذي يفرز العناصر الجيدة ويضمن سيادتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخ.

وظيفة الدولة في النظرية الرأسمالية:

 ينظر انصار النظرية الفردية للدولة باعتبارها شر لا بد منه, وان تدخلها يجب ان يكون في اضيق الحدود, وان يقتصر دورا على الوظيفة الحمائية والتي تتلخص في :-

1- حماية الدولة والافراد من العدوان الخارجي .

2- حماية الملكية الخاصة وصيانتها.

3- حماية الصفة الإلزامية للعقود والالتزامات الناشئة عنها.

4- حماية حقوق الافراد وحرياتهم داخل نفس الدولة.

 هذا بالإضافة الى ان معظم انصار المذهب الفردي قد اجازوا للدولة القيام ببعض المشروعات العامة التي لا يقوم بها الافراد لانها لا تحقق لهم منفعة شخصية ولكنها ذات منفعة للمجتمع ككل.

تقييم النظرية الرأسمالية

 جاءت ولادة هذه النظرية تعبيراً صادقاً عن الحالة المزرية التي وصلت اليها حالة الفرد في أوروبا في بداية العصور الحديثة, وكرد فعل للآثار السيئة الناتجة عن الحكم المطلق والاستبدادي الذي اودى بحريات الافراد وحقوقهم.

 وقد ساهمت هذه النظرية في اثراء الحرية الفردية للافراد وفي حماية الحقوق الشخصية, كما ساهمت في الحد من التدخل السيء للحكومات في الحياة العادية للافراد, مما فتح المجال لنشوء وتطور النظم الديمقراطية وبروز أهمية المشاركة الشعبية في الحكم.

 ولكن بالرغم من هذه الفوائد الجمة التي جناها المجتمع البشري نتيجة لظهور النظرية الفردية فان هناك مجموعة من المثالب والانتقادات التي وجهت لهذا المذهب:-

1- بنى انصار النظرية الفردية نظريتهم على أساس وجود حقوق طبيعية للفرد منذ نشأته وهي حقوق سابقة لوجود المجتمع. وهذا القول يخالف الطبيعة من حيث كون المجتمع هو الذي يمنح هذه الحقوق.

2- تجاهل انصار النظرية الفردية التعارض المحتمل بين المصلحة الخاصة والمصلحة الهامة, ويؤخذ عليهم في هذا المجال اصرارهم على أهمية المصلحة الخاصة مما أدى الى ظهور مجموعة من التناقضات الطبقية والاقتصادية داخل المجتمع الواحد.

3- افتراض سيادة المنافسة على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, وهو امر لم يحدث من الناحية الواقعية, وحل محلها الاحتكار الذي أدى الى تمركز رأس المال في طبقة محدودة بينما عانت الأغلبية الساحقة من الفقر الشديد.

4- يؤخذ على انصار هذه النظرية اسرافهم الحاد في تحديد وظيفة الدولة ونشاطها, وذلك نابع من فساد الحكومات في عصرهم وقله كفاءتها, كما تجاهلوا وظيفة الدولة في القيام بالمهام التي تهم مجموع المواطنين. وفي تنظيم المجتمع ورفع مستوى الجماعة.

النظرية الاشتراكية

 ان كلمة الاشتراكية كلمة عامة ويثير استخدامها كثيراً من المجادلات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهومها, والمقصود بفكرة الاشتراكية هنا مفهوماً عاماً يهدف اساسً لتحقيق عدالة التوزيع للدخل, وان الملكية الجماعية هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف, وهي بذلك تختلف عن الشيوعية ( الاشتراكية العلمية كما يسميها أنصارها) التي تمثل تصوراً محدداً لماركس وانصاره لهذه الفكرة والتي ارتبطت ايضاً بحالات تطبقيه لها كما في الاتحاد السوفيتي أو الصين, وانطلاقاً من هذا التصور لمفهوم الاشتراكية سنحاول فيما يلي استعراض اراء اهم المفكرين الذين تناولوا جوانبها المختلفة عبر التاريخ:-

1- توماس مور 1516 وهو صاحب كتاب اليوتوبيا Utopia الذي يصور فيه جزيرة خيالية يقوم فيها مجتمع مثالي يعتمد على الملكية الجماعية ويعمل على تحقيق المساواة بين افراده ويسعى للتخلص من الفقر

2- روبرت اوين 1771 – 1858.

يعد اوين احد رواد الفكر الاشتراكي في القرن التاسع ومؤسس حركة التعاون في إنجلترا. وقد انطلق اوين في عرضه لافكاره من خلال توجيه النقد الشديد للمصلحة الفردية وترك المنافسة حرة بين الافراد واعتبرهما مسئولتين عن بؤس العمال وانتشار الفقر في المجتمع.

 وقد حاول اوين تطبيق أفكاره هذه في المصنع الذي يملكه في اسكتلندا وفي القرية التعاونية التي أقامها في أمريكا سنة 1824, وسعى اوين في محاولاته تلك لتحقيق مجتمع مثالي متكامل يحقق الرفاه للجميع العمال وصاحب العمل, بواسطة الاقناع وليس الثورة , ومن خلال إحلال الشعور بالمصالحة العامة لدى الطرفين محل المصلحة الخاصة.

3- والى جانب اوين ظهر كل من شارل فورييه 1772 – 1837 ولوي بلان 1813 – 1882 يدعوان الى إقامة مجتمعات تعاونية, يكون العامل فيها شريكاً في رأس المال ويتم توزيع الدخل بداخلها بناء على العمل.

4- وفي نفس الوقت ظهر سان سيمون 1760-1825 وتلامذته ينادون بضرورة الاهتمام بمصلحة العاملين وسيطرة الدولة على الملكية الخاصة في المجتمع. ولكن بالرغم من انتشار الأفكار التعاونية والاشتراكية هذه لدى كثير من المفكرين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فانها بقيت عاجزة عن حل ازمة المجتمعات الرأسمالية, ولم تستطع الحيلولة دون تدهور الأوضاع في هذه المجتمعات وزيادة الاحتكار فيها, وتدني مستوى العمال وزيادة البطالة مما مهد الطريق لكارل ماركس واعوانه لطرح تصورات جديدة في هذا المجال.

النظرية الماركسية

تنسب الماركسية الى كارل ماركس الألماني الذي ولد سنة 1818 في بلدة تريف لأبوين من اصل يهودي اعتنقا الديانة المسيحية في صغره وقد درس ماركس القانون والفلسفة والتاريخ في جامعة برلين, ولكنه سرعان ما اشتغل بالسياسة والصحافة, وقد أدت أفكاره المتطرفة الى طرده من المانيا فتنقل في كل من باريس, وبروكسل, واخيراً استقر به المطاف في لندن وهناك الف كتابه المشهور رأس المال- ثلاث أجزاء.

 وبالرغم من ان الماركسية تنسب الى ماركس فان الفهم الواعي لهذه النظرية يتطلب منا ايضاً الإحاطة بافكار وجهود كل من فردريك انجلز ولينين وما قدما من إضافات لبلورة هذه النظرية في صورتها المتكاملة. وفي استعراضنا لهذه النظرية سنحاول التركيز على الأسس العامة لهذه النظرية كوحدة متكاملة.

فيما يلي اهم الأسس والنظريات التي تقوم عليها الماركسية:-

1- المادية الجدلية ( الديالكتيك).

تشكل هذه النظرية الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية, ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية واصولها للعالم الألماني هيجل الذي قال بان العالم حقيقة متغيرة, وان هذا التغير يتم عن طريق صراع الاضداد المتعارضة وتقول هذه النظرية بان الفكر نتاج المادة وان الحياة عبارة عن صراع بين الاضداد وان هذا الصراع يؤدي الى التطور.

 وقد حاول ماركس وانجلز توسيع دائرة تطبيق هذه النظرية في المجال العلمي للاستفادة منها في دعم نظرياتهم اللاحقة.

2- المادية التاريخية.

ترتيباً على مبادئ المادية الجدلية قام ماركس بوضع أسس نظريته المادية التاريخية لتشمل هذه النظرية الحياة الإنسانية واستعملها في دراسة التاريخ الإنساني والحياة الاجتماعية, وتوصل الى ان هناك تلازماً اكيداً بين ظروف المجتمع المادية والاجتماعية, وان تغير الأحوال المادية في المجتمع ينعكس بالضرورة على ظروف العالقة الاجتماعية بداخله.

3- نظريات صراع الطبقات.

اعتماداً على النظرية الجدلية والنظرية المادية التاريخية حاول ماركس تفسير التاريخ البشري: على انه عملية صراع دائم بين افراد المجتمع دافعه اقتصادي لامتلاك وسائل الإنتاج, وان هذا الصراع سيؤدي الى انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين احدهما تستغل الأخرى. وان نتيجة هذا الصراع بين الطبقات هي التي تحدد مسار التاريخ الإنساني عبر العصور. ففي المرحلة الأولى لتطور البشرية كانت الملكية مشاع ولم يكن هناك ملكية خاصة ولهذا كان هذا المجتمع مجتمعاً لا طبقياً, ولكن حين تحولت الحياة المادية في المرحلة البدائية الى مرحلة الزراعة وامتلاك الأرض ظهرت طبقة المزارعين, مالكي الأرض في مواجهة طبقة العبيد. وبعد تطور قوى الإنتاج واختراع أدوات الزراعة والصناعة البسيطة بدأت تظهر طبقة الاقطاع مالكي الأرض ونتج عن هذا التطور تحول الصراع الى صراع بين طبقة الاقطاع وطبقة الفلاحين العاملين في الأرض, ومع تقدم قوى الإنتاج وحلول المصانع الكبيرة والتجارة محل الزراعة والحرف المهنية بدأت تظهر الطبقة البرجوازية لتحل محل الاقطاع وليبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة والطبقة الأخرى المرافقة لمجيئها وهي طبقة العمال ( البروليتاريا).

 وهكذا فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الإنتاج داخل المجتمع.

4- نظرية الثورة الاجتماعية.

ترتبط نظرية الثورة في الفكر الماركسي بتطور ظروف المجتمع المادية ونظرية صراع الطبقات, فحين تصبح علاقات الإنتاج عاجزة عن التعبير عن تقدم قوى الإنتاج ينشأ صراع بين القوى الإنتاجية الجديدة وبين علاقات الإنتاج القديمة, وينبثق عن هذا الصراع تناقض في المصالح الطبقية داخل المجتمع, بين الطبقة القديمة التي تحاول المحافظة على علاقات الإنتاج القديمة وبين الطبقة النامية التي ترنو لإقامة علاقات جديدة, وستحاول في هذه الحالة الطبقة القديمة المحافظة على امتيازاتها من خلال استخدام قوة الدولة وسلطاتها, وهنا تجد الطبقة الجديدة نفسها مضطرة للجوء للثورة والعنف للسيطرة على السلطة وتغيير علاقات الإنتاج بالقوة. مما سبق نستنتج بأن تصور الماركسيون للثورة بانها ثورة اجتماعية تقوم بها طبقة معينة للسيطرة على السلطة المتحكمة بوسائل الإنتاج.

 هذا وقد اسهب ماركس واتباعه فيما بعد في سرد الظروف المادية والاجتماعية التي تستوجب الثورة على المجتمع البرجوازي القائم, ويلاحظ في هذا المجال بان تصورات ماركس وانجلز لهذه الثورة التي ستقودها البروليتاريا بانها ستؤدي لحكم ديكتاتوري وتكون ثورة اممية تتحد فيها الطبقات العمالية في المجتمعات البرجوازية لتقوم بالثورة وتطيح بهذا النظام في كل العالم.

الدولة في النظرية الماركسي

 تنشأ الدولة حسب النظرية الماركسية كنتيجة منطقية لانقسام المجتمع الى طبقات وان الدولة عبارة عن أداة قهر تستخدمها الطبقة الأقوى اقتصادياً لإخضاع الطبقات الأخرى داخل المجتمع7. وانه بمجرد اختفاء الطبقات كما هو أحال في مرحلة الشيوعية فان مبرر وجود الدولة سيزول, وبالتالي تصبح الدولة غير ضرورية. وبناء على هذا التصور لدور الدولة فان الفكر الماركسي يرى بان وظيفة الدولة في المجتمع الاشتراكي, وفي هذه المرحلة تكون الدولة لازمة لطبقة البروليتاريا لتحقيق القضاء على الطبقات الأخرى وتحقيق الملكية الجماعية والسعي لتحقق المساواة بين الافراد.

 وبعد تحقيق هذه الأهداف تذبل الدولة لزوال مبرر وجودها ويستعاض عنها بإدارة مشتركة تشرف على تنظيم وسائل الإنتاج دون ان يكون لها أي صفة سياسية.

الأسس والمميزات العامة للنظرية الماركسية.

1- النظرية الماركسية نظرية علمية:

يصف الماركسيون مذهبهم بانه مذهب علمي, ويطلقون على اشتراكيتهم الاشتراكية العلمية, وذلك لتميزها عن الدراسات السابقة للاشتراكية التي اعتبروها نظريات خيالية مثالية. ويدعي الماركسيون بان مذهبهم ونظرياتهم قد جاءت نتيجة البحث العلمي والتمحيص الدقيق والتحليل المنطقي للظواهر الاجتماعية عبر التاريخ استنادا الى أسس البحث العلمي.

2- انها نظرية اقتصادية مادية

نلاحظ بان الماركسيون يحاولون تفسير كافة الظواهر الاجتماعية والسياسية على أسس اقتصادية مادية, باعتبار أن الاقتصاد والظروف المادية هي التي تخلق الأفكار والأنظمة والعلاقات الاجتماعية وهم بذلك ينكرون الجوانب الروحية والدينية واثرها في حياة الانسان.

3- انها نظرية عمالية

يلاحظ المدقق في النظرية الماركسية بانه تولي أهمية خاصة نحو طبقة العمال, وتعتبرها الهدف الاسمى الذي تسعى النظرية لخدمته, وان هذه الطبقة هي الأمل الذي سيحقق الرفاه للبشرية من خلال اقامتها للشيوعية وهدمها للنظام الرأسمالي, ويرفض الماركسيون الحديث عن الحلول الوسط بين طبقة العمال والطبقات الأخرى.

4- انها نظرية ثورية عنيفة

بناء على نظرية صراع الطبقات السالفة الذكر, يرى الماركسيون بانه لابد من استخدام العنف والقوة للتخلص من الطبقات الرجعية في المجتمع, وحتمية لجوء الطبقات العاملة للثورة للوصول الى المجتمع الاشتراكي المنشود.

5- انها نظرية اممية وعالمية

يرفض الماركسيون دور الاعتبارات القومية والوطنية في الحياة السياسية وينظرون للقومية على انها نوع من البدع البرجوازية التي يحاولون بها تعطيل نضال الطبقات العاملة, ويدعون الى وحدة الطبقات العاملة في العالم ويسعون لإقامة مجتمع عالمي تحكمه الطبقة العاملة, ولذلك جاءت الدعوة في البيان الشيوعي لجميع عمال العالم للتوحيد وإقامة التنظيمات العمالية العالمية. (( ياعمال العالم اتحدو)).

تقييم النظرية الماركسية.

 اثارت النظرية الماركسية اكثر من غيرها عاصفة من الجدل في الفكر السياسي, ونتج عنها مجموعة من الصراعات والانتقادات المتبادلة بين أنصارها وخصومها.

 واذا اردنا ان نعطي هذه النظرية حقها لا بد لنا من الاعتراف باثر هذه النظرية في بلورة منهجية جديدة في الدراسات العلمية السياسية, وذلك من خلال قيام هذه النظرية بالربط بين الفكر والحركة, والربط بين الهداف والوسائل للوصول لهذه الأهداف, وكذلك يجب الاعتراف بدور هذه النظرية في الربط بين الظاهرة السياسية والاقتصادية, ومساهمتها في إعطاء نظرة جديدة لتطور التاريخ البشري والمجتمع الإنساني من خلال تركيزها على دور البيئة والجماعة وتأثيرها في التاريخ اكثر من الافراد.

 كما يجب عدم اغفال دور هذه النظرية في تحسين أحوال الطبقات العمالية سواء في الدول الاشتراكية أم الرأسمالية من خلال سعي هذه الأخيرة لمنع الثورة التي تنبأت بها هذه النظرية والتي لاقت رواجاً في هذه الدول.

وبعد هذا العرض الموجز لدور واهمية النظرية الماركسية في الفكر السياسي سنقدم فيما يلي اهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:-

 تعرضت النظرية الماركسية لمجموعة من الانتقادات شملت معظم نظرياتها ودعائمها وفيما يلي نوجز هذه الانتقادات.

1-فيما يتعلق بالمادية التاريخية:

لا يستطيع كاتب منصف ان ينكر دور العامل المادي والاقتصادي في التاريخ ولكن القول بان هذه العامل هو المحرك الوحيد للتاريخ فهي مسألة لا يمكن التسليم بها, حيث سنجد بان هناك قوى سياسية وقومية وعسكرية لعبت أدوار مستقله عبر التاريخ.

2- فيما يتعلق بالنظرية الجدلية.

تعرضت هذه النظرية ايضاً لكثير من الانتقادات على أساس انها نظرية الحادية تنكر دور الدين والخالق, كما وجه الطعن لمقولة هذه النظرية بان المادة سابقة للفكر لأن هذه المقولة قائمة على التجريد والتصور ولاتوجد أسس علمية تدعمها أي أنها نظرية فلسفية وليست علمية.

3- نقد نظرية صراع الطبقات

اول ما يؤخذ على الماركسية محدوديتها في تعريف الطبقة وقصرها على الطبقة الاقتصادية فقط, بينما يثبت الواقع بان هناك طبقات داخل المجتمعات تقوم على أسس مغايرة للعامل الاقتصادي والثورة.

 كذلك فان إصرار هذه النظرية على انقسام المجتمع الى طبقتين فقط امر مشكوك فيه حيث سنجد بان الطبقة الوسطى بدأت تزدهر في كثير من المجتمعات وحافظت على وجودها عبر التاريخ. كما يمكن توجيه النقد لفكرة الصراع الدائم بين الطبقات في المجتمع, اذ نجد بان كثيراً من الطبقات المتنافسة داخل المجتمع تتكتل وتتوحد معاً في مجتمع واحد في صراعها ضد الطبقات الأخرى في مجتمع وطني آخر.

4- تصر النظرية الماركسية على ضرورة اللجوء الى العنف والصراف الدموي ضد الطبقات المسيطرة لهدم النظام القائم, وترفض هذه النظرية الحلول السلمية للمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتعتبرها مؤقتة, وتستمر هذه الحالة بعد سيطرة الطبقة العاملة على الحكم من خلال اللجوء الى الديكتاتورية التي لم تحدد مدتها وتعتمد على العنف والقوة لإذابة الفوارق بين الطبقات, ولا مانع من قيامها بمصادرة حريات الافراد خلالها, وهنا يلاحظ بان العنف اعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف, وان هناك تجاهلاً واضحاً لحقوق الافراد وحرياتهم خاصة اذا كانوا من الطبقات الأخرى.

5- عدم صحة تنبؤات ماركس

يقدم لنا التاريخ والواقع نماذج كثيرة خالفت في طبيعتها ما تنبأ به ماركس وقدم لنا دليلاً علمياً على عدم صحة هذه التنبؤات وعدم صحة ادعاءات هذه النظرية بالعلمية والتنبؤ العلمي منها تنبأ ماركس بان التطور التاريخي للأنظمة في العالم سيكون من نظام اقطاعي الى رأسمالي ثم اشتراكي تسوده ديكتاتورية البروليتاريا وبعدها تأتي مرحلة الشيوعية ولكن التاريخ اعطانا نماذج مغايرة لتحول مجتمعات اقطاعية مثل الصين وروسيا الى مجتمع اشتراكي دون مرورها بمرحلة الرأسمالية, كما ان هذا التطور يدحض تنبؤات ماركس من ان الثورة ستقوم في اكثر البلاد رأسمالية وهي المانيا وامريكا وبريطانيا ومن التنبؤات الأخرى التي كذبها التاريخ تصورات ماركس لتمركز رأس المال وزيادة الفروق بين الطبقات وان هذا التمركز الطبقي سيقود للثورة, بينما اثبت الواقع ان كثير من المجتمعات الرأسمالية استطاعت ان تحافظ على نوع من توزيع الثروة داخل المجتمع بالطرق السلمية وان العمال استطاعوا الحصول على حقوقهم دون اللجوء للثورة وان الصراع الطبقي قد خفت حدته نتيجة وجود طبقة وسطى كبيرة.

 ومن التنبؤات الأخرى ما أشار له ماركس من ان العمال سيؤلفون اتحاداً عالمياً يجمعهم وينظم نضالهم ضد الطبقات الأخرى وان الثورة التي سيقودها العمال ستكون ثورة عالمية.

 وما هذه الا نماذج لبعض تصورات ماركس التي اثبت التاريخ زيفها وهي على سبيل المثال وليس الحصر.

 وبعد هذا الاستعراض السريع لبعض الانتقادات التي وجهت للنظرية الماركسية والتي عكست عجز هذه النظرية عن مسايرة الواقع المتغير للعالم يجدر بنا الإشارة الى ظهور عده تعديلات على هذه النظرية.

 ومن هذه التعديلات ما اضافه لنين عن إمكانية قيام طبقة الفلاحين بالثورة بدلا من طبقات العمال وعن إمكانية قيام الثورة في بلد واحد على أساس نظريته عن الحلقة الأضعف في السلسلة من خلال نظرته للعالم الرأسمالي كوحدة واحدة وان الثورة يمكن ان تقع في اضعف مجتمع من هذه السلسلة وهو روسيا.

 وكذلك ما اضافه ماوتسي تونج من ابعاد قومية للثورة الشيوعية وان الحظب الشيوعي قد يصل للحكم دون ان يكون مرتبطاً بالحزب الشيوعي القائم في روسيا.

 واخيراً ما اضافته الاشتراكية الفابية والتي تبنتها الأحزاب الشيوعية الأوروبية والتي تقول بإمكانية قيام المجتمع الشيوعي بالوسائل الديمقراطية والتدريجية دون حاجة الثورة.

الفصل الرابع

المنتظم السياسي والحكومة

المبحث الأول

**المنتظم السياسي**

**The political System**

1- فكرة المنتظم السياسي:

قبل أن ننظر في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأفراد سوف نستعرض مفهوم المنتظم السياسي The Political system , الذي طوره ديفيد ايستن D.Easton وجبرايل الموند G.Almond في الخمسينات لفهم تفاعل وتداخل مؤسسات الحكومة مع مؤسسات الافراد. ان مفهوم المنتظم السياسي يفترض ان النشاطات والتفاعلات السياسية في المجتمع Political interactions تتم وفق الية منتظمة تشمل على جانبين أساسيين يتمثل احدهما في المطالب Demands التي يقدمها الافراد للحكومة لاجل تحقيقها, والآخر في استجابة الحكومة لهذه المطالب بواسطة اتخاذ القرارات الحكومية اللازمة Governmental Decisions وتطبيقها Implementation فيما يعرف بعملية تحويلا المطالب الى منجزات حكومية Conversion فمفهوم المنتظم السياسي هو محاولة تصويرية وتحليلية لوضع اطار حركي المنسق السياسي الذي تتحول بموجبه مطالب الافراد الى قرارات وسياسات حكومية رسمية وذلك وفق استمرارية متصلة من النشاطات والتفاعلات الحكومية والشعبية المختلفة.

 ولقد استحدثت فكرة المنتظم السياسي من مجال الهندسة الميكانيكية وعلوم الطبيعة والاحياء حيث اقتبست فكرة الترابط والتتابع الآلي Mechanism لمجموعة من العناصر في نسق معين تتحول فيه مدخلا محددة Inputs بواسطة دخولها في النظام الى مخارج Outputs. . فكما نتحدث عن نظام محرك السيارة أو نظام جهاز التكييف او نظام الجسم الإنساني, اصبحنا نتحدث عن المنتظم السياسي الذي يشمل أيضا على مدخلات ومخرجات وعملية تحويل تتحول بموجبها مطالب الافراد ( المدخلاتInputs ) الى قرارات حكومية وعمليات تنفيذ ( المخرجات Outputs)1.

 ان هناك أربعة خصائص أساسية توجد في كل الأنظمة سواء أكنا نتحدث عن نظام منول النسيج الآلي, او نظام محرك الطائرة او المنتظم السياسي وتتمثل في النقاط التالية:

1- ان أي نظام او منتظم يتألف من مجموعة أجزاء أو عناصر The system Components مختلفة تعمل معا بانتظام لتحقيق هدف موحد.

2- ان هذه الأجزاء والعناصر تتفاعل وتتداخل في آلية منتظمة . أي أن حركتها متتابعة وتقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث الى حد ما بانتظام وان كل حركة من حركات النظام مرتبطة بحركات قبلها وحركات بعدها فالنظام أو النسق كما يسميه البعض يتكون من أجزاء او مظاهر تعمل في ((ترتيب منظم يتميز بالتنسيق في العمل والتكامل في البنيان)).

3- ان هناك حدود معينة Boundary تفصل النظام عن المحيط الذي يعمل فيه.

4- ان عمل بعض عناصر النظام هو أهم من اعمال العناصر الأخرى وذلك فيما يتعلق بسير عمل النظام. فعمل ضابط الصورة وضابط الصوت في جهاز الرائي (تلفزيون) مثلا أهم من عمل ضابط الألوان.

2- خصائص المنتظم السياسي:

واذا كان المنتظم السياسي يشترك مع بقية الأنظمة الاخرى في هذه الخصائص العامة الا أن هناك ثلاثة مميزات خاصة تميزه عن غيره من الأنظمة وهي:

1- ان عناصر المنتظم السياسي المتمثلة في الافراد والمؤسسات وبعض القوى والمظاهر المؤثرة, تمتاز بطبيعة خاصة تميزها عن عناصر المنتظمات الأخرى والمتمثلة في اغلب الحالات بأجهزة ومعدات.

2- يقوم المنتظم السياسي في أساسه على علاقة بين الحكام والمحكومين والتي يستطيع فيها الحكام فرض اطاعة اوامرهم على المحكومين بواسطة استخدام وسائل الجبر والاكراه اذا فضلت وسائل الحث والاقناع.

3- يتأثر المنتظم السياسي الى درجة كبيرة بالمحيط الداخلي Domestic environment الذي يعمل فيه كما يتأثر بالمحيط الدولي International Environment .

فالمنتظم السياسي يتأثر بثقافة المجتمع وتقاليده وقيمه ونشاطه الاقتصادي ومفاهيم افراده المختلفة Belief System كما يتأثر بالبنيات الاجتماعية والاقتصادية الموجوده فيه. وتعتبر التنشئة السياسية Polictical Socialization والاتصال السياسي Political Communication والاختيار القيادي في المجتمع Recruitment Process من أهم المؤثرات على تكوين المدخلات في المنتظم4, وفي المجال الدولي فان قواعد المنتظم الدولي International System وتفاعلات الدولة مع الدول الأخرى وخاصة في منطقتها الإقليمية تؤثر تأثيرا كبيرا على المنتظم السياسي للدولة. فحكومة الدولة (أ) قد تمتنع عن تلبية رغبات التجار الخاصة بمنح تسهيلات جمركية لبضائع الدولة (ب), بسبب ارتباطها بعلاقات اقتصادية وسياسية متينة مع الدولة (جـ) أو بسبب الخوف من ردة الفعل السلبية لبعض دول المنطقة.

3- المنتظم السياسي والنظام السياسي:

ولقد استخدمت عبارة المنتظم السياسي عوضا عن النظام السياسي لوصف النسق السياسي المنتظم لان الاستعمال الشائع لعبارة النظام السياسي في اللغة العربية يدل على شكل نظام الحكومة القائم, أي انه ترجمة لكلمة Regime. ونحن لا نقصد هنا ان نبحث في شكل الحكومة ولكننا نرمي الى دراسة نسق System ونمط التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ككل , وتجنبا للالتباس سوف نستخدم مصطلح المنتظم السياسي ليدل على ترابط مجموعة من العناصر بشكل متكامل (Political System). بينما يبقى مصطلح النظام السياسي ليشير الى شكل نظام الحكومة القائم (), هذا ولقد استخدم مصطلح المنتظم السياسي من قبل الدكتور حسن صعب ولا مانع من تداوله لتسهيل عرض الفكرة.

 ولكن يجب ان نوضح أن هناك علاقة مباشرة وأساسية بين النظام السياسي Regime وبين المنتظم السياسي Political System والمتمثل في نسق التفاعلات السياسية. فالنظام السياسي للحكومة الديمقراطية يستند على منتظم سياسي ديمقراطي Democratic Political System, يتمتع بأبعاد ثقافية واجتماعية خاصة به. وكذلك فان النظام السياسي للحكومة الشيوعية Communist Regime يستند بدوره على منتظم سياسي شيوعي Communist Political system والذي يتميز أيضا بخصائص ثقافية واجتماعية متميزة ومستمدة من العقيدة الماركسية Marxist Ideology.

 ولقد ظهرت محاولات مختلفة من الكتاب اشتهر بها بشكل خاص الموند Almond تهدف الى دراسة الممارسات السياسية في المجتمعات البشرية المختلفة سواء الحديثة او القديمة, وتصنيفها الى منتظمات سياسية متباينة. فلقد تم التمييز مثلا بين المنتظمات السياسية البدائية Primitive Political System التي تشمل على المجتمعات القبلية السابقة للدولة , والمنتظمات السياسية التقليدية Traditional Political System والتي تشمل على بعض مجتمعات الدول النامية, والمنتظمات السياسية الاستبدادية Totalitarian Political System والتي تشمل بحسب تصنيفاتهم على الحكومات الفاشية والنازية والشيوعية والعسكرية التي تختفي مظاهر الديمقراطية الغربية في ممارستها, والمنتظمات السياسية الديمقراطية Democratic Political Systems والتي تشمل على الحكومات الغربية المعاصرة.

ومهما كان التداخل قويا ومتلازما بين النظام السياسي للحكومة Regime والمنتظم السياسي Political System الذي تعمل في ظله, الا انه يجب التمييز بينهما كمصطلحين مختلفين يدلان على مفهومين متباينين وان كانا متداخلين. فمفهوم المنتظم السياسي ما تطور أصلا الا من اجل البحث عن الدقة والواقعية كما يرى الموند وليساعدنا بصفة عامة على فهم حقيقة كل عوامل ومؤثرات وخفايا النظام السياسي للحكومة Regime, وجوهر التفاعل بين الصفوة Elite والجماهير Masses.

4- المدخلات والمخرجات في المنتظم السياسي: Inputs-outputs

وتتمثل المدخلات Inputs في المنتظم السياسي كما سبق وأن ذكرنا بالمطالب Demands التي تقدم الى الحكومة والتي تتعلق بتحقيق رغبات مادية ومعنوية للأفراد والجماعات في المجتمع. ولقد حدد الموند أربع أنواع من المطالب التي يمكن ان يصح عنها الافراد ويطالبوا الحكومة بتحقيقها وتتمثل في مطالب السلع والخدمات, والمطالب الخاصة بتنظيم السلوك, ومطالب المشاركة السياسية, ومطالب الحصول على المعلومات والاتصال من اجل بيان هدف السياسة10. والافراد يمكن ان يطالبوا الحكومة بتحقيق منجزات معينة غير موجودة أو انهاء حالات وأوضاع قائمة تتمثل مصلحة بعض الافراد في عدم استمراريتها. ونماذج الحالة الأولى كثيرة ومتنوعة ومن امثلتها مطالب سكان القرى بتحسين الخدمات الصحية في مناطقهم, والمطالبة بمراقبة الأسعار, ومطالب التجار بتخفيض ضريبة الاستيراد, ومطالب أصحاب المصانع بزيادة التعريفات الجمركية, والمطالب التي يقدمها الأساتذة والطلاب لتعديل البرامج الدراسية. او مطالب التجمعات النسائية الخاصة بتحصين وضع المرأة عموما ومساواتها في فرص العمل مع الرجل. ومن امثلة الحالة الثانية يمكن ان نذكر مطالب الافراد للحكومة بإلغاء قانون ضريبة السكن, او المطالب التي تقدمها جمعيات السلام والخاصة بإغلاق القواعد الذرية لدولة كبرى او تخفيف عدد الصواريخ فيها والمطالب الخاصة بإلغاء القانون الذي يبيح حمل الأسلحة بتراخيص رسمية, أو مطالبة الحكومة بالانسحاب من معاهدة دولية, وهكذا.

 ولقد بحث لاسويل Lasswell وكابلن Kaplan في القيم الأساسية Values التي يمكن ان تحدد مطالب الافراد في المجتمع. ومن اهم القيم التي تكلما عنها يمكن ان نذكر: استحواذ القوة – المشاركة في اتخاذ قرارات التوزيع – استحواذ التقدير والاحترام والاعتبار – الحصول على المركز الرسمي – التمتع بالمركز الاجتماعي الرفيع – العيش في جو تسوده الاخلاق وينسجم مع المعتقدات الروحية ويحقق الراحة النفسية – الحصول على خدمة صحية جيدة – الحصول على مستوى جيد من التعليم – التمتع بالأمن والطمأنينة – التمتع بالرفاه الاجتماعي – الحصول على التدريب لزيادة المهارات الشخصية – والرغبة في الحصول على المعلومات.

 وكما ان مدخلات Inputs المنتظم السياسي تحددها مطالب الافراد , فان المخرجات outputs تتمثل في القرارات والسياسات والأنظمة الحكومية المختلفة التي تتخذ استجابة لمطالب الافراد. والحكومة في قراراتها قد تستجيب لبعض المطالب وقد ترفض الاستجابة لمطالب أخرى وذلك بحسب تدخل مجموعة كبيرة من العوامل المؤثرة. وينظر ديفيد ايستن لقرارات الحكومة من منظار التوزيع السلطوي ( التحكمي) والملزم للقيم في المجتمع Authoritative Allocations of values to the Society ويرى ان قرارات السلطة تؤدي الى تحقيق احد الأمور الثالثة التالية:

1- حرمان شخص او مجموعة من الأشخاص من الاستمرار بالتمتع في قيمة من القيم التي كانوا يتمتعون بها , أي ان تسحب منهم قيمة معينة تكون بحوزتهم او متاحة لهم, من ذلك مثلا قرار الحكومة بإلغاء النقل المجاني لبعض الافراد. او خفض عدد الوحدات الصحية, او سحب رخص قيادة سيارات الأجرة من الموظفين او سحب ملكية أرض من شخص معين.

2- حرمان شخص او مجموعة من التمتع بقيمة معينة يرغبون في الحصول عليها او في جعلها متاحة لهم, من ذلك مثلا رفض الحكومة للطلب الخاص بإيجاد النقل المجاني, او عدم موافقتها على زيادة عدد الوحدات الصحية الموجودة, او عدم الموافقة على السماح لموظفي الدولة بالحصول على رخص قيادة سيارات الأجرة, او رفض الموافقة على تمليك شخص ما لقطعة ارض يرغب في الحصول عليها.

3- تمكين شخص او مجموعة من الاستحواذ على قيمة معينة والتمتع بها والتي لم يكن بقدرتهم الحصول عليها لولا تصرف ( قرار) السلطة, من ذلك مثلا ان تقوم الحكومة بتوفير النقل المجاني للطلبة والمسنين, وبزيادة عدد المراكز الصحية, وبالسماح لموظفي الدولة بالحصول على رخص لقيادة سيارات الأجرة, أو تمليك شخص ما لقطعة من الأرض.

وقرارات الحكومة في الاستجابة أو الرفض لمطالب الافراد تولد بدورها دعم وتأييد بعض الافراد لقرارات الحكومة ومعارضة البعض الآخر لها. والدعم والتأييد Support الشعبي للحكومة له أهمية خاصة في بقاء عمل المنتظم السياسي حيث حدده ايستن بالعامل الأساسي الثاني المحدد للمدخلات الى جانب تقديم المطالب. أما المعارضة فقد تتبلور وتتحول مرة أخرى في شكل مطالب جديدة تنادي بإلغاء القرارات السابقة أو تعديلها. وتعرف هذه العملية المتمثلة في تحويل ردة الفعل الشعبية تجاه المخرجات الى نوع من الدعم أو تقديم المطالب الجديدة, بالمغذى المرجع Feedback في المنتظم السياسي.

 ويمكن توضيح آلية المنتظم السياسي في المراحل التالية:

 (بلورة رقبات ومصالح الافراد والجماعات في مطالب محددة - الإفصاح عن المطالب وتقديمها للحكومة – المفاضلة بين المطالب واتخاذ القرارات الحكومية لتحقيق بعضها ورفض البعض الآخر – صدور القوانين والأنظمة الحكومية المنظمة لهذه القرارات – تطبيق القرارات بواسطة الأجهزة الحكومية المختصة – ردة الفع الشعبية تجاه السياسات والقوانين والأنظمة المطبقة والتي تشمل اما على الدعم والتأييد, أو على المعارضة وتقديم مطالب جديدة). أنظر الشكل المرفق.

5- عناصر المنتظم السياسي : The system components

وتختلف عناصر المنتظم السياسي وفقا لطبيعة المنتظم وظروفه والمحيط بالذي يعمل فيه, ولكننا نستطيع أن نحدد بعض أهم عناصر المنتظمات السياسية. فيمكن ان نذكر: الأجهزة الحكومية – الأحزاب السياسية – جماعات المصالح – وسائل الاعلام – أنماط الاتصال السياسي – والثقافة السياسية – والتنشئة السياسية, وعناصر أخرى متنوعة تتمثل في أفراد ومؤسسات ونشاطات وقوى محركة. والمؤسسات الموجودة في المنتظمات السياسية ببعض الدول قد لا توجد في منتظمات دول أخرى 16.

 ويجب التنويه الى ان بعض هذه العناصر هي اهم من العناصر الأخرى وذلك فيما يتعلق بعمل المنتظم السياسي. ويمكن القول ان المؤسسات الحكومية هي اهم عناصر المنتظم السياسي فكما ان القلب هو اهم عنصر في نظام حياة الانسان, فان المؤسسات الحكومية هي اهم عناصر المنتظم السياسي لأي دولة في العالم مع استثناء لبنان في ظل الحرب الاهلية والحالات الدولية المشابهة التي تفقد فيها الحكومة هيبتها ومكانتها وفعاليتها تبرز بعض عناصر أخرى مثل الأحزاب والمليشيات وتصبح المؤثر الأول في المنتظم.

 وتختلف أهمية وقوة العناصر الأخرى غير الحكومية في المنتظمات السياسية المختلفة, فعلى حين تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في المنتظم السياسي الفريسي أو الإيطالي, نجد أنه ليس لها وجود في المنتظمات السياسية لدول الخليج. ويرى الموند ان جماعات المصالح والأحزاب السياسية تلعبان دورا أساسيا في المنتظمات السياسية وخاصة في الدول الديمقراطية الحديثة حيث تتولى جماعات المصالح عملية تنظيم الإفصاح عن رغبات الافراد وتقديمها كمطالب للحكومة Interest Articulation , بينما تقوم الأحزاب السياسية بتجميع المصالح ( المطالب) المختلفة والمفاضلة بينها Interest Aggregation حيث تتبنى بعضها وتحاول من خلال وجودها في الحكومة ان تحولها الى سياسيات حكومية.

**المغذي المرجع**

**بيئة محلية**

**معارضة**

**دعم**

**بيئة محلية**

**بيئة محلية**

**معارضة**

**دعم**

**مدخلات**

**دعم وتأييد**

**مطالب**

البيئة السياسية

الاتصال السياسي

الاختيار القيادي

**سياسات قوانين انظمة تطبيق**

**صنع القرارت الحكومية**

**البيئة التشريعية**

**البيروقراطية احزاب سياسية**

**الهيئة التنفيذية**

**الجيش المحاكم جماعات المصالح**

**المحيط الاقليمي**

**بيئة محلية**

**البيئة الدولية**

 **المؤثرات في تكوين عناصر المدخلات**

 **البيئة المحلية :**

**المعالم الاجتماعية والثقافية**

**والاقتصادية في المجتمع**

**بيئة محلية**

**المنتظم السياسي الدولي**

**المنتظم السياسي**

**المنتظم السياسي الدولي**

**البيئة الدولية**

**المحيط الاقليمي**

**المنتظم السياسي الدولي**

**المحيط الاقليمي**

**البيئة الدولية**

**البيئة الدولية**

**المنظم السياسي الدولي**

آلية عمل المنتظم السياسي موضحة تفاعلات المنتظم المختلفة وتأثره بالبيئة المحلية والبيئة الدولية.

المبحث الثاني

المؤسسات الحكومية

بعد الانتهاء من دراسة المنتظم السياسي سوف نبدأ بدراسة المؤسسات الحكومية بصفتها اهم عناصر المنتظم وأكثرها تأثيراً في النشاطات والتفاعلات السياسية , وننتقل بعد ذلك للبحث في مؤسسات الافراد المتمثلة في الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام , علماُ ان بعض الكتاب يتناولون بالبحث مؤسسات الافراد قبل مؤسسات الحكومة تمشياً مع آلية المنتظم السياسي حيث ترتبط مؤسسات الافراد بالمدخلات بينما تتحكم مؤسسات الحكومة بالمخرجات . ولكن بالرغم من اهمية هذا الترتيب الا اننا رأينا البدء في استعراض المؤسسات الحكومية نظراً لأهميتها , ولقناعتنا بان الطالب المبتدئ في دراسة السياسة يحتاج الى تكوين فكرة عن الحكومة قبل الدخول في تفصيلات الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام .

وفي دراستنا للمؤسسات الحكومية سوف نميز بين مفهوم الحكومة ومفاهيم الدولة والسلطة والنظام , وننظر في تصنيف الحكومات الة انواع مختلفة , ثم نتعرف على المقصود بالدستور ونستعرض مفهوم فصل السلطات ومبدأ التدقيق والموازنة ونلقي الضوء على خصائص الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية , وننتقل بعد ذلك لدراسة الانتخابات بصفتها الاسلوب المنظم لوصول الحكومات الديموقراطية الى الى الحكم , واخيراً نستعرض فروع الحكومة الثلاثة المتمثلة في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

1- تميز مفهوم الحكومة عن مفاهيم الدولة والسلطة والنظام :

في محاولة القيام بتحديد مفهوم الحكومة بصفتها العنصر الاساسي من عناصر الدولة ومحور الارتكاز في عملية الممارسة السياسية في المجتمع لعل من المفيد ان نبدا بالتمييز بين مصلحات الدولة state والحكومة government و السلطة authority والنظام regime حيث انها كثيراً ما تستخدم كمترادفات لنفس المعنى فيتم الخلط بين الدولة والحكومة والسلطة , او بين الدولة والسلطة , او بين الحكومة والنظام و او بين الدولة والنظام وان التداخل وعدم الدقة في استخدام المصطلحات العلمية هي مشكلة شائعة ليس فقط في علم السياسة ولكن في سائر العلوم الاجتماعية والثقافية .

ولقد ذكرت سابقاً ان هناك من ينظر للدولة من منظار السلطة العامة للحكومة , وبهذا المعنى يقال مثلاً ان فرنسا قد نجحت في حل مشكلة البطالة . وان السعودية قد خفضت انتاج كميات كبيرة من بترولها الخام والواضح ان المقصود في كل من المثالين هو الحكومة الفرنسية والحكومة السعودية وكذلك ان التمييز بين الدولة الاشتراكية والدولة الشيوعية والدولة الديمقراطية هو في حقيقته تمييزاً بين انظمة الحكم واشكال الحكومات في هذه الدول , وغالباً ما يستخدم مدلول النظام السياسي للدولة عند الحديث عن حكومتها او يشار الى السلطة على انها الحكومة وان تبادل استعمال هذه المصطلحات يرجع في الحقيقة الى الطريقة التي يبحث بها الكاتب في الدولة او السلطة او النظام او الحكومة و ولكن بالرغم من هذا التداخل في المعنى الذي تمليه ظروف وموضوع البحث او المقالة يجب ان نتذكر ان هناك مفاهيم عامة تميز هذه المصطلحات عن بعضها البعض ويستحسن الالمام بها .

 ويجب خاصة ان نميز مصلحة السلطة بمعناها المجرد عن مصطلحي الحكومة والدولة فالدولة State بمعناها العام هي – كما سبق وان ذكرنا – الجماعة المنظمة سياسياً وقانونياً والتي يقيم افرادها اقامة مستقرة على اقليم محدد ويخضعون لسلطة عليا تمارس السيادة . والحكومة Government هي الاداة التي تمارس السلطة Authority فهي القوة الطبيعية او الحق الشرعي في التصرف واصدار الاوامر في الدولة . والسلطة ظاهرة اجتماعية وجدت قبل وجود الدولة بفترة طويلة حيث ان التطورات وشؤون الحرب قد استوجبتا ظهور القيادة الحاكمة لتولي تنظيم هذه الامور معتمدة منذ البداية على القوة والرضا معاً في فرض هيمنتها على الجماعة . والسلطة ظاهرة طبيعية تطورت مع تطور الحاجة اليها حيث وجد في الجماعة الاقلية التي حرصت على تولي زمام الامور والاكثرية التي رغبت بان ترى الامور منظمة من قبل الاقلية .

وظاهرة السلطة ليست خاصة بالدولة وحدها فهي تمارس فهي تمارس في كافة انواع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالأسرة والمدرسة والاحزاب والنوادي والتجمعات المختلفة , ولكن سلطة الدولة التي تقوم الحكومة بممارستها هي سلطة مطلقة تعتمد على القانون والقوة معاً , وهي سلطة هرمية تمارس بواسطتها مؤسسات واجهزة تشريعية وتنفيذية وامنية وعسكرية , وسلطة عامة ملزمة لكل افراد وجماعات مجتمع الدولة .

واذا استعرضنا معظم نظريات الدولة مثل نظرية العقد الاجتماعي ونظرية القوة والنظرية الدينية والنظرية الماركسية نجد انها تبحث في طبيعة السلطة اكثر من شيء اخر. ولكن لا شك ان هذه النظريات تنظر في السلطة بصورة مجردة عن شخصيات الحكام الين يمارسونها . اي ان سلطة الحكومة هي تجسيد لارادة الدولة وتعبير عن سيادتها بصرف النظر عن شخصية الحكام الذين يمارسونها , وذلك بعكس الحال الذي وجد في بعض الدول القديمة مثل دول الاسكندر الاكبر والدولة الاموية والعباسية وبعض الملكيات الاوروبية القديمة حيث ارتبطت الدولة بشخصية الحاكم او الاسرة التي تحكمها وزالت بزوالها . اما في الدول القومية الحديثة فأن القضاء على الحكومة التي تمارس السلطة لا يؤثر على شخصية الدولة والتزاماتها وكيانها واستمراريتها .

اما النظام السياسي Regime فهو نموذج الحكم الذي يحدد شكل الحكومة وطريقة انتقال السلطة وممارستها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية والتي تكونت في ضوء الظروف التاريخية والثقافية التي تعيشها الدولة . وتتراوح مدلولات النظام من جمهوري وملكي وبرلماني وحزبي , الى رأس مالي وشيوعي , وديمقراطي ومختلط , وقد يتغير نظام الدولة في شكله من ملكي الى جمهوري و او في طبيعته من فاشي الى ديمقراطي او من نظام الحزبين الى نظام تعدد الاحزاب دون ان يؤثر ذلك على وجود الدولة وتمتعها بشخصيتها القانونية .

2**- تصنيف الحكومات الى انواع مختلفة :**

لقد ذكرت فيما سبق انه عند تعريف الحكومة يفضل التمييز بين الحكومة كسلطة والحكومة كبنية والحكومة كممارسة . ولقد استعرضنا باختصار مفهوم الحكومة كسلطة تمارس السيادة واوضحنا ان هناك تداخلاً بين هذا المفهوم ومفهومي الدولة والنظام . وفي هذا الجزء سوف تنظر الى طرق تصنيف الحكومات المختلفة وتنويعها من خلال النظر الة مؤسساتها واجهزتها وطرق ممارسة السلطة فيها .

ومنذ افلاطون وارسطوا حاول الفلاسفة تصنيف الحكومات الى انواع مختلفة معتمدين على عناصر الكم والكيف والشكل معاً فمن الناحية العديدة تم التمييز بين حكومة الفرد وحكومة الاقلية وحكومة الاكثرية ومن الناحية المعيارية والجوهرية قسمت الحكومات الى حكومات قانونية تتقيد بالقانون وتعمل على تحقيق المصلحة العامة وحكومات استبدادية لا تتقيد بالقوانين وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة اما من حيث الشكل فلقد صنفت الحكومات الى حكومات ملكية وحكومات جمهورية .

وجاءت بعد ذلك تصنيفات اخرى حديثة ومتعددة اعتمدت اما على التركيب وتنظيم مؤسسات الحكومة مثل ( الحكومة الرئاسية , والحكومة البرلمانية , الحكومة الحزبية , والحكومة الفدرالية ) او على مزيج من العوامل المتعلقة بدرجة سيطرة الحكومة وتدخلها بحياة الافراد وتنظيم المجتمع ودرجة المشاركة الشعبية والانفتاح العام ( مثل الحكومة الديمقراطية , الحكومة السلطوية , الحكومة الدكتاتورية , الحكومة الرأسمالية , الحكومة الاشتراكية , الحكومة الشيوعية , الحكومة الفاشية , الحكومة النازية ) .

وبصرف النظر عن الطريقة التي تتبع في تصنيف الحكومات يجب التنويه الى الملاحظات العامة التالية :

1- ان تصنيف الحكومات بصفة عامة يتعلق بشكل وتركيب مؤسسات الحكومة وطرق ممارسة السلطة فيها وعلاقة الشكل والتركيب بالممارسة وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الدراسات تسجل علاقات واضحة بين تركيب المؤسسات الحكومية وطرق ممارسة السلطة فيها .فمثلاً هناك علاقة وطيدة بين فصل السلطات والممارسات الديمقراطية ولكن هذا لا يعني ان اي فصل للسلطات يجب بالتأكيد ان يحتوي على ممارسة ديمقراطية للسلطة .

2- ان هناك علاقة تداخل بين انواع التصنيفات المختلفة , فالحكومة الديموقراطية قد تكون جمهورية او ملكية , الحكومة الاشتراكية قد تكون استبدادية او ديمقراطية , الحكومة السلطوية قد تكون عسكرية او حزبية , والحكومة البرلمانية قد تكون اشتراكية او رأسمالية والحكومة الرئاسية قد تتبع نظام الحزبين او نظام تعدد الاحزاب وهكذا .

3- يرى البعض – بالنظر الى عدد الافراد الذين يمارسون السلطة – ان كل الحكومات هي حكومات ارستقراطية تسيطر اقلية من الافراد فليس هناك وجود في الواقع الدولي , كما يعتقدون , للحكومة الفردية او الحكومة الجماعية , والصفوة Elite الحاكمة قد تكون ديمقراطية من حيث الممارسة وتمثيل الجماعة التي تحكمها او استبدادية تفرض اردتها بالقوة .

4- ان الكثير من التصنيفات الحكومية تتقيد بالتقسيم الثلاثي الواسع الانتشار الذي يميز بين الحكومات الديمقراطية الغربية والحكومات الشيوعية . وحكومات الدول النامية و والديموقراطيات الغربية والحكومات الشيوعية . وحكومات الدول النامية , والديمقراطيات الغربية يتم تقسيمها الى حكومات برلمانية ورئاسية (متعددة الاحزاب او تتبع نظام الحزبين ) . اما الحكومات الشيوعية فهي اكثر تجانساً فيما بينها من حكومات الدول الديموقراطية حيث انها جميعاً تخضع لحكم الحزب الواحد الشيوعي مع اختلافات محددة تتعلق بدرجة تدخل الدولة وتركيبة اللجان الحزبية وعادة ما توصف حكومات الدولة النامية بالحكومات السلطوية سواء اكانت عسكرية او حزبية ملكية ام جمهورية , برمانية ام رأس مالية ام اشتراكية .

5- يجب التنويه اخيراً الى ان كل التصنيفات العامة الموجودة لا تعطينا صورة دقيقة واضحة لكل انواع الحكومات القائمة في العالم وان افضل تصنيف هو الذي يحوي على انواع تماثل في عددها لعدد الحكومات الموجودة في العالم , اي ان توخي الدقة يتطلب وضع تصنيف خاص لكل حكومة قائمة يصف تركيبها وطريقة ممارسة السلطة فيها ويميزها عن الحكومات الاخرى .

**3- الدستور The Constitution :**

ان الدستور بصفة عامة هو القانون الاساسي للدولة الذي يشتمل على مجموع القواعد الاساسية (( التي تبين نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وارتباطها بعضها ببعض واختصاص كل منها وتقرير ما للفرد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة )) والدستور بالمعنى الذي استخدمه ارسطو يعني , تشكل وتنظيم الدولة وطريقة ممارستها ووفق هذا المعنى الارسطي الواسع فان كل دولة في العالم يكون لها دستور يحدد قواعد السلطة واسس الحكم فيها .

ولكن على اثر الثورتين الامريكية والفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وصياغة دستور الدولتين ارتبط مفهوم الدستور بالسلطة المقيدة التي بعكس السلطة المطلقة تخضع لقواعد تحد من ممارستها للسلطة , فالدستور قبل كل شيء هو القانون او العرف الذي يقيد سلطة الحكومة ويحمي حريات الافراد ويضمن حقوقهم وبحسب هذه النظرة فان الحكومة الدستورية هي الحكومة المقيدة غير استبدادية والتي لا تمارس سلطة مطلقة فوق الافراد سواء اكانت قاعدتها الدستورية مدونة او عرفية . فالعبرة ليست في الوثيقة المكتوبة ولكن في ممارسة القيود الفعلية على سلطة الحكومة وان النظر للدستور على انه القواعد المقيدة للسلطة قد جسد اهمية مبدأ فصل السلطات في الحكومة وذلك لا نظام فصل السلطات كما سنرى يعتبر بنظر الكثيرين افضل وسيلة عملية لمنع استبداد السلطة والحد من طغيانها وسوء استعمالها .

وخلال الحديث عن الدساتير عادة ما يميز بين الدستور المكتوب الذي تدون نصوصه في وثيقة دستورية والدستور غير المكتوب او الدستور التقليدي والذي يعتمد على العرف السائد في الدولة والحكومة الدستورية المقيدة وغير المستبدة يمكن ان توجد في ظل الدستور المكتوب او الدستور غير المكتوب كما انه ليس هناك ما يمنع الحكومة الاستبدادية من ان تمارس استبدادها في ظل وجود دستور مدون وفي هذه الحالة فاما ان ينص الدستور صراحة على سطوة وهيمنة الحكومة كما هو الحال في دساتير بعض الدول الشيوعية والعسكرية , او ان وجود الدستور يكون شكلياً او غير مقيد للحكومة فعلياً في الكثير من الدول النامية .

وكذلك يتم التمييز بين الدساتير على اساس مرونة تعديلها فالدستور المرن هو الذي يتم تعديله بسهولة دون الخضوع لإجراءات وقيود معقدة اما الدستور الجامد فهو الذي تخضع اجراءات تعديلية الى قيود كثيرة ومن الجدير بالذكر ان دساتير الدولة الفدرالية هي الاكثر جمودا من دساتير الدولة الموحدة وذلك نظراً للطبيعة الاتحادية للدولة الفدرالية ومن المهم ايضاً ان نميز الدستور وهو الاسس المدونة او غير المدونة لنظام الحكم عن القانون الدستوري الذي يهتم بدراسة الدولة وتنظيمها ويهدف الى (( الاحاطة القانونية بالظاهرات السياسية )) فيها فينظر في الشخصية القانونية للدولة وعناصرها الاساسية ويركز على مفهومي السلطة والسيادة ومن اهتماماته الاساسية مواضيع فصل السلطات وقوانين المحاكم والحريات الفردية وضمانات الحقوق .

4**- فصل السلطات Separation of powers**

ان اي حكومة في العالم وبصرف النظر عن شكل مؤسساتها السياسية وطبيعة ممارستها للسلطة تقوم بأعمال التشريع والتنفيذ والقضاء فالحكومة تسن القوانين وتقوم بتنفيذها وتعاقب من يخالفها من الافراد , وتفصل في نزاعاتهم وانطلاقاً من اختلاف هذه الوظائف الثلاثة عن بعضها البعض , فلقد تطورت نظرية (( فصل السلطات )) التي ترى وجوب توزيع الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة على ثلاثة اجهزة مستقلة يتمتع كل منها بسلطة اصلية – ( في مجال تخصصه ) – وليست تابعة للسلطات الاخرى . وبهذا يتضح الفرق بين (( وظائف )) التنفيذ والتسريع والقضاء , و(( سلطات )) التنفيذ والتشريع والقضاء . فوظيفة التشريع تعني اداء اعمال التشريع , اما سلطة التشريع فتعني الحق في ممارسة التشريع دون خضوع من يملك هذا الحق لأي سلطة او ارادة اخرى , وكذلك الامر بالنسبة للتنفيذ والقضاء .

واذا اجتمعت الوظائف او الاعمال الثلاثة في جهاز واحد او بيد شخص واحد او قلة من الاشخاص فتكون سلطة الحكومة موحدة وهذا ما يشار اليه احياناً بنظرية (( توحيد السلطة )) Merging Pwoers اما اذا توزعت مهام التنفيذ والتشريع والقضاء على ثلاثة اجهزة مستقلة بحيث يمارس كل جهاز المهام المتعلقة بمجال تخصصه دون الخضوع للأجهزة الاخرى فان سلطة الحكومة تتوزع بين الاجهزة الثلاثة جاعلة منها سلطات متميزة في ظل مبدأ (( فصل السلطات )) .

وان نظرية فصل السلطات التي بحث فيها كل من ارسطو وشيشرون ومارسيليو وبودان ولوك وآخرون , وتبلورت على يد المفكر الفرنسي منوتسكيو Montertouicu تهدف الى تحقيق مزايا التخصص , ومنع اساءة استعمال السلطة التي سوف تستغل اذا ما اجتمعت وظائفها الثلاثة في هيئة واحدة تقوم بوضع القوانين وتنفيذها ومعاقبة من يخالفها . اي انه لما كانت (( السلطة مفسدة )) واي مفسدة كما يقال , فان فصلها الى مؤسسات متميزة لممارسة اعمالها المختلفة يصبح امراً ضرورياً لصيانتها من التسلط . فلقد اثبتت التجارب التاريخية , كما يرى منوتسكيو وغيره ان الانسان الي يتمتع بسلطة ما سوف يتمادى في استخدامها ويستمر في اساءة استعمالها حتى يجد حدوداً توقفه . وفي الكتاب الحادي عشر من مؤلفه المشهور (( روح القوانين )) نسب مونتسكيو الحرية في انكلترا الى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض ومراقبة كل منها للأخرى , فلمنع سوء استعمال السلطة يجب ان نحدها ونقيدها بسلطة اخرى حيث ان (( السلطة تحد السلطة )) . وهذا يقودنا للبحث في موضوع تداخل السلطات الثلاث . ولعل من المفيد قبل ذلك ان نستعرض باختصار اهم خصائص الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية .

5- **خصائص الحكومة البرلمانية Parliamentary Government**

من الممكن للحكومة البرلمانية ان توجد في ظل نظام ملكي مثل بريطانيا او في ظل النظام الجمهوري كما هو الحال في الكثير من الانظمة البرلمانية الاخرى. والقوة الفعلية غالباً ما تتركز بيد رئيس الوزارة وهو رئيس حزب الاغلبية الفائز بانتخابات السلطة التشريعية فانتخابات السلطة التشريعية هي التي تحدد من سيرأس الوزارة . وفي معظم الانظمة البرلمانية وليس كلها يختار رئيس الوزراء اعضاء وزارته من ضمن البرلمان وبذلك يكون رئيس واعضاء الوزارة هم ايضاً اعضاء في السلطة التشريعية .

وتحتاج الوزارة في النظام البرلماني الى كسب ثقة البرمان لكي تحظى بشرعية وجودها الدستوري . وعادة ما تبقى الوزارة في الحكم طيلة مدتها الرسمية الا اذا سحبت منها الثقة من قبل البرلمان قبل انقضاء المدة مما يؤدي الى حل الوزارة والبرلمان واجراء انتخابات جديدة للسلطة التشريعية وتشكيل وزارة جديدة . لكنه من غير الطبيعي , كما يرى البعض كما يرى البعض و ان تقوم الحكومة البرلمانية بحل البرلمان لمجرد سحب الثقة منها . وتتمكن الوزارة من حل البرلمان قبل انقضاء مدته اذا طلبت تقديم موعد الانتخابات , وهو اجراء قد اليه الوزارة اذا شعرت ان احتمال نجاح حزبها في الانتخابات سيكون اكبر اذا اجريت الانتخابات سيكون اكبر اذا اجريت الانتخابات قبل موعدها المحدد . وهذا يعني نظرياً على الاقل ان كلاً من الوزارة والبرلمان يملكان القدرة على مواجهة بعضهما البعض والتسبب في اقامة انتخابات جديدة تأتي ببرلمان جديد ووزارة جديدة .

وتسيطر الوزارة في الحكومة البرلمانية على سياسة الدولة العامة , فهي التي تقوم بإعداد مشاريع القوانين وتقديمها لمجلس النواب . وعادة ما يوافق عليها المجلس دون آية صعوبات نظراً لتمتع الوزارة بتأييد اغلبية اعضاء السلطة التشريعية . واذا فقدت الوزارة هذا الدعم فتدخل الحكومة البرلمانية في ازمة سياسية قد لا يكون المخرج منها الا بسقوط الوزارة وحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة . ففي ظل النظام البرلماني لا يمكن للوزارة ان تستمر في مهامها اذا لم تتمتع بتأييد اغلبية اعضاء مجلس النواب . ولا يمكن للبرلمان ان يستمر اذا لم يكن منسجماً مع الوزارة التي تملك قوة حله واجراء انتخابات جديدة للسلطة التشريعية .

6**- خصائص الحكومة الرئاسية : Presidential Government**

تتميز الحكومة الرئاسية بانفصال الهيئة التنفيذية عن الهيئة التشريعية فبخلاف الوضع في الحكومة البرلمانية تشهد الدولة الرئاسية نوعين مختلفين من الانتخابات يتم في الاول انتخاب اعضاء السلطة التشريعية ويخصص الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية . ومواعيد كلاً منها محددة على فترات دورية ولا يملك رئيس الجمهورية حق تقديم موعد انتخابات السلطة التشريعية كما هو الحال في النظام البرلماني .

ولا يوجد مجلس وزراء في الحكومة الرئاسية ولكن الرئيس من يختار مساعدين له ويعهد اليهم برئاسة مرافق واجهزة الدولة المختلفة مثل الدفاع والخارجية والصحة والتعليم والمالية وهكذا . ورئيس الجمهورية لا يحتاج الى كسب الثقة من السلطة التشريعية لتأكيد شرعيته او اقرار تثبيته في منصبه , ولكن الافراد الذين يعينهم الرئيس لتولي المناصب الحكومية الكبيرة و يحتاجون الى اقرار السلطة التشريعية لتعيناتهم . ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلاً يتولى مجلس الشيوخ the Senate مهمة اقرار تعيين الوزراء والسفراء والقضاء وكبار الموظفين .

 والسلطة التشريعية في النظام الرئاسي هي الهيئة الاساسية المسؤولة عن اصدار قوانين الدولة , ولكن رئيس الدولة يتمكن بطرق مختلفة من التدخل معها في قضايا التشريع .

ويبقى رئيس الجمهورية في الدولة الرئاسية في منصبه الى نهاية مدته الرسمية حتى ولو اتسعت شقة الخلاف بينه وبين السلطة التشريعية , ففي النظام الامريكي مثلاً نجد بعض الحالات التي كان رئيس الجمهورية فيها ينتمي الى الحزب الجمهوري بينما كان الكونغرس تحت سيطرة الديمقراطيين . والحكومات الامريكية التي وجدت في مثل هذه الظروف واجهت الكثير من الصعوبات الا انها استمرت في وضعها المذكور حتى نهاية مدتها الرسمية , فلا رئيس تمكن من حل الكونغرس ولا استطاع الكونغرس ان يقصي الرئيس عن منصبه لمجرد الاختلاف السياسي معه ولم يكن هناك مجال لعقد انتخابات جديدة لأي منها قبل موعدها المحدد .

وتجدر الاشارة الى ان مجلس النواب الامريكي House of Representative يتمكن من اسقاط رئيس الجمهورية impeachment اذا كانت هناك اتهامات معينة موجهة ضده . ولكن حتى في مثل هذه الحالة فأن خلع رئيس الجمهورية لا يتم الا بعد محاكمته من قبل مجلس الشيوخ the Senate واذا لم يدن مجلس الشيوخ رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين فانه يستمر في منصبه حتى نهاية مدته في الحكم بالغم من قرار مجلس النواب بتنحيته عن منصبه .

7**- تداخل السلطات الثلاث ( مبدأ التدقيق والموازنة ) : Checks and Balance**

 لقد كان لنظرية فصل السلطات تأثير واضح في الدستور الفرنسي والدستور الامريكي . وتعتبر اليوم احدى الخصائص الاساسية للحكومات الديموقراطية في العالم , ولكن بالإضافة الى (( مبدأ فصل السلطات )) الذي يعطي حقاً شرعياً اصلياً ومتساوياً لكل هيئة في ممارسة مهام تخصصها , فان الانظمة الديمقراطية المعاصرة تعتمد في تركيبها وطرق ممارستها للسلطة و على مبدأ (( التدقيق والموازنة )) الذي يسمح بتدخل السلطات الثلاثة بمهام بعضها البعض وذلك ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها للأخرى , بحسب طبيعة النظام وشكل الحكومة .

ان مبدأ (( التدقيق والموازنة )) لا يتناقض مع مبدأ (( فصل السلطات )) حيث ان نظرية فصل السلطات قد تحدثت عن استخدام السلطة لتقيد حدود السلطة الاخرى , وهو الامر الذي لامكن ان يتم في الممارسة الفعلية الا من خلال تدخل السلطات الثلاث في شؤون بعضها البعض . واما التفسير الحرفي لنظرية فصل السلطات الذي يرى عزل السلطات عن بعضها البعض في الممارسة , فهو تفسير غير عملي ولا يمكن تطبيقه فعلياً , كما انه لا ينسجم مع جوهر النظرية نفسها التي لم ترم من فصل السلطات وتوزيعها بين مؤسسات ثلاثة الى تحقيق انفصال تام وانعزال في الممارسة , وكيف يمكن اصلاً تحقيق ذلك اذا كانت السلطات الثلاثة تعمل في ظل حكومة واحدة . هذا بالإضافة الى ان المطلوب من كل منها هو ان تتأكد ان السلطتين الاخريين لا تسيئان استخدام السلطة المخولة اليها .

وفي الانظمة الديمقراطية المعاصرة تتضح تدخل السلطات التي تمليها طبيعة ممارسة السلطة وتهدف الى تحقيق مبدأ (( التدقيق والموازنة )) . وان تداخل السلطات يعني امكانية تدخل كل منهما في مهام السلطات الاخرى , وبشكل ادق يعني مقدرة السلطة التنفيذية على التأثير في امور التشريع , امكانية السلطة التشريعية من التدخل في المسائل التنفيذية , وتمكن السلطة القضائية من الغاء القوانين والقرارات المنافية لنص او روح الدستور .

 وتختلف علاقة السلطات الثلاث مع بعضها البعض من دولة ديمقراطية الى اخرى وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي القام ففي الانظمة البرلمانية يتم اختيار الوزراء كما ذكرنا في كثير من الحالات من ضمن اعضاء البرلمان وهذا ما يجعلهم يتمتعون بعضوية مزدوجة في السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً . اما في النظام الرئاسي فيتم تداخل الهيئة التنفيذية مع التشريعية من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب من الافراد بواسطة مماريته لحق الفيتو veto المتمثل في الاعتراض على قوانين السلطة التشريعية ويتمكن عملياً من ايصال الكثير من مشاريع القوانين الى الكونغرس لا جل التصويت عليها .

والسلطة التنفيذية في الانظمة البرلمانية تكون مسؤولة امام السلطة التشريعية التي تتمكن من اسقاطها اذا حجبت عنها الثقة , اما في النظام الرئاسي فان تعيينات رئيس الجمهورية لأعضاء الهيئة التنفيذية يخضع لموافقة السلطة التشريعية , والتي غالباً ما تملك في كلا النظامين ايضاً صلاحية التدخل في الشؤون الخارجية والعسكرية وهما من الاختصاصات البحتة للسلطة التنفيذية .

ولكن هذا لا يعني ان السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية . فهي تقف معها على قدم المساواة حيث ان رئيس السلطة التنفيذية يتمتع ايضاً بصفة تمثيلية واسعة تعطيه حق التدخل في شؤون التشريع , ويتضح هذا بشكل خاص في النظام الرئاسي , ولكن بعض الجدل يمكن ان يثار حول الوضع في النظام الرئاسي , ولكن بعض الجدل يمكن ان يثار حول الوضع في النظام البرلماني حيث يخضع رئيس الوزراء مع باقي اعضاء وزارته للحصول على ثقة البرلماني حيث يخضع رئيس الوزارة مع باقي اعضاء وزارته للحصول على ثقة البرلمان بهم . ان كون رئيس الوزارة في الانظمة البرلمانية غير منتخب في انتخابات مستقلة مخصصة للسلطة التنفيذية , لا يفقده في الحقيقة صفة التمثيلية وذلك لانه رئيس حزب الاغلبية المنتخب . ولايمكن القول بسهولة ام الوزارة في النظام البرلماني تخضع للبرلمان , فالوزارة هي التي تقود السياسة العامة في الدولة . هذا من جهة ومن جهة اخرى فكما يتمتع البرلمان بحق سحب الثقة من الوزارة , تتمكن الوزارة بدورها من حل البرلمان وعقد انتخابات جديدة , وكذلك فان سحب الثقة من الوزارة من قبل البرلمان قد يؤدي ايضاً الى انهاء دور البرلمان القائم وعقد انتخابات جديدة .

وبخصوص التدخل بالسلطة القضائية , فأن قضاة محكمة الاستئناف العليا البريطانية هم اعضاء في مجلس اللوردات , بينما يقوم رئيس الجمهورية الامريكية بتعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا بعد موافقة مجلس الشيوخ عليهم . وبالمقابل تمارس السلطة القضائية صلاحية الطعن في دستورية القوانين والقرارات المتخذة في السلطتين التشريعية والتنفيذية , بشكل يختلف من دولة ديمقراطية الى اخرى . وتقف الولايات المتحدة الامريكية في المقدمة حيث استطاعت محكمتها الدستورية العليا ان تفرض وجودها في مناسبات متعددة وتمكنت من الغاء بعض القوانين المهمة على اساس مخالفتها للدستور .

الفصل الخامس

**المبحث الاول**

**سلطة الدولة**

سوف نتعرض عند تناولنا لسلطة الدولة الى خصائص هذه السلطة وشرعيتها , وضمانات تحقيق الشرعية ثم التعرف على الهيئات التي تتشكل منها سلطة الدولة .

**خصائص سلطة الدولة**

ان خصائص سلطة الدولة يجرنا الى الحديث عن ما سبق ذكره بأن الدولة تنشأ من وجود سلطة عليا منتظمة في إطار مؤسسة سياسية مستقلة عن اشخاص الحكام , وتملك السيادة التي تؤهلها لممارسة سلطانها وفرض اوامرها على مجموع الافراد القانطين على اقليمها دون ان تكون تابعة داخلياً او خارجياً لغيرها . زمن هذا نستخلص ان خصائص سلطة الدولة تتمثل بالآتي :-

1- سلطة الدولة ظاهرة اجتماعية وسياسية و قانونية

2- سلطة الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية

3- سلطة الدولة تتمتع بالسيادة

1- السلطة ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية

 بدون شك ان سلطة الدولة تتشكل من فرد او مجموعة من الافراد تبسط سلطانها على مجموعة بشرية مكونة من كافة الناس في الارياف والقرى والمدن لأقليم الدولة . الامر الذي يميز سلطة الدولة كظاهرة بشرية عن غيرها من الظواهر .

اما عن معنى السلطة كظاهرة سياسية , فيتخلص بمفهوم السيادة الذي يتمثل بوجود سلطة منتظمة في إطار مؤسسة سياسية هي السلطة الاعلى في الدولة وليس هناك سلطة او هيئة اخرى في الداخل تنافسها في ممارسة السيادة .

 وفيما يخص العلاقة بين الدولة والقانون يقول كاري دي مالبرج ( Carre de Malberg) ان التنظيم الاجتماعي الذي تحول تدريجياً الى الدولة المنظمة ادى ذلك الى ولادة القانون ونجم عن هذا التلازم بين الدولة والقانون , نتائج مترابطة , فمن جهة ان تأسيس الدولة سابق على ظهور القانون , ومن جهة ثانية , اصبحت الدولة بعد تأسيسها , هي التي تصدر القوانين.

ومن البديهي ان سلطة الدولة تصدر القوانين التي تنظم فيها شؤون الجماعة وتخضعهم لسياستها ... وان تطبيق وكفالة احترامه من قبل الجماعة يتطلب وجود سلطة ... لذلك لا يتوقف دور سلطة الدولة في اصدار القوانين ووضع آليات تطبيقها فحسب , بل املى هذا الدور على الدولة , ان تخضع , في عين الوقت للقانون , لإضفاء الشرعية على سلطتها .

 2- سلطة الدولة ذات شخصية معنوية

 اذا كانت الشخصية المعنوية واقعة قانونية يتولد بموجبها للمنشآت العامة والشركات التجارية داخل الدولة مركزاً قانونياً يؤهل تلك المنشآت والشركات , تلقي الحقوق واداء الواجبات , فأن الدولة كانت , من الناحية التاريخية , اسبق من ذلك بكثير في التمتع بالشخصية المعنوية ( القانونية ) . فالشخص المعنوي عبارة عن شخص قانوني متميز عن الاشخاص الطبيعيين المكونين له ولا بد في هذه الحالة من وجود شخص او اشخاص طبيعيين يعبرون عن ارادته , ويتمثل ذلك بالحاكم او الحكام . ومن هنا تتضح اهمية وضرورة الشخصية المعنوية او القانونية للدولة . لأنها تضمن استقلالية سلطة الدولة في مواجهة الحكام والمحكومين معاً , اولاً . وتحقق ديمومة واستمرارية عمل هذه السلطة ثانياً . ويترتب على تمتع الدولة بالشخصية المعنوية نتائج كثيرة نذكر منها :-

 1- ان المعاهدات والاتفاقيات التي ابرمتها الدولة تبقى نافذة مهما تغير شكل الدولة او نظام الحكم فيها .

2- حقوق الدولة والتزاماتها تظل قائمة طالما ظلت الدولة باقية بغض النظر عن اي تغيير يلحق بشكلها او نظام الحكم فيها او اشخاص الحكام .

3- ان الالتزامات المالية التي تترتب على الدولة تظل قائمة واجبة النفاذ وذلك بصرف النظر عما يلحق شكلها او ممثليها من تغيير .

4- لا يترتب على تغيير شكل الدولة او نظام الحكم فيها او القائمين عليها . تغيير القوانين او تعطيل نفاذها , وانما تبقى التشريعات سارية ما لم تلغ او تعدل .

3- السيادة :

 بعد ان فرغنا من توضيح خاصية سلطة الدولة بإعتبارها شخصية معنوية , لابد من تقديم مفهوم محدد لمصطلح السيادة بإعتباره يأتي تتويجاً لتمتع سلطة الدولة بالشخصية المعنوية , والتي يرى العديد من الفقهاء , انها شرط سابق ولازم لتحقق السيادة .

 تعني السيادة ( Sovereainte ) في اللغة الفرنسية السلطة الاعلى , وعندما نقول سيادة الدولة , Sovereainete d, etat نقصد بها السلطة العليا في البلاد . ويتفرع من هذا المفهوم للسيادة معنيان :

 -المعنى الاول : ان الدولة تتمتع بالاستقلال الذي يمكنها من ممارسة دورها بموجب القانون الدولي العام , بكونها دولة ذات سيادة , وليس للدول الاخرى سلطة عليها.

- المعنى الثاني : ان الدولة وبموجب القانون الداخلي تمتلك كافة السلطات الحكومية . نعم , السلطات التي تؤهلها لبسط نفوذها وسلطانها على جميع الافراد والجماعات في البلاد , دون مشاركة سلطة اخرى لها هذه السيادة .

ويمكن اجمال معنى سيادة الدولة بكونها تعني في آن واحد الاستقلال والسلطة الحاكمة معاً , وتعد السيادة وحسب رأي بعض فقهاء القانون في فرنسا , انها احدى الاركان التي تقوم عليها الدولة .

ونكتفي بهده النظرة السريعة التي التقيناها على مفهوم السيادة كإحدى خصائص الدولة , ولنا عودة اليها لنتحدث عنها بشيء من التفصيل في المبحث التالي حول اساس سلطة شرعية الدولة .

المفهوم التقليدي للسيادة قد تأثر بالتحولات التي طرأت على القانون الدستوري الذي بدوره يتأثر بتطور القانون الدولي , وان المفهوم التقليدي للسيادة كاري دي مالبغ ينطوي على ثلاث معان :-

1- المعنى الاصلي يتمثل بالطابع العلوي لسلطة الدولة

2- والمعنى الثاني يطلق على مجموعة الهيئات التي تتكون منها سلطة الدولة

3- والمعنى الثالث يطلق على من يمثل الموقع الاعلى في سلطة الدولة اي ان السيادة تصلح هي ذاتها عليا .

-اذن السيادة ترد في خمس معاني : -

1- الاستقلال في مواجهة السلطة الخارجية او السيادة الدولية

2- سلطة الدولة او مجموع ما يمكن ان تقوم به الدولة

3- صفة الهيئة التي تمارس السلطة الاكثر علوية في التدرج اي السلطة التشريعية .

4- صفة الهيئة التي تكون فوق كل السلطات الاخرى

5- صفة الكائن الذي بإسمه تمارس الهيئة الحاكمة سلطتها .

1. يتفق هذا التقسيم مع التقسيم الذي اعتمدته لجنة علماء اليونيسكو سنه 1984 م [↑](#footnote-ref-1)
2. من المفكرين البارزين الذين يؤيدون هذا الاتجاه وكان لكتابتهم العون الكبير في انجاز هذا البحث كل من . [↑](#footnote-ref-2)
3. انظر تقسيم الطبقات في دولة المدينة في كتاب سباين – الجزء الاول مرجع سبق ذكره ص 2-5 كما يمكن متابعة تأثر البيئة الاجتماعية بالحياة الاقتصادية وفي دولة المدنية وكذلك الحصول على احصائيات عن عدد ونسبة كل طبقة في المجتمع في كتاب أ . ه.م جونز , الديمقراطية الاثينية . ترجمة عبد المحسن الخشاب , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة 1976 , ص 117-139 [↑](#footnote-ref-3)
4. ترجع تسمية هذه الفلسفة الى الرواق اي الدهليز او الممر الذي كان مكاناً لالقاء المحاضرا ت والدروس من رواد هذه المدرسة في اثينا [↑](#footnote-ref-4)